أطفال الشوارع

بين

الواقع المعاصر وتحديات المستقبل

« دراسة سوسيولوچية لظروف النشأة وعوامل التطور »

اعـداد

الدكتور / السيد رشاد غنيم
قسم الاجتماع
كلية الآداب ـ جامعة الأسكندرية

الدكتور / سعيد أمين ناصف
قسم الاجتماع
كلية الآداب ـ جامعة عين شمس

مكتبة زهراء الشرق
١١٦ شارع محمد فريد ـ القاهرة
تليفون : ٣٩٢٩١٩٢

اسم الكتاب	أطفال الشوارع بين الواقع المعاصر وتحديات المستقبل
اسم المؤلف	الدكتور / السيد رشاد غنيم و الدكتور / سعيد أمين ناصف
عدد الصفحات	١١٢
رقم الطبعة	الأولى
سنة الطبع	٢٠٠٠
رقم الإيداع	٩٨٥٨ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى	I. S. B. N. 977 - 314 - 090 - 3
اسم الناشر	مكتبة زهراء الشرق
العنوان	١١٦ شارع محمد فريد ـ القاهرة
تليفون	٣٩٢٩١٩٢

مقدمة

تعتبر هذه الدراسة محاولة للتعرف على الواقع الاجتماعي لأطفال الشوارع أو الأطفال المشردين من حيث ظروف نشأة هذه المشكلة وعوامل تطورها والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بتنامي حجمها ومعدلاتها. ومن ثم تبدو الأهمية النظرية والتطبيقية لتلك الدراسة؛ حيث أضحت تلك المشكلة تمثل خطراً يهدد المجتمع المصري على كافة الأصعدة والمستويات (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية).

ولقد تضمنت الدراسة مجموعة من المحاور الأساسية على الصعيدين النظري والميداني حيث تناول المحور الأول موضوع الدراسة وأهميته عالمياً وإقليمياً ومحلياً وذلك من خلال البيانات الإحصائية المتوافرة والتي تؤكد على خطورة المشكلة وتزايد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، وكذلك من واقع بعض الدراسات الميدانية وتقارير الهيئات والمنظمات المختلفة العالمية والعربية والمحلية المهتمة بقضايا الطفولة ومشكلاتها بعامة. ومشكلة أطفال الشوارع على وجه التحديد. في حين تناول المحور الثاني الإطار الفكري أو النظري للدراسة والذي تضمن مجموعة من التساؤلات تمثل الإجابة عليها إطاراً فكرياً ونظرياً مناسباً لفهم وتشخيص وتحليل الواقع الاجتماعي الراهن لأطفال الشوارع بعامة وحالات الدراسة بخاصة. ومن ثم تبنت الدراسة رؤية شمولية تنطلق من وضع المشكلة في سياقها الاجتماعي من ناحية؛ وسياقها الطبقي والايكولوجي من ناحية أخرى باعتبارها مشكلة متشابكة الجوانب والأبعاد، وأن فهمها ينبغي أن يتناول تلك الأبعاد والجوانب المختلفة في علاقاتها المتشابكة والمتفاعلة.

أما المحور الثالث: فقد تضمن أهداف الدراسة وتساؤلاتها، في حين جاء المحور الرابع بعنوان الاستراتيجية المنهجية حيث اشتملت على مجموعة من العناصر تمثلت في : نوع الدراسة وأساليبها، ومصادر جمع البيانات، ومجالات البحث وأدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها. أما المحور الخامس فقد خصص لنتائج الدراسة الميدانية ومناقشة وتحليل تلك النتائج، حيث تضمن هذا المحور مجموعة من المحاور الفرعية جاءت على النحو التالي: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لأطفال الشوارع في ظل ظروفهم الأسرية. وأيضا العوامل والأسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة أطفال الشوارع، وأنماط التنشئة الاجتماعية لأطفال الشوارع. وكذلك الواقع الراهن للمؤسسات التعليمية وأطفال الشوارع. بالإضافة إلى أطفال الشوارع والمؤسسات الاعلامية وذلك من خلال تأثير التليفزيون عليهم من حيث نوعية البرامج التليفزيونية التي يفضلها هؤلاء الأطفال، وأنماط الشخصية المرغوبة وغير المرغوبة من وجهة نظرهم، وأيضاً القيم الإيجابية والسلبية كما تعكسها البرامج التليفزيونية وآثارها المختلفة من وجهة نظر أطفال الشوارع.

وفضلاً عن ذلك اهتمت الدراسة بقضية التنشئة الثقافية لأطفال الشوارع وذلك للتعرف على الواقع الثقافي الذي يعيشه هؤلاء الأطفال وكيف يؤثر هذا الواقع في تشكيل وعيهم الثقافي والاجتماعي؟ ودور الأسرة والمؤسسات الثقافية في هذا المجال.

كما اهتمت الدراسة أيضاً بالكشف عن أشكال الحرمان من الطفولة وآثارها المختلفة، حيث تبين أن ثمة أشكالاً مختلفة للحرمان يعاني منها هؤلاء الأطفال تمثلت في الحرمان من التعليم، والحرمان من التغذية والحرمان من الحب والعطف والحنان والحرمان من الأمان.. وغيرها من الأشكال الأخرى. أما عن أنواع السلوك الإنحرافي لهؤلاء الأطفال فقد جاءت متنوعة تتراوح بين السرقة والتسول وتعاطي المخدرات والاعتداءات البدنية والجنسية.. الخ.

أما المحور السادس فقد تضمن إستخلاصات الدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها على الصعيدين النظري والميداني. وأخيراً جاء المحور السابع بعنوان أطفال الشوارع وتحديات المستقبل، حيث تضمن هذا الجزء مناقشة موضوعية للتطورات العالمية في ظل التحديات المختلفة للعولمة على كافة الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومستقبل المشكلة في ظل هذه التحديات. الأمر الذي مكننا من وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات التي نعتقد أن ترجمتها إلى خطط وبرامج عملية يمكن أن يسهم في علاج تلك المشكلة أو الحد من تزايد معدلاتها خلال السنوات القادمة.

الباحثان

أولاً: تمهيد: موضوع الدراسة وأهميته:

تعد ظاهرة أطفال الشوارع (Streets, Children) أو ما يطلق عليها أحياناً تشرد الأبناء ظاهرة قديمة شأنها شأن العديد من الظواهر الاجتماعية التي تتزايد معدلات انتشارها في ظل عمليات التغيير والتحول، والاضطرابات التي تمر بها المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنماطها وظروفها البنائية والثقافية.

وعلى الرغم من أن قضايا الطفولة (Childhood) تعتبر من القضايا الأساسية والمحورية التي تمس بنية المجتمع وكيانه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلا أنها إعتبرت لفترة طويلة قضايا هامشية إلى أن برزت معها العديد من المشكلات والقضايا التي أصبحت تمثل تهديداً وخطورة بالغة ليس فقط على الصعيدين المحلي والإقليمي ولكن أيضاً على الصعيد العالمي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضايا. حيث يعود الاهتمام الدولي المعاصر بحقوق الطفل إلى عام ١٩٢٤ ـ عندما صدر إعلان من خمس نقاط عن اتحاد يسمى الاتحاد الدولي لحماية حقوق الأطفال ـ وقد عرف ذلك الإعلان – باسم " إعلان جنيف" وقد تبنته عصبة الأمم أثر صدوره، ونقحته الأمم المتحدة ووسعت فيه عام ١٩٤٨. فكان ذلك نواة إعلان حقوق الطفل الذي صدر عن جمعيتها العمومية في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٩ من عشر نقاط. وقد أضيف إلى هذا الإعلان أحكام تضمنتها مواثيق أخرى بعضها ملزم مثل رفاق الصليب الأحمر ودستور منظمة العمل الدولي، وعهدي الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان المدنية والسياسية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبعضها غير ملزم ومثلها أحكام الحد الأدنى من معاملة السجناء ومبادئ آداب المهنة الطبية. بيد أن هذه المواثيق جميعاً وغيرها لا تخاطب الطفل خطاباً مباشراً وإنما تنصرف إليه بطريقة ضمنية قاصرة. ولقد ظلت مصالح الطفل معلقة في سماء القانون بخيوط واهية إلى أن قُيض للطفل عام تحتفل به الأمم المتحدة سُمى بالعام الدولي للطفل وكان ذلك عام ١٩٧٩. أما الحقوق الأساسية للطفل فلم تظهر إلى أرض الواقع إلا في عام ١٩٨٩

وذلك من خلال ما صدر عن ميثاق الأمم المتحدة من الزام الدولة بقوة القانون بحقوق الطفل والتي كان من أبرزها: [1]

أ- مبدأ رعاية الصالح العام للطفل.

ب- مبدأ توفير وسط عائلي أصيل أو بديل.

ج- مبدأ التعاون الدولي.

د- العمل على تنمية شخصية مستقلة ومتميزة للطفل.

ولقد وضعت منظمة اليونيسيف خطة عمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينيات والهدف من هذه الخطة أن تكون دليلاً للحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، وغير الحكومية، وجميع قطاعات المجتمع الأخرى لوضع وصياغة برامجها اللازمة لتأمين تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. [2]

ولقد قدم المعهد الياباني لبحوث رعاية الطفولة تقريراً حول خدمات رعاية الطفولة في اليابان والذي ظهر بإشراف مكتب الأطفال والأسر التابع لوزارة الصحة والرعاية في اليابان . والذي أكد على أنه يجب على جميع الأفراد محاولة تمكين الأطفال من ولادة وتربية سليمتين من الناحية العقلية والجسمية مع توفير فرص متكافئة لحياة آمنة وعناية متسمة بالحب والحنان. وتقع تلك المسئولية على عاتق الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، كما تقع على عاتق أولياء أمور هؤلاء الأطفال. ويتم الإشراف على هذه المسئوليات من خلال تطبيق جميع القوانين العامة والمحلية المتعلقة برعاية الطفل.

وتؤكد الدراسات على أن عدد مراكز توجيه الأطفال قد بلغ (١٦٥) مركزاً، وقد تناولت هذه المراكز مجموعة (٩٨٣,٩٣٩) حالة عام ١٩٨٥. وقد مُنح (٦٤٦,٧٠٧) من هذه الحالات حق دخول مرافق رعاية الطفولة . كما تم تحويل (٦٣,٣٧٦) حالة إلى الوكالات المتخصصة، في حين تلقى الجزء الباقي والبالغ عددهم (٣٠٠,٨٥٦) التوجيه والمشورة اللازمين. وهو ما يؤكد على أن نطاق

الخدمات المتوفرة يعتبر نطاقاً واسعاً، ففي عام ١٩٨٥ كان هناك (٣٣,٣٠٦) مرفقاً للخدمات والعلاج، بالإضافة إلى الدور الخاصة بالأطفال الرضع. وتشتمل المرافق والتسهيلات على دور الحضانة (الدور البديلة Foster Home للأطفال المعوقين أو الضعفاء بدنياً، وكذلك المتخلفين عقلياً والمكفوفين والصم . كما تشتمل هذه الخدمات المضطربين إنفعالياً Emotionally Disturbed ودور لتدريب وتربية الأحداث الجانحين، بالإضافة إلى المصح الوطني.

كما تؤكد الدراسات أيضا على أن ثلثي هذه المرافق تعتبر عامة، في حين أن الثلث الأخير يعتبر خاصاً. ولقد وصلت القدرة الاستيعابية لهذه المرافق إلى (١,٩٣٨,٧٧٧) طفلاً عام ١٩٨٥. وأن هذه المرافق ذات طبيعة تخصصية عالية. وتتوفر الخدمات الوقائية للأطفال الذين لا عائل لهم ويندرج تحت هذه الفئة (حالات فقدان الأب، والوفاة، والطلاق، وحالات الإقامة في المستشفى، وحالات الأطفال الذين يتطلب وضعهم خدمات خاصة بسبب نبذ الأسرة لهم أو بسبب جو عائلي غير ملائم). وبالتالي فإن خدمات رعاية الطفولة في اليابان لا تتضمن رسمياً ما يسمى بسوء معاملة الطفل Child Abuse . وقد اشتمل العدد الإجمالي للحالات التي تناولتها مراكز توجيه الأطفال على (٢٦,٦٦٤) حالة من حالات الخدمات الوقائية عام ١٩٨٥. وعندما يستوجب الأمر إيداع الأطفال في بيوت بديلة فإنهم يودعون في إحدى دور الأطفال البالغ عددهم (٥٣٨) داراً والتي تتسع لحوالي (٣١,٧٩٨) طفلاً، أو إحدى دور الرضع البالغ عددهم (١٢٢) داراً وتتسع لحوالي (٣,١٠١) طفلاً ، أو أحد دور الحضانة (٣,٣٢٣) طفلاً. ويعتبر جناح ا لأحداث Juvenlie Delinquency هو المشكلة الأكبر والمتزايدة باستمرار في اليابان (٥٢٠,٠٠٠) طفلاً ارتكبوا أعمالاً غير قانونية كالسرقة (٤٥,٩٪) والتشرد (١٣,١٪) والشذوذ (٦٪) وأعمالاً أخرى مثل التخريب والتمرد والابتزاز (١ر٤٪)، واللعب بالنار واشعال الحرائق (٠٤ر٠٪) [٣] .

ولا يخفى على أحد أهمية الطفولة في صنع مستقبل المجتمعات العربية. فأطفال اليوم هم آباء وأمهات المستقبل وهم الذين سوف يتقلدون المناصب الهامة التي تدير دفة الوطن العربي في المستقبل، وأن إعدادهم إعداداً جيداً سوف يضمن إلى حد كبير تطور وتنمية تلك المجتمعات. وإذا كانت الفجوة تزداد عمقاً فإن الأمر يتطلب التفكير الجاد في وضع وصياغة الحلول العملية التي تسعى إلى تضييق تلك الفجوة من جانب، والحد من مشكلات الطفولة العربية وتنمية الطفل العربي من جانب آخر، وبخاصة في الوقت الراهن في ظل النظام العالمي الجديد وما يفرضه من تحديات أصبحت تقوم على العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات.. الخ. (٤)

ومن ثم ظهرت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بقضايا الأمومة والطفولة، فضلاً عن إنشاء مراكز متخصصة تتولى البحث في هذه المشكلات والقضايا من حيث عواملها وأبعادها وانعكاساتها المختلفة. ومن مظاهر هذا الاهتمام إعتبار السنوات العشر الأخيرة ١٩٨٩ - ١٩٩٩ عقداً يعطي فيه الأهمية والأولوية للطفولة ومشكلاتها.

وإذا كانت مشكلات وقضايا الطفولة أصبحت تمثل محوراً أساسياً على المستوى الدولي، إلا أنه من الحقائق التي يجب أن ننطلق من خلالها في دراسة هذا الموضوع، أن هناك فروقاً واختلافات جوهرية بين الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المتقدمة صناعياً، وتلك الأوضاع السائدة في البلدان النامية بشكل عام، والعربية بشكل خاص، والمجتمع المصري على وجه التحديد. فاذا كانت المجتمعات المتقدمة تتميز بقدر كبير من التوازن والتجانس البنائي الأمر الذي يمكنها من تقديم حد أدنى إنسانياً ومقبولاً من السياسة والرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة تضمن ليس فقط إشباع الاحتياجات الأساسية، وإنما إتاحة الفرصة للنمو الاجتماعي والثقافي والعقلي الملائم للأطفال. ومن ثم يمكن الحديث في مثل هذه المجتمعات عن قضايا ومشكلات الطفولة بصورة عامة، وذلك لأن هناك قاسماً

مشتركاً بين الأطفال لا يعكس فروقاً حادة في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أما في البلدان النامية بشكل عام والتي تتسم بتناقضات اجتماعية ملموسة وظاهرة، فضلاً عن التناقضات الايكولوجية والعرقية والطائفية، ناهيك عما تتسم به نظمها الاجتماعية والاقتصادية من عجز وعدم كفاءة في مواجهة الاحتياجات الأساسية للناس بعامة والأطفال بخاصة. (٥) فإن الأمر يتطلب في هذه البلدان وضع قضايا الطفولة ومشكلاتها في سياقها الاجتماعي العام من جانب، والطبقي والايكولوجي من جانب آخر، واضعين في الاعتبار الخصوصية البنائية والثقافية والتاريخية للبلدان النامية بوجه عام، والمجتمع المصري بوجه خاص.

ولا شك أن السياق الاجتماعي والاقتصادي العام للبلدان النامية يعد مسئولاً بدرجة كبيرة عن الواقع الاجتماعي للطفولة وتفاقم قضاياه ومشكلاته، ومظاهر الحرمان المختلفة التي يتعرض لها الأطفال بعامة وأطفال الشوارع أو المشردون على وجه التحديد. حيث يشير التقرير الذي أعده "جيمس ب. جرانت" مدير المكتب التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال والذي يستعرض فيه أوضاع الوفيات في العالم النامي فيبين الخسارة العظيمة التي تخسرها هذه البلدان بوفاة ربع مليون طفل أسبوعياً ليس بسبب الحروب والأزمات الطبيعية فقط، ولكن بسبب عوامل الفقر والجهل والمرض. هذا الرقم يقابله وفاة ثلاثة آلاف وخمسمائة طفل عربياً كل يوم أي ما يعادل مليون طفل سنوياً. وأنه على الرغم من أن هذه الأرقام تشكل انخفاضاً ملحوظاً عن العقود الماضية تصل إلى ضعف العدد، فإن هذا العدد الضخم من الوفيات يؤدي إلى خسارة بشرية واضحة لا سيما في المجتمعات العربية، حيث يعتبر هذا المورد من أهم الموارد وأغناها في وقت تحتاج فيه هذه البلدان إلى المبدعين والمفكرين. (٦)

وحول تشخيص الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي للطفولة العربية تشير البيانات الإحصائية إلى مجموعة من الحقائق منها:

- يقدر عدد الأطفال العرب دون سن الخامسة عشر بأكثر من ٩٠ مليون طفل يمثلون ما بين ٤٥٪ - ٥٠٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٢٣٪ فقط في الدول الصناعية. ولا شك أن هذه النسبة المرتفعة للأطفال تحتوى على دلالات ومضامين سياسية واقتصادية واجتماعية تتعلق باستقرار ونمو تلك المجتمعات.
- أن نصف هؤلاء الأطفال مهددون في صحتهم الجسمانية بأخطار المجاعة والفقر والحروب.
- يعاني الأطفال العرب من فقر في كثير من البلدان العربية والتي تشير الإحصائيات إلى أن نسبة السكان فيها دون مستوى الفقر تصل إلى ٨٠٪.
- يعاني أغلبية الأطفال في كثير من المجتمعات العربية من ظروف سكنية سيئة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ما بين نصف وثلث السكان في بعض البلدان العربية مازالوا يعيشون في مساكن مكونة من غرفة واحدة فقط، وتفتقر هذه المساكن في أغلب الأحيان إلى المرافق الصحية والخدمات العامة.
- تواجه الطفولة العربية في الريف العربي وفي المناطق الحضرية الفقيرة أوضاعاً قاسية وذلك بحكم بيئة الفقر والتخلف التي يعيش فيها أطفال هذه المناطق.
- يشترك حوالي ٨٠٪ من الأطفال العرب في أن أمهاتهم يعانون من الأمية الأبجدية والحضارية والثقافية، مما ينعكس على تنشئتهم الاجتماعية والنفسية والتربوية.
- تعاني بعض فئات من الأطفال العرب (الأطفال المنحرفين ، والأيتام، واللقطاء، وأطفال الشوارع، والأطفال العاملين) من سوء الاستغلال والاضطهاد .

- لا يتمتع بفرص التعليم في مرحلة رياض الأطفال سوى ١٦٠ر٪ من الأطفال العرب، كما تشير الإحصاءات إلى أن الأنظمة التعليمية العربية سوف تبقى عاجزة ولسنوات طويلة قادمة عن إستيعاب الأطفال في العمر المدرسي، حيث تشير الدراسات المستقبلية أن يكون هناك ٨ مليون طفل عربي بلا مقاعد في التعليم الابتدائي. وأنه في الوقت الحاضر حوالي١٧٪ من الأطفال خارج التعليم الابتدائي في مصر، وحوالي ٣٠٪ منهم خارج التعليم الثانوي.
- أن الطفل العربي يعيش في محيط ضمن قدرات تفرض عليه في كثير من الدول أن يظل دون غيره من أطفال العالم. (٧)

وتؤكد بعض الدراسات العربية على أن خطورة تلك الظاهرة إنما تنبع في واقع الأمر من التزايد السكاني المستمر في البلدان النامية بصفة عامة والبلدان العربية بخاصة. حيث تؤكد تلك الدراسات على أن ارتفاع معدل عدد السكان وبخاصة في الفئة العمرية من (٦-١٧ سنة) في تزايد مستمر والتي تشهد ارتفاعاً مستمراً سوف تصل إلى ٨ مليوناً، وسوف تصل في عام ٢٠٢٥ إلى حوالي (١١٨) مليون طفل وشاب، أي ما يعادل ربع سكان العالم العربي جميعهم. هذا في الوقت الذي تنهار قيمة الإمكانيات الاقتصادية مما ينشأ معه التسرب من التعليم وعدم وجود رعاية اجتماعية — اقتصادية مما يزيد من حجم هذه المشكلة. (٨)

وعلى الرغم من أن هناك مجموعة من الاعتبارات العامة التي تتوحد فيها وتتمحور حولها أوضاع الأطفال العرب وتشكل الأرضية المشتركة بينهم بغض النظر عن التفاوت السكاني أو الموقع الجغرافي أو الوضع الاقتصادي في البلدان العربية، إلا أن الواقع الاجتماعي للطفولة في كل مجتمع عربي يعكس خصوصيته البنائية والثقافية التي تميزه عن غيره من المجتمعات العربية الأخرى.

وتحتل ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري أهمية خاصة في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، وذلك لعدة اعتبارات منها على سبيل المثال:

- التحولات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يمر بها المجتمع المصري في الوقت الراهن وبخاصة بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي وعملية الخصخصة مما يتوقع معه تزايد نسبة أطفال الشوارع، وذلك في ظل تراجع دور الدولة وبخاصة في مجالات : التعليم، الصحة، العمل، الرعاية والخدمات الاجتماعية.
- تزايد معدلات البطالة في المجتمع وضآلة فرص العمل والتشغيل.
- المردود الاجتماعي للمجتمع حالياً ومستقبلاً نتيجة تزايد معدلات أطفال الشوارع والنتائج السلبية المترتبة عليها، وبخاصة عدم الاستقرار السياسي والذي يُعد صمام الأمن والأمان لعملية التنمية الشاملة. وأيضاً ضعف روح الولاء والانتماء، ومن ثم الاتجاه نحو التخريب والعنف والتطرف والتهديد الاجتماعي، ومحاولة القضاء على أية محاولة تنموية، فضلاً عن إنتشار تلك الثقافة وآثارها الضارة على الطفولة بوجه عام. [٩]

وعلى الرغم من تعاظم الاهتمام القومي والسياسي في مصر بقضية الطفولة في السنوات العشر الأخيرة، وطرحها بوصفها قضية قومية حضارية في الأساس تتصل مباشرة بمستقبل المجتمع المصري، بعد أن ظلت لفترة طويلة تحتل أدنى درجات الاهتمام وتُعالج من منظور جزئي صحي وتعليمي.. وغير ذلك. فضلاً عن أنها كانت قاصرة على اهتمام بعض الهيئات الخيرية أو جمعيات البر والإحسان. وعلى الرغم من ترجمة هذا الاهتمام وهذه العناية إلى برامج وسياسات تدعمها الدولة لتحسين واقع الطفولة وظروفها ، وانعقاد العديد من المؤتمرات والندوات المتعلقة بالأمومة والطفولة. وإنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة وتشكيل المركز القومي للطفولة والأمومة عام ١٩٨٨، وتبعيته المباشرة لمجلس الوزراء، وإعلان رئيس الدولة عقد حماية الطفل المصري ورعايته لسنوت عشر من ٨٩ ـ ١٩٩٩ تعطي فيها الأولوية المطلقة لمشروعات الطفولة في خطط مصر المستقبلية. وتصديق مصر على الاتفاقية الدولية

لحقوق الطفل في سبتمبر ١٩٩٠ والتي تؤكد على حق الأطفال في الحماية من الأخطار التي يتعرضون لها بسبب الحروب أو العمل أو قسوة المعاملة أو العنف أو المخدرات. على الرغم من تلك الجهود جميعاً وما أسفرت عنه من إثارة الاهتمام بالجوانب الصحية والثقافية بصفة خاصة، فإن إحساساً عاماً - ما يزال - يتطلع إلى تعميق هذه الجهود وتحويلها إلى سياسة شاملة لمختلف أبعاد واقع الطفولة ومشكلاتها، وأشكال الحرمان المختلفة التي يتعرضون لها وبخاصة أطفال الشوارع أو الأطفال المشردون، ومن ثم المعرضين للإنحراف.[١٠]

حيث تشير تقارير الأمن العام إلى تزايد هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة - مع التحفظ على دقتها - فقد بلغ عدد الغائبين من الأطفال أقل من ٧ سنوات إلى أقل من ١٨ سنة (٦٥٥ طفلاً) في عام ١٩٨٩، ارتفع عام ١٩٩٠ إلى (٨٠٤ طفلاً)، وكان عدد الضالين ممن تقع أعمارهم في هذه الفئة العمرية عام ١٩٨٩ (٥٧ طفلاً) ارتفع إلى (٥٢١ طفلاً) عام ١٩٩٠. كما بلغ حجم جنح تعرض الأحداث للإنحراف عام ١٩٨٧ (١٣٩٨) جنحة وصلت عام ١٩٩١ إلى (٣٣٥٢) جنحة. الأمر الذي يشير إلى أننا بصدد ظاهرة ملموسة بالغة الخطورة لها إنعكاساتها السلبية الواضحة على كافة المستويات والأصعدة: الاجتماعية والاقتتصادية والسياسية والأمنية[١١]. وإذا سلمنا بدقة الرقم الأخير فإن ذلك يعني أننا أمام ظاهرة متنامية وملموسة في الواقع الاجتماعي المصري.

وتُعد مدينة القاهرة من أكثر المدن المصرية التي تحظى بالغالبية العظمى من الأطفال المشردين وذلك بالمقارنة ببقية مدن الجمهورية. حيث تشير تقارير الأمن العام خلال الفترة من ١٩٨٧ — ١٩٩١ إلى تزايد نسبة المشردين في مدينة القاهرة حيث بلغت ٣١٫٦٪ من إجمالي حالات تشرد الأطفال خلال هذه الفترة. تليها وبفارق كبير مدينة بورسعيد بنسبة ١٦٫٨٪، ثم محافظة السويس بنسبة ١٤٫٢٪، الاسكندرية بنسبة (٦٫٣٪)، والشرقية (٥٫٢٪). في حين نجد أن نسبة وجود

حالات تشرد الأطفال بمحافظات الصعيد (المنيا ، أسيوط، قنا ، أسوان) لم تتجاوز (٤٪)، (١٪)، (٥ر١٪)، (٨ر١٪)، (٥ر٪) على التوالي.

وإذا كانت تقارير الأمن العام لا تشير إلى توزيع الأطفال المشردين حسب الأحياء السكنية في المدن المختلفة، فإن البيانات الواردة في سجلات قرية الأمل والخاصة بتوزيع الأطفال المشردين حسب المناطق السكنية بمدينة القاهرة توضح أن المناطق الشعبية والعشوائية داخل المدينة تُعد من أكثر المناطق إفرازاً لحالات التشرد بين الأطفال. حيث تأتي مناطق: إمبابة، شبرا الخيمة، بولاق، شبرا، الشرابية، المرج، الهرم على التوالي على رأس قائمة المناطق التي ينتمي إليها الأطفال المشردون المسجلين بقرية الأمل. ومن الملاحظ أن هذه المناطق يقع معظمها في أطراف القاهرة الكبرى وهي تمثل المحطة الأولى لعدد كبير من الأطفال المشردين القادمين من قرى وعواصم الأقاليم بالوجهين القبلي والبحري. [١٢]

وانطلاقاً من ذلك يمكننا القول أن مشكلة تشرد الأطفال أو ما يطلق عليها أطفال الشوارع، أصبحت تمثل إحدى المشكلات الهامة التي تواجه المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة وبخاصة في ظل التغيرات والتحولات الهيكلية التي يمر بها المجتمع المصري على كافة الأصعدة والمستويات. ومن ثم سوف نحاول في تلك الدراسة الكشف عن أهم العوامل (الداخلية والخارجية) المسئولة عن انتشار تلك المشكلة وازدياد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، وطبيعة العلاقات التفاعلية بين هذه العوامل المختلفة. فضلاً عن التعرف على الآثار المختلفة المترتبة عليها على المستوى الشخصي والأسري والمجتمعي ، وكيفية مواجهة تلك المشكلة من خلال صياغة رؤية مستقبلية.

ثانيا: الإطار الفكري أو النظري للدراسة:

على الرغم من أن مشكلات الطفولة قد فرضت نفسها خلال السنوات الأخيرة على الصعيدين العالمي والعربي من ناحية، والصعيد المحلي من ناحية ثانية، إلا أن تلك المشكلات لم تحظ بدرجة متساوية من اهتمام الباحثين

والمتخصصين في علم الاجتماع. حيث يشير التراث النظري والأمبيريقي المتوافر عن تلك المشكلات إلى أن معظم هذه الاهتمامات قد إنصبت بشكل واضح على مشكلتين أساسيتين من مشكلات الطفولة هما: الأحداث الجانحون، وعمالة الأطفال. وما يتعرض له هؤلاء الأطفال العاملون سواء في المجتمعات المتقدمة صناعياً أو البلدان النامية من إستغلال على حد تعبير المدير العام لمنظمة العمل الدولية: " توظيف الأطفال في مهام أو في ظل ظروف تعرض حالتهم الجسدية والعقلية للخطر، واستقطاع للأرباح من عمالة الأطفال عن طريق دفع أجور منخفضة لهم، وإنكار حق الأطفال في اللعب والتعليم والاستمتاع بطفولة طبيعية" (١٣) .

وقد استطاعت تلك الدراسات والبحوث الاستفادة بشكل أو بآخر من فرضيات ومعطيات المداخل النظرية المختلفة في ميدان علم الاجتماع (الكلاسيكية والحديثة)، وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج متنوعة حول حجم تلك المشكلات وعوامل انتشارها وآثارها المختلفة على الواقع الاجتماعي للطفل. غير أن ثمة مشكلة أخرى مرتبطة بالواقع المعاصر للطفولة قد فرضت نفسها على الساحة المجتمعية عالمياً وعربياً ومحلياً لا تقل في أهميتها وخطورتها عن المشكلات السابقة. حيث أضحت تشكل خطراً يهدد البنية الاجتماعية على كافة الأصعدة والمستويات، وتتمثل هذه المشكلة في أطفال الشوارع أو الأطفال المشردون.

وإذا كان الواقع الاجتماعي للمجتمع المصري يشير إلى تفاقم تلك المشكلة وازدياد معدلاتها وتباين العوامل والأسباب المؤدية إلى ذلك. فعلى الصعيدين النظري والواقعي ثمة ندرة في الدراسات والبحوث المتخصصة التي تناولت تلك المشكلة، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة، وبخاصة في تكوين رؤية نظرية أو إطاراً فكرياً يصلح لتفسير واقع تلك المشكلة وتحديد العوامل المختلفة الداخلية والخارجية المسئولة عنها، وأيضا آثارها المختلفة.

إن الإنطلاق من إطار فكري ونظري لفهم وتحليل الواقع الاجتماعي للطفولة بعامة وأطفال الشوارع بخاصة، يفرض علينا الالتزام بعدة اعتبارات منها:

أن هؤلاء الأطفال لا يمكن دراستهم بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والايكولوجي والسياسي الذي يعيشون فيه. كما يفرض علينا أيضا ضرورة الوعي أن ذلك السياق يتميز بالتخلف والتبعية وعدم التجانس على كافة المستويات. إن فهم هذه المشكلة يتطلب أيضاً الوعي بأن العوامل المسئولة عن خلق تلك المشكلة وتزايد معدلاتها، إنما هي عوامل متداخلة ومتشابكة ويصعب بحال من الأحوال فهم أحدها بمعزل عن العوامل الأخرى.

ونظراً للأهمية النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة، وللوصول إلى إطار فكري أو نظري يتناسب وطبيعة ذلك الموضوع من ناحية، وخصوصية المجتمع المصري من ناحية أخرى، فإنه يمكننا طرح عدد من التساؤلات نرى أنها يمكن أن تمثل في مجموعها الأبعاد والمحاور الأساسية لهذا الإطار الفكري وهي :

١- إلى أي مدى يمكن عزل الواقع الاجتماعي للطفولة بعامة، وأطفال الشوارع بخاصة، ومن ثم مشكلاتهم المختلفة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي العام، وقضايا ومشكلات التخلف والتنمية في المجتمع المصري؟

٢- هل يمكن فهم وتحليل عوامل وظروف نشأة تلك المشكلة وتطورها وارتفاع معدلاتها خلال السنوات الأخيرة بمعزل عن مشكلات المجتمع المصري وقضاياه العامة؟

٣- هل يمكن أن نتصور وجود سياسة اجتماعية شاملة للطفولة دون دور أساسي ومحوري للدولة في مجال التخطيط الاجتماعي والتنمية بصورة عامة لمواجهة تلك المشكلات المعقدة التي تتعلق بالواقع الاجتماعي " الراهن للطفولة"، والتي تتمثل في إشباع الاحتياجات الأساسية وتقديم الرعاية الكافية لهذه الفئة؟

٤- ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات الأهلية (غير الحكومية) في مواجهة المشكلات المختلفة التي يعاني منها أطفال الشوارع؟ وكيف تسهم تلك المؤسسات في الحد من تفاقم وخطورة هذه المشكلة؟

٥- هل يمكن فهم وتشخيص تلك المشكلة بكل أبعادها المتداخلة في ظل غياب منظومة متكاملة للأوضاع الطبقية والاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية لهؤلاء الأطفال ومشكلاتهم؟

وتمثل الإجابة على تلك التساؤلات من وجهة نظرنا إطاراً فكرياً ونظرياً مناسباً لفهم وتشخيص وتحليل الواقع الاجتماعي المعاصر لأطفال الشوارع بعامة وحالات الدراسة بخاصة. فضلاً عن أن ذلك الإطار الفكري يمكننا من وضع تصور مستقبلي للمشكلة خلال السنوات القادمة في ظل تحديات القرن القادم على اختلاف مستوياتها: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والتكنولوجية من جانب، والسياسات والتوجهات التنموية المحلية من جانب آخر. تلك التحديات الخارجية والداخلية لاشك أنها ستنعكس بشكل أو بآخر على واقع ومستقبل الطفولة بعامة وأطفال الشوارع على وجه التحديد. ومن ثم فإن الرؤية الشمولية تعد مطلباً ضرورياً لفهم تلك المشكلة من زواياها وأبعادها المختلفة.

إن الإنطلاق من رؤية فكرية للطفولة تضعها في سياقها الاجتماعي من جانب، وسياقها الطبقي والايكولوجي من جانب آخر، يُعد مطلباً ضرورياً لتحقيق الفهم والتحليل العلمي لتلك الفئة العمرية من الأطفال التي دفعتها الظروف المختلفة إلى الاتجاه للشارع واتخاذه مأوىً لهم . هذه الرؤية تطرح علينا مشكلة أخرى تتعلق بوضع تعريف إجرائي لأطفال الشوارع يتناسب وطبيعة الدراسة. ومن ثم نجد مجموعة من التساؤلات تطرح نفسها في هذا المجال منها: من هم الأطفال الذين نتحدث عنهم؟ وهل هؤلاء الأطفال يشكلون فئة عمرية معينة؟ وما هي هذه الفئة؟ وهل هم الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً وفقاً لتحديدات منظمة

اليونيسيف؟ أم أولئك الذين تقل أعمارهم عن إحدى وعشرون عاماً؟ أم أنهم أولئك الذين تجازوا ما يعرف بمرحلة المراهقة بغض النظر عن متغير السن؟[١٤]

ويرى بعض الباحثين أنه لو حتى تم الاتفاق على تحديد ما يعنيه مصطلح الأطفال عمرياً، ثم تحدثنا عن إعدادهم للمستقبل، فإن مشكلات جديدة سوف تواجهنا وهي مشكلات تتعلق بتحديد ما المقصود من المصطلح من الناحية التطبيقية؟ وذلك لأن الأطفال ليسوا نسخة واحدة مكررة. فإذا كانت هناك سمات مشتركة بين الأطفال في كونهم أطفالاً، ضعاف البنية إذا ما قورنوا بالكبار، فضلاً عن افتقادهم وبخاصة المواليد منهم إلى القدرات والمهارات الحركية وغيرها من القدرات التي تمكنهم من الاستقلالية، ومن ثم تجعلهم معتمدين على غيرهم في إشباع حاجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من هذه السمات المشتركة. فثمة اختلافات كثيرة بينهم باعتبارهم بشراً ينتمون إلى مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة. فضلاً عن تباين انتماءاتهم الايكولوجية (ريف و حضر).. إلخ من تلك التمايزات. الأمر الذي يصبح معه التساؤل المثار من قبل مشروعاً تماماً وهو " عن أي أطفال نتحدث؟"[١٥] وإذا كنا في تلك الدراسة سوف نركز على أطفال الشوارع، فلا بد أن نضع في اعتبارنا أن هؤلاء الأطفال إنما هم نتاج لسياق اجتماعي متخلف يضم تلك التناقضات والتباينات سالفة الذكر.

وإذا كان وضع تعريفاً عاماً مطلقاً للطفولة يمثل مشكلة أساسية لدى العديد من الباحثين في تخصصات علمية مختلفة، فإن وضع تعريفاً محدداً لأطفال الشوارع يُعد مسألة أكثر صعوبة، وذلك للإعتبارات والتباينات السابقة. وعليه يمكننا التعرف على بعض تلك التعريفات من أجل صياغة تعريفاً إجرائياً يتناسب ومشكلة الدراسة.

أطفال الشوارع[١٦]: هم الأطفال المعرضون للإنحراف طبقاً للقانون المصري وليس لهم مأوى ولا رعاية أسرية سوية، ويسترزقون من الشارع.

: هم الأطفال المتخلى عنهم وليس لديهم رعاية أسرية.

: هـم الأطفـال الذيـن يقضـون معظـم وقـتهم في الشارع وليس لهم مأوى.

: هم الأطفال المعرضون لأخطار الحياة في الشارع.

: هم الأطفال المشردون.

: هم الأطفال الذين ليس لديهم دخل ثابت

نخـلص مـن تـلك الـتعريفات السـابقة إلى وضع تعريف إجرائي تعتمد عليه الدراسة بصورة أساسية وهو : أن أطفال الشوارع هم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سـنة ويقـيمون في الشـارع بصـورة دائمـة أو شـبه دائمـة، ويعـتمدون على حياة الشـارع في الحيـاة والمعيشـة والـبقاء، ويعيشـون دون حمايـة أو رعايـة أو رقابـة أو إشـراف من جانب أشخاص بالغين وليس لديهم دخل ثابت، ويعيشون على هامش المجتمع، ومعرضون لأخطار حياة الشارع.

ثالثا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها

يتمـثل الهـدف الأساسي للدراسة في التعرف على الواقع الاجتماعي للطفولة بعامـة وأطفـال الشـوارع بخاصـة عـلى الصعيدين : العالمي والإقليمي، ومن ثم على الصعيد المحـلي وذلـك مـن حيـث ظـروف نشـأة هـذه المشكلة وتطورها والمشكلات الاجـتماعية المرتـبطة بتنامي حجمها ومعدلاتها، والعوامل المختلفة المسئولة عن تلك المشـكلات. وإلى أي مـدى يمكـن صياغة رؤية استشرافية حول مستقبل تلك المشكلة خلال السنوات القادمة في ظل تحديات القرن القادم والتغيرات العالمية؟

ويتضـمن الهـدف الأسـاسـي للدراسـة مجموعة من الأهداف الفرعية نجملها فيما يلي:

١- الـتعرف عـلى الواقـع الاجـتماعي لـلطفولة ومشـكلاتها ومظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي لتطوير وتنمية هذا الواقع .

٢- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأطفال الشوارع في المجتمع المصري.

٣- الكشف عن طبيعة البنية الأساسية للطفولة في المجتمع المصري والتي نعني بها الأسرة والعلاقات الأسرية والتنشئة الاجتماعية من حيث أنماطها الشائعة وعلاقاتها بتنامي تلك المشكلة.

٤- التعرف على دور المؤسسات التعليمية وبرامجها الدراسية والتربوية في تسرب الأطفال من التعليم والخروج إلى الشارع والانخراط في تلك الفئة .

٥- الكشف عن دور وسائل الإعلام (التليفزيون) في تفاقم تلك المشكلة (أشكال الاستغلال الإعلامي للطفولة، دعم وتنمية النزعات الاستهلاكية لدى الأطفال، استخدام الأطفال في الإعلانات).

٦- التعرف على أشكال الحرمان المختلفة التي يعاني منها أطفال الشوارع ومدى ارتباطها بالسلوك الإنحرافي وتأثيره على المجتمع.

٧- محاولة صياغة رؤية استشرافية لمواجهة تلك المشكلة في ضوء الواقع الراهن وتحديات المستقبل ، وبخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة (الخصخصة والعولمة).

وإنطلاقاً من تلك الأهداف تسعى الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات نجملها فيما يلي:

١- ما هي طبيعة الواقع الاجتماعي للطفولة ومشكلاتها؟، وما مدى الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي لتطوير وتنمية هذا الواقع؟

٢- ما هي طبيعة الأوضاع الأسرية لأطفال الشوارع متمثلة في خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية؟

٣- ما هي طبيعة أنماط التنشئة الاجتماعية لدى أطفال الشوارع؟

٤- ما هو دور المؤسسات التعليمية من خلال برامجها الدراسية والتربوية في تسرب الأطفال من التعليم والخروج إلى الشارع والإنخراط في تلك الفئة؟

٥- ما هي طبيعة البرامج التليفزيونية المقدمة للأطفال ودورها في تفاقم تلك المشكلة؟

٦- ما هي مظاهر التنشئة الثقافية لأطفال الشوارع؟

٧- ما هي أشكال الحرمان المختلفة التي يعاني منها أطفال الشوارع؟

٨- ما هي مظاهر السلوك الإنحرافي لأطفال الشوارع؟

رابعاً: الاستراتيجية المنهجية

تنطلق الاستراتيجية المنهجية للدراسة من عدة محاور أساسية تتمثل في :نوع الدراسة وأساليبها، ومصادر جمع البيانات ومجالات البحث، وطرق وأدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها. ونظراً لأن الهدف الأساسي للدراسة يتمثل في تشخيص الواقع الاجتماعي للطفولة بعامة وأطفال الشوارع على وجه التحديد، من حيث ظروف نشأة تلك المشكلة والعوامل المسئولة عن تطورها، والمشكلات المختلفة المرتبطة بارتفاع معدلاتها من ناحية، وللإجابة على تساؤلات الدراسة من ناحية أخرى، فإننا نرى أن الدراسة تنتمي إلى **الدراسات الوصفية**، ومن ثم فإن **الأسلوب الوصفي** يعد أسلوباً مناسباً لتحقيق تلك الأهداف. هذا فضلاً عن الاعتماد على **الأسلوب التاريخي** في تحليل البيانات والمعطيات التاريخية، وذلك للوقوف على أبعاد المشكلة وظروف نشأتها وتطورها ومن ثم تناول المشكلة بصورة شمولية.

أما عن **مصادر جمع البيانات** فتتمثل في المصادر العربية والأجنبية المتوفرة عن المشكلة والبيانات الإحصائية، وكذلك بيانات الدراسة الميدانية. وفيما يتعلق **بمجالات الدراسة** فيمكن تحديدها على النحو التالي:

- **المجال المكاني: جمعية قرية الأمل** (١٧)، وتعد من المؤسسات الأهلية القليلة التي كانت لها الريادة في التصدي لهذه الظاهرة. وقد أنشئت تلك الجمعية بواسطة بعض رجال الأعمال المصريين بالتعاون مع مدير إحدى مدارس اللغات بمصر وهو إنجليزي الجنسية. وقد تم إشهارها

بوزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٣ تحت رقم ٣٥٥٤. وقد بدأت الجمعية نشاطها من خلال مركز واحد لإيواء الأطفال الأيتام وفاقدي المأوى. وبتطور هذا النشاط أصبحت تخدم الأطفال من خلال ثمان مراكز منتشرين في أنحاء القاهرة الكبرى، وموزعين على النحو التالي: رعاية نهارية ترددية من خلال مركزين لاستقبال أطفال الشوارع بمنطقتي شبرا والسيدة زينب (٤: ١٥ سنة). رعاية وإقامة مؤقته من خلال مركزين بمنطقتي حدائق القبة (من ٥ : ١٢ سنة) والمقطم (١٢ ـ ١٥ سنة) وملحق به مدرسة لمحو أمية سيدات وفتيات الحي، رعاية وإقامة دائمة من خلال أربعة مراكز، ثلاثة منها بمنطقة مدينة نصر من سن سنة وحتى الانتهاء من مرحلة التعليم، وآخر تحت الإنشاء لإقامة الشباب من أولاد الجمعية بمنطقة العاشر من رمضان مكون من عدة وحدات سكنية منفصلة وورش إنتاجية صغيرة للتدريب على حرف مختلفة.

وقد تم إنشاء أول مركز إستقبال لأطفال الشوارع، بمنطقة شبرا عام ١٩٩١ وفي عام ١٩٩٦ تم إنشاء فرع السيدة زينب لخدمة أكبر عدد من أطفال الشوارع. ويعتبر المركزان أولاً نقطة إلتقاء مع طفل الشارع حيث يستقبل المركزان ما يقرب من ٩٠ طفلاً يومياً تقدم لهم الخدمات المختلفة من رعاية نفسية واجتماعية وترفيهية وصحية وغذائية. وثانياً تهدف المراكز إلى إعادة تأهيل الأطفال وإعدادهم للتكيف مع حياة الجماعة والتعاون والاعتماد على النفس بإعتبار أنها مرحلة انتقالية بين حياة الشارع والحياة الشبيهة بالحياة الأسرية.

- **المجال البشري (العينة)**: تؤكد منشورات الجمعية على أن هناك ثلاثة فئات من الأطفال الذين تتعامل معهم الجمعية وهم:

أ- فئة ترغب الأسرة في استقبال الطفل بعد هروبه وبعد تقديم حلول للمشاكل التي دفعت به إلى الهروب.

ب- فئة لا ترغب الأسرة فيها الاحتفاظ بالطفل وفي هذه الحالة تتولى الجمعية رعاية هذا الطفل وحمايته من مخاطر الشارع وتقديم الخدمات المختلفة له.

ج- فئة من الأطفال لا ترغب العودة إلى الأسرة أو الانضمام إلى الجمعية وهي الفئة التي مكثت مدة طويلة في الشارع واعتادت حياته ومخاطره وليس لديها الرغبة في البعد عنه.

وانطلاقاً من تلك البيانات فقد تم اختيار حالات الدراسة (العينة) بطريقة عمدية مقصودة من الأطفال الأكثر تردداً على المراكز بواقع ١٦ حالة من مركز شبرا و ٩ حالات من مركز مدينة نصر والتي تنطبق عليهم تلك الشروط. ومن ثم بلغ إجمالي حالات الدراسة ٢٥ حالة.

- **المجال الزمني**: لقد استغرقت الدراسة الميدانية مدة تزيد عن ثلاثة شهور من عام ١٩٩٧ .

وفيما يتعلق بطرق وأدوات جمع البيانات: فقد اعتمدت الدراسة على دليل دراسة الحالة والذي تضمن عدة محاور أساسية هي: البيانات الأساسية التي تتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأطفال الشوارع، الأوضاع الأسرية والأساليب المختلفة للتنشئة الاجتماعية، المؤسسات التعليمية، البرامج الإعلامية المقدمة للأطفال من خلال التليفزيون،وأيضاً التنشئة الثقافية لهؤلاء الأطفال. فضلاً عن أشكال الحرمان المختلفة التي يعاني منها أطفال الشوارع. ويتضمن كل محور منها مجموعة من المحاور الفرعية.

أما عن أساليب التحليل التي اعتمدت عليها الدراسة فتتمثل في أسلوبين متكاملين هما: الأسلوب الكيفي والذي يعد أسلوباً أساسياً، والأسلوب الكمي وذلك بهدف الرؤية الشمولية وتحقيقاً لأهداف الدراسة.

خامسا: نتائج الدراسة ومناقشتها

١- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لأطفال الشوارع في ظل ظروفهم الأسرية:

إن التحليل السوسيولوجي لظروف نشأة ظاهرة أطفال الشوارع وتطورها في المجتمع المصري وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية متعددة، يفرض علينا ضرورة الكشف عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لحالات الدراسة، ومن ثم فإن التعرف على الخصائص المختلفة لتلك الحالات يعد مطلباً أساسياً للوقوف على طبيعة المشكلة وعواملها وأبعادها المختلفة. حيث كشفت الدراسة الميدانية أن معظم حالات الدراسة قد جاءت في الفئة العمرية من ١٢ ـ ١٤ سنة حيث بلغت نسبتها ٣٢٪ بواقع ثمان حالات كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١)

السن

المتغيرات	ك	٪
أقل من ١٠ سنوات	٢	٨ر٠٠
١٠ ـ ١٢	٧	٢٨ر٠٠
١٢ ـ ١٤	٨	٣٢ر٠٠
١٤ ـ ١٦	٥	٢٠ر٠٠
١٦ ـ ١٨	٣	١٢ر٠٠
المجموع	٢٥	١٠٠

تليها الفئة من ١٠ ـ ١٢ سنة ٢٨٪، ثم الفئة من ١٤ ـ ١٦ سنة ثم من ١٦ ـ ١٨ سنة بنسبة ١٢٪ وأخيرا الفئة أقل من ١٠ سنوات ٨٪ فقط. وهو ما يؤكد على أن تلك المشكلة تظهر بوضوح منذ سن الطفولة المبكرة وبخاصة من سن عشر سنوات. بمعنى أن مرحلة الطفولة تُعد من أخطر المراحل التي ينساق وراءها تشكيل هوية الطفل بل والأخطر من ذلك طموحاته المستقبلية.

ومن الحقائق التي كشفت عنها مجموعة من المحاورات والمقابلات التي تمت مع خمسة عشر طفلاً يرتادون شوارع القاهرة ويقيمون فيها بوصفهم يمثلون آلاف المشردين في الشوارع أن أعمار معظمهم تتراوح ما بين (٦ - ١٤) عاماً تقريباً يقيمون في الشوارع والحدائق وتحت الكباري وداخل المواسير وفي الزوايا وبجوار المساجد أو بداخلها، وهو ما أكدته أيضاً بعض الدراسات الميدانية الأخرى. [١٨]

ومن جانب آخر تؤكد البيانات الميدانية الراهنة على أن معظم حالات الدراسة تقيم في مدينة القاهرة حيث بلغت نسبتها ٥٢٪ بواقع ١٣ حالة، في مناطق مسطرد، الزاوية الحمراء، شبرا ، كوبرى القبة، باب الشعرية، القلج، السيدة زينب، منشأة ناصر، تليها مدينة الجيزة بنسبة ٢٤٪ بواقع ٦ حالات، ثم القليوبية ٨٪ بواقع حالتين، وأخيراً الشرقية والفيوم ودمياط والمنوفية بنسبة ٤٪ لكل منها بواقع حالة واحدة كما يوضحها الجدول التالي

جدول رقم (٢)

محل الإقامة

المتغيرات	ك	٪
الجيزة	٦	٢٤ر٠٠
القاهرة	١٣	٥٢ر٠٠
القليوبية	٢	٨ر٠٠
الشرقية	١	٤ر٠٠
الفيوم	١	٤ر٠٠
دمياط	١	٤ر٠٠
المنوفية	١	٤ر٠٠
المجموع	٢٥	١٠٠

وفي حقيقة الأمر تكشف الدراسة الميدانية أن مدينة القاهرة بوصفها المدينة الأم التي تحتكر معظم الخدمات بل والوزارات والمصالح الرئيسية في الدولة قد

حظت على أعلى نسبة تليها المدن المجاورة لمدينة القاهرة (الجيزة والقليوبية) وتقل كلما بعدت عنها.

وهذا ما تؤكده بيانات تقارير الأمن العام والتي تشير إلى أن مدينة القاهرة تأتي على رأس قائمة المدن المصرية من حيث التوزيع الايكولوجي لنسب ومعدلات أطفال الشوارع. وأنه على مستوى أحياء القاهرة تأتي الأحياء الفقيرة والعشوائية على رأس المناطق المفرخة لتلك الفئات، وهي على الترتيب (إمبابة و شبرا و بولاق و الشرابية و المرج و عين شمس و منشأة ناصر)[19] . وتتسم تلك المناطق بتخلفها وافتقارها إلى الحد الأدنى الإنساني من المرافق والخدمات والظروف السكنية غير الملائمة، بالإضافة إلى الفقر وتدني المستوى المعيشي.

أما من حيث المستوى التعليمي لحالات الدراسة فقد كشفت البيانات الميدانية أن أعلى نسبة تقع في فئة يقرأ ويكتب حيث حظت على نسبة ٤٨٪، تليها فئة أمي ٣٦٪ ثم مرحلتي الابتدائي والإعدادي بنسبة متساوية بلغت ٨٪ فقط كما يوضحها هذا الجدول:

جدول رقم (٣)

الحالة التعليمية

المتغيرات	ك	٪
أمي	٩	٣٦ر٠٠
يقرأ ويكتب	١٢	٤٨ر٠٠
ابتدائية	٢	٨ر٠٠
إعدادية	٢	٨ر٠٠
المجموع	٢٥	١٠٠

وتؤكد البيانات الواردة بهذا الجدول على أن هناك ارتباطاً قوياً بين التسرب من التعليم وانتشار تلك الظاهرة من ناحية، حيث بلغت نسبة من تركوا الدراسة

وانخرطوا في الشارع حوالي ٦٤٪، هذا فضلاً عن الأمية والجهل وعلاقتها بالمشكلة من ناحية أخرى. بمعنى أن الأمية من جانب والتسرب من التعليم الالزامي لظروف اجتماعية واقتصادية أساساً من جانب آخر تُعد من أبرز العوامل المسببة لتلك المشكلة . بالإضافة إلى عوامل أخرى سوف يأتي تفصيلها لاحقاً.

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للمستوى التعليمي للآباء والأمهات كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

المستوى التعليمي للوالدين

المتغيرات / العينة	الآباء		الأمهات	
	ك	٪	ك	٪
أمي	١٥	٦٠ر٠٠	٢٢	٨٨ر٠٠
يقرأ ويكتب	٦	٢٤ر٠٠	٢	٨ر٠٠
الابتدائية	٣	١٢ر٠٠	–	–
الإعدادية	١	٤ر٠٠	–	–
متوفية	٤	١٦ر٠٠	١	٤ر٠٠
المجموع	٢٥	١٠٠	٢٥	١٠٠

فقد احتلت الأمية نسبة ٦٠٪ للآباء و ٨٨٪ للأمهات، تليها فئة من يقرأ ويكتب ٢٤٪ للآباء و ٨٪ للأمهات، ثم الابتدائية للآباء ١٢٪ وأخيرا الإعدادية ٤ ٪ . وهو ما يؤكد على دور التنشئة الاجتماعية وتدني المستوى الثقافي للأسرة وانعكاسه على هؤلاء الأطفال والذي ظهر بشكل واضح وبخاصة في الأمية والتسرب الدراسي، وتدني مستوى الوعي الثقافي.

ولا شك أن ثمة علاقة بين المستوى التعليمي للآباء والمهن التي يعملون بها، ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة في هذا الجدول والخاصة بمهنة الأب

جدول رقم (٥)

مهنة الأب

المتغيرات	ك	٪
حرفي	٩	٣٦ر٠٠
خفير نظامي	٢	٨ر٠٠
شيال	٤	١٦ر٠٠
بائع متجول	٤	١٦ر٠٠
بقال	٢	٨ر٠٠
متوفي	٤	١٦ر٠٠
المجموع	٢٥	١٠٠

حيث جاءت المهن الحرفية في مقدمة المهن التي يعمل فيها الآباء وذلك بنسبة ٣٦٪ بواقع ٩حالات من إجمالي حالات الدراسة، وجاءت تلك المهن موزعة على النحو التالي: جزمجي، نجار مسلح، سائق، مكوجي، حداد، فران. تليها الأعمال الهامشية الطفيلية (شيال ـ بائع متجول) بنسبة ٣٢٪ بواقع ٨ حالات. أما من فقدوا والدهم فقد بلغت نسبتهم ١٦٪ وأخيرا مهنة خفير نظامي بواقع حالتان ٨٪ وبقال بواقع حالتين بنسبة ٨٪ أيضاً. وتعكس هذه المهن في حقيقة الأمر الوضع الاقتصادي المتدني سواء من المهن غير الثابتة والمتغيرة (الحرفيين) أو الأعمال الهامشية التي لاتفي بمتطلبات الأسرة. هذا فضلاً عن انعدام الدخل أحياناً نتيجة توفي الأب، وعدم تدخل الدولة من جانب، أو ضعف الخدمات والرعاية الاجتماعية من جانب آخر. بل ويزداد الأمر سوءاً إذا ما أدركنا مهنة الأم، حيث بلغت نسبة الأعمال الهامشية ٥٢٪ (وجاءت موزعة على النحو التالي بائعة

متجولة ٢٨٪ وخادمة منازل ٢٠٪ وفراشة ٤٪) في حين أن من لا تعملن ٤٤٪، وأن ٤ ٪ متوفية والأطفال بدون رعاية كما يتضح من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

مهنة الأم

المتغيرات	ك	٪
ربة منزل	١١	٤٤ر٠٠
بائعة متجولة	٧	٢٨ر٠٠
فراشة	١	٤ر٠٠
خادمة بالمنازل	٥	٢٠ر٠٠
متوفية	١	٤ر٠٠
المجموع	٢٥	١٠٠

أما عن حجم الأسرة وإجمالي عدد الأبناء فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية بأن معظم حالات الدراسة تنتمي إلى الأسر الكبيرة العدد التي يتزايد فيها عدد الأبناء، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة ٦ر١ تقريباً كما توضحها بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

إجمالي عدد الأبناء

العينة / المتغيرات	إجمالي عدد الأسر		ذكور		إناث		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ابن واحد	–	–	–	–	–	–	–	–
اثنان	١	٤ر٠٠	١	١ر١٤	١	١ر٥٢	٢	١ر٣١
٢ - ٤	١	٤ر٠٠	٢	٢ر٣٠	١	١ر٥٢	٣	١ر٩٦
٤ - ٦	١٣	٥٢ر٠٠	٤٧	٥٤ر٠٠	٣٠	٤٥ر٤٥	٧٧	٥٠ر٣٣
٦ - ٨	٦	٢٤ر٠٠	٢٠	٢٣ر٠٠	٢٢	٣٣ر٣٣	٤٢	٢٧ر٤٥
٨ فأكثر	٤	١٦ر٠٠	١٧	١٩ر٥٤	١٢	١٨ر١٨	٢٩	١٨ر٩٥
المجموع	٢٥	١٠٠	٨٧	١٠٠	٦٦	١٠٠	١٥٣	١٠٠

تؤكد هذه البيانات على أن هناك علاقة قوية بين عدد الأبناء داخل الأسرة والأعباء والضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها من ناحية واتجاه الأبناء إلى التشرد واللجوء إلى الشارع من ناحية أخرى. فقد جاءت الأسر التي تضم من ٤ ـ ٦ أبناء في مقدمة تلك الأسر حيث بلغت نسبتها ٥٢٪ من إجمالي حالات الدراسة وتضم تلك الأسر ٧٧ فرداً ٧٤ ذكراً بنسبة ٥٤٪ و ٣٠ أنثى بنسبة ٥ر٤٥ ٪. تليها الأسر التي يترواح عددها ما بين ٦ ـ ٨ أفراد بنسبة ٢٤٪ وتضم تلك الأسر ٤٢ فرداً ٢٠ ذكراً بنسبة ٢٣٪ و ٢٢ أنثى بنسبة ٣ر٣٣٪، ثم الأسر التي تضم ٨ أفراد فأكثر وتبلغ حوالي ٤ أسر بنسبة ١٦٪ حيث تضم ٢٩ فرداً ذكور ١٧ بنسبة ٥ر١٩٪ و ١٢ أنثى بنسبة ١ر١٨٪. وأخيراً تأتي الأسر الصغيرة الحجم والتي تضم فردان فقط حيث تبلغ نسبتها ٤٪ وكذلك التي تضم من اثنان إلى أربعة أفراد ٤٪ فقط.

ويكشف الواقع الفعلي لحالات الدراسة أنه يستحيل على الأسرة في ظل تلك الأعباء الاجتماعية والاقتصادية أن تؤدي وظائفها، فضلاً عن الظروف السكنية المتدنية ونقص الخدمات والمرافق والرعاية. وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات والتي تشير إلى أن الأسرة في مجتمع متخلف إنما تنقل إلى أطفالها كل النتائج السلبية لهذا التخلف ليس فقط على الصعيد الاقتصادي وإنما أيضا على صعيد القيم والاتجاهات والأفكار وأشكال العلاقات وغير ذلك .[٢٠]

ولاشك أن للأوضاع الاقتصادية ومستوى دخل الأسرة أثر واضح في اتجاه هؤلاء الأطفال إلى التشرد واللجؤ للشارع وارتكاب العديد من أنماط السلوك الإنحرافي، فالإمكانيات المادية المتدنية للأسرة لا تمكنها من مواجهة الضغوط والأعباء المتزايدة من ناحية، وتلبية احتياجات أبنائها من ناحية أخرى. الأمر الذي يؤدي إلى حرمان هؤلاء الأبناء من الشروط اللازمة لنموهم الإنساني[٢١] ويمكننا توضيح ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٨)
إجمالي الدخل الشهري لأسر المبحوثين

المتغيرات	ك	٪
أقل من ١٠٠ جنيه	٤	١٦ر٠٠
١٠٠ ـ ٢٠٠	٥	٢٠ر٠٠
٢٠٠ ـ ٣٠٠	١١	٤٤ر٠٠
٣٠٠ ـ ٤٠٠	٣	١٢ر٠٠
٤٠٠ ـ ٥٠٠	—	—
٥٠٠ فأكثر	٢	٨ر٠٠
المجموع	٢٥	١٠٠

توضح البيانات السابقة أن معظم الأسر تقع في فئة الدخل من ٢٠٠ ـ ٣٠٠ جنيه شهرياً وذلك بنسبة ٤٤٪ بواقع ١١ حالة من حالات الدراسة، تليها الفئة من ١٠٠ ـ ٢٠٠ جنية بنسبة ٢٠٪، ثم أقل من ١٠٠ جنيه ١٦٪. وهو ما يؤكد على أن الدخل الشهري لمعظم حالات الدراسة جاء في فئات الدخول المنخفضة الأمر الذي يؤكد على ما أشرنا إليه قبل ذلك وهو أن انخراط هؤلاء الأطفال في الشارع قد جاء نتيجة لقلة الإمكانيات المادية لمواجهة متطلبات الحياة الأساسية. في حين أن الأسر التي جاء دخلها يتراوح ما بين ٥٠٠ جنيه فأكثر لم تبلغ سوى أسرتين فقط من إجمالي العينة بنسبة ٨٪ فقط.

وفي ضوء التحليلات الإحصائية السابقة، فإن فهم وتشخيص وتحليل الواقع الراهن للأوضاع والظروف الأسرية لأطفال الشوارع يعد مطلباً أساسياً للشكف عن العوامل والأسباب المسئولة عن تفاقم تلك المشكلة وتزايد معدلاتها في الآونة الأخيرة.

٢- العوامل والأسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة أطفال الشوارع:-

إن تشخيصنا للواقع الاجتماعي لأطفال الشوارع ينطلق من فكرة أساسية مؤداها أن الأسرة تمثل بنية أساسية كخلية أولى لذلك الواقع الاجتماعي. وفي الوقت

ذاتـه نحـن نـدرك أن الظـروف الاقتصـادية للأسـرة إنمـا تشـكل في التحليل الأخير مـتغيراً أساسـياً في بنيـتها وتكويـنها وعلاقاتهـا المتداخـلة مـع المؤسسـات الأخـرى الـرسمية وغـير الـرسمية. بالإضـافة إلى أن تلك الظروف تحدد أيضا نوعية ما تقدمه الأسـرة لأطفالهـا وأسـاليبها في التنشئة الاجتماعية وقيمها وثقافتها المتعلقة بالطفولة بصـفة عامـة وأطفال الشوارع بصفة خاصة. كما نؤكد أيضاً على أن قدرة الأسرة على أداء وظائفهـا الاجـتماعية وعـلى وجه التحديد في مجال التنشئة الاجتماعية يتوقف إلى حد كبير على ظروفها المادية والاقتصادية.

وتعتـبر الأسـرة هـي الوحـدة الأسـاسـية وصـانعة القـرار لتحديد موعد ونشاط أفـرادها بمـا في ذلـك الأطفـال. ومـع إهـتمام الأسـرة بالمستوى الاقتصادي لها فإنها تـبحث عـن مـدى تحقيـق الـرفاهية لأعضائها بما في ذلك إلحاق الأطفال بالمدارس. وبالطـبع فـإن الأسـر تختـلف فـيما بيـنها فيما يتعلق بحاجاتها لعمل الأطفال، وقد توصـلت بعض الدراسات العالمية إلى عدد من النتائج تتعلق بعمالة الأطفال، من تلك النـتائج أنـه كلما زاد إحتياج الأسرة للموارد المالية، كلما زادت فرصة إلحاق الطفل بالعمل [٢٢].

وعـلى صعيد آخـر ينـبغي ألا نفهم عملية التنشئة الاجتماعية بوصفها عملية اجـتماعية أو سـيكولوجية خالصـة، بـل بوصفها عملية تنطوي على مضامين وأبعاد أسـاسـية أخـرى ماديـة واقتصـادية. والطفل لا يحتاج فقط في تنشئته الاجتماعية إلى مجـرد مشـاعر وعواطف مجردة أو توجيهات معنوية، بل أنه ينمو اجتماعياً ونفسياً وصـحياً مـن خـلال الإمكانـات المادية المتاحة لأسرته للاستجابة لاحتياجاته المادية وغـر الماديـة. تـلك الأمور تثير شكلاً أو آخر من أشكال التفاعل النفسي والاجتماعي لدرجـة أنـنا يمكـن أن نـتحدث عـن تنشـئة اجـتماعية ثرية وأخرى فقيرة، وثقافة للغنى، وثقافة للفقر، وقيم للاشباع وقيم للحرمان.

وانطلاقـاً مـن ذلك يمكن القول أن فرص التنشئة الاجتماعية وأساليبها ترتبط ارتـباطاً وثيقاً بفرص الحياة المادية والاقتصادية طالما أن التنشئة الاجتماعية لا تعني

مجرد التحول بأي شكل من الأشكال من الطفولة إلى الشباب أو النضج أو من الكائن إلى الشخص بقدر ما تعني تهيئة كل الظروف المادية والمعنوية للنمو النفسي والعقلي والاجتماعي للطفل.

وعلى هذا النحو تمثل عملية التنشئة الاجتماعية عملية تفاعل اجتماعي متواصلة طيلة حياة الفرد، فعن طريقها يتم اكتساب الاتجاهات والقيم والمعارف وأنماط السلوك الضرورية للمشاركة الفعالة في المجتمع، فضلاً عن كونها الآلية الأساسية لتنمية الكائن الإنساني وبناء شخصيته، ناهيك عن كونها وسيلة أساسية يتم من خلالها نقل الثقافة والقيم من جيل لآخر. (٢٣)

ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية يتم تحقيق التوازن والاستمرارية في بنية المجتمع وذلك عن طريق تطوير التوافق بين الاحتياجات الشخصية وضرورات اشباعها من جانب، ومتطلبات البنية الاجتماعية من جانب آخر. طالما أن تلك العملية تستهدف إعداد الطفل في مراحل نموه المختلفة وتهيئته للإندماج في بنية المجتمع والتوافق مع المعايير الاجتماعية المقبولة ومتطلبات الأدوار الاجتماعية. وطالما أن تلك العملية تتم في سياق اجتماعي اقتصادي ثقافي، فإنها تتبادل التأثير والتأثر بهذا السياق. حيث تلعب الأنساق الاجتماعية المختلفة دوراً محورياً في تحديد وصياغة أساليب التنشئة وتشكيل مضامينها المختلفة. ومن ثم فإن هذه العملية تتأثر بالعوامل والظروف المختلفة (الايكولوجية ـ الاقتصادية ـ السياسية ـ الدينية ـ والثقافية..الخ). تلك الظروف تنعكس على تباين أنماط وأساليب التنشئة من مجتمع لآخر ومن سياق اجتماعي ثقافي لآخر داخل المجتمع الواحد وفقاً لاختلاف قطاعاته ومكوناته. (٢٤)

ولا شك أن الأسرة تمثل المؤسسة الأولى التي تتولى عملية التنشئة الاجتماعية في مرحلة ما قبل المدرسة وذلك بحكم الاعتماد الطبيعي للأطفال لفترة طويلة نسبياً عليها في إشباع الاحتياجات المادية والمعنوية واكتساب المعارف الأولى بالحياة والمجتمع. ومن ثم تتعاظم أهمية الأسرة في هذا المجال وأهمية إعدادها إعداداً جيداً

للقيام بتلك الوظائف. إلا أن الأعباء الاقتصادية والضغوط المادية والاجتماعية المتزايدة التي تقع على عاتق الأسرة المصرية تمثل عائقاً أساسياً تحول دون قيامها بوظائفها الاجتماعية في مجال التنشئة على النحو المرغوب. إضافة إلى ما تفرزه ظروف الفقر والأمية وانخفاض المستوى المعيشي من آثار سلبية تتمثل في النظر للطفولة والتعامل معها بشكل هامشي، أو تحويل للقهر والكبت النفسي والاجتماعي الذي يتعرض له الوالدان ونقله إلى الأطفال أنفسهم. وعليه تتحول عملية التنشئة في تلك الظروف إلى أشكال مختلفة للإساءة إلى الأطفال سواء في مجال الرعاية الصحية أو الجسدية أو التعامل الاجتماعي أو الإهمال. تلك الأمور جميعها تمثل قهراً للطفولة. ومما يزيد الأمر سوءاً تراجع دور المؤسسات الأخرى البديلة (الأهلية والحكومية) في عملية التنشئة، ومن ثم يُترك الطفل عرضة لأساليب غير منظمة لاستغلاله مما يساهم بشكل فعال في تزايد مشكلات الطفولة بشكل عام ومعدلات نمو أطفال الشوارع بوجه خاص.

وعلى الرغم من أهمية دور الأسرة في النمو المعرفي والاجتماعي للطفل، فضلاً عن نموه النفسي والجسمي والعقلي، إلا أن الأسرة أصبحت في كثير من الفئات الاجتماعية مصدراً ثانوياً لتنمية تلك القدرات. كما أن أشكال الصراعات والتوترات والضغوط المختلفة التي تتعرض لها الأسرة المصرية الآن وخاصة الأسر الفقيرة تنعكس دون شك على علاقة الأطفال بتلك الأسر من ناحية، وبالمجتمع ومؤسساته وأفراده من ناحية أخرى.[٢٥]

وتكشف بيانات الدراسة الميدانية أنه على الرغم من تباين العوامل والأسباب الأسرية المسئولة عن انخراط هؤلاء الأطفال في الشوارع، إلا أن ثمة اجماعاً بين حالات الدراسة على مجموعة من العوامل تعد مسئولة عن أوضاعهم. ومن أهم هذه العوامل (الفقر والضغوط المادية والاقتصادية ، زيادة حجم الأسرة وكثرة الأبناء، تزايد الأعباء وعدم قدرة الأسرة على إشباع الحاجات الأساسية. فضلاً عن ضيق المسكن والإقامة في المناطق العشوائية والفقيرة، الإهمال المستمر للأطفال وعدم وجود

رعاية اجتماعية وشعور الأبناء بعدم الاهتمام وأنهم عبء يجب التخلص منهم، الخلافات الأسرية المستمرة بين الزوج والزوجة وإنعكاساتها على الأبناء. الطلاق والتفكك الأسري، وفاة أحد الوالدين وزواج الآخر، إصابة الأب وعدم وجود مصدر للدخل أحيانا. وضعف الجانب المادي أحيانا أخرى، رفاق السؤ، ناهيك عن نظرة الأقارب المتدنية للطفل). وقد جاءت تعبيرات حالات الدراسة توضح هذه العوامل منها:

"أنا أبويا كان يعطي أمي تلاتة جنيه كل يوم ومكنتش بتكفي مصروف البيت حتى أن أمي كانت تعمل يوميا فول وبطاطس، وأخر ما تعبت اشتغلت بالخياطة ولم تستطيع توفير شئ لنا عشان كده تعبت أنا وإخواتي فخرجت إلى الشارع ألقط رزقي".

"أبويا وأمي كانوا في خناق على طول بسبب الفلوس بالرغم من أنهم مكانوش بيشوفوا بعض على طول لأن هو بيشتغل وهي بتشتغل، ورغم أنهم الاتنين بيشتغلوا لكن الفلوس مكنتش بتكفي البيت ومصاريف مدارس اخواتي الأصغر مني."

"أنا فعلا اشتغلت في ورشة لكن الشغل كان كتير عليّ وكان صاحب الورشة بيضربني هو كمان وبيقولي إنك صبي خايب، وأبويا وأمي يضربوني لما أغيب من الورشة لأن كان همهم إني إجيب فلوس وخلاص."

"أنا لما كنت صغير كان أبويا وأمي يعاملوني معاملة عادية زي اخواتي ولما زاد عددنا والمصاريف كترت بدأ أبويا يضربني كتير، قليل لما يعطيني فلوس في إيدي"

"أبويا وأمي لم يحرموني من أي شيئ، وكل ما نطلبه أنا واخواتي كانوا يعطونا ولكن لما كبرنا وبقى عددنا ٧ إخوات بدأت الأم تضايق والأب يشتمنا ويضربنا تركتلهم البيت".

"إحنا سكنين في حارة في شبرا في حجرة واحده أنا وأبويا وأمي وإخواتي التمانية وساعات ملقيش مكان أنام فيه وكل ليلة نضرب بعض وفي الأخر أبويا

وأمي يضربوني وكنت أخرج بالليل وأقابل أصحابي وأنام مع بعض أصحابي جنب القهوة اللي في الحارة".

"أنا مكنش ليه لزمه في البيت معايا فلوس يعاملوني كويس ومفييش يضربوني ويطردوني وأمي كانت تقولي أنت لزمتك أيه، وأبويا يقولي أنا زهقت منك فكني شوية وروح في مصيبه، امشي من البيت وريحنا من وشك".

"أنا هربت كتير من البيت وجيت الجمعية، وكان اخويا الكبير بييجي ياخدني من الجمعية، ويتعهد أنه مش هيضربني، ولكن كان في كل مرة يعاملني معاملة سيئة وكنت أهرب تاني للجمعية، وأخويا الكبير هو اللي خلاني أكره البيت وأفضل حياة الشارع على الرغم إني بلاقي متاعب كتيرة، وأخاف إن حد يمسكني عشان اتمسكت قبل كده كتير وطبعا كانوا بيعاملوني معاملة سيئة جداً، ورغم كده، انا أفضل أني اقعد وأنام في الشارع وما ارجعش البيت تاني".

"كانت زوجة أبويا تسلطني أروح أسرق بطاطا وبرسيم من أرض جيرانا وتخليني طول النهار أخدم عليها وعلى عيالها واشتغل خدام. ولما اشتكي لأبويا يضربني ويشتمني، عشان كده كرهتهم وكرهت البيت. وأمي معرفش حاجة عنها عشان أبويا خدنا أنا وأختي بحكم المحكمة واخذنا بعيد عنها ومليش قرايب من ولدتي. ورحت مرة لعمي خلاني أشرب خمره معاه وبعدها كرشني".

٣- أنماط التنشئة الاجتماعية لأطفال الشوارع:

إن الكشف عن أنماط التنشئة الاجتماعية للأطفال ومدى انعكاساتها في تكوين الملامح والخصائص والسمات الشخصية والاجتماعية لهم لا ينبغي أن يتم بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأسر هؤلاء الأطفال من ناحية، والسياق المجتمعي من ناحية أخرى.

ومن ثم فإن الإسفاف العاطفي في التعامل مع الأبناء (سلباً وإيجاباً) يؤدي إلى فشل عملية تكيفهم مع الواقع الاجتماعي الذي يعيشون فيه. فالحرمان العاطفي

والإنفعالي يؤدي إلى زيادة معدلات الإحباط لديهم، كما يقوى مشاعر الخوف والتظلم والحقد للمجتمع بوجه عام. وفي مقابل تلك الأساليب فإن العطف الزائد والتدليل المفرط يؤدي أيضاً إلى النتائج ذاتها ، حيث يحول دون تكوين الشخصية السوية القادرة على تحمل المسئولية وإشباع حاجاتها الأساسية. ولذلك فإن المعاملة التي تتسم بالتسامح واللين والتساهل المفرط من جانب الأهل تجاه أبنائهم لا تقل خطورة عن تلك التي تتسم بالإهمال والقسوة والعنف.

ونظراً للأهمية التي تحتلها عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء وما تتضمنه تلك العملية من أساليب متعددة ومتباينة، فقد حاولت العديد من الدراسات في تخصصات مختلفة (علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الجريمة) الكشف عن تلك الأساليب ومدى تأثيرها على شخصية الأبناء واتجاهاتهم. ويمكننا الكشف عن ذلك من خلال النتائج التي توصلت إليها بعض تلك الدراسات.

لقد توصلت إحدى الدراسات التي اهتمت بالتعرف على الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية في ارتباطها بشخصية الأبناء في مستويات اجتماعية واقتصادية متباينة إستناداً علىدراسة ميدانية لعينة من طلاب المدارس الإعدادية إلى مجموعة من النتائج منها: تباين الاتجاهات الوالدية في عملية التنشئة الاجتماعية بتباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. حيث أن الابن في المستويات الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة يدرك غالباً بأنه مقبول ومحبوب من والديه وأنه تبعاً لذلك يتسم غالباً بالتكيف المثمر في علاقاته الاجتماعية، والثقة بالنفس والاستقلالية وتحمل المسئولية. كما يشعر هذا الأبن بأن الوالدين يتجنبا التسلط في معاملته وأنه يعيش في جو من التسامح والديمقراطية. على العكس من ذلك فإن الابن الذي ينتمي إلى أسرة ذات مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض يدرك غالباً أن والديه بعيدان عنه وأنهما يتجاهلان لمعظم متطلباته، مما يجعله يميل إلى الإنسحاب من المجتمع وفقدانه الثقة بالنفس. بالإضافة إلى افتقاره للأمن والشعور دائما بميول والديه التسلطية في فرض أرائهما دون مناقشته في أموره الخاصة . كما يدرك هذا الطفل

أيضاً سياسة التفرقة والمحاباه التي يتبعها غالبا والديه أو أي منهما مما يدعم لديه الشعور بفقدان الثقة في إمكاناته وقدراته.

أما في المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتوسط فإن الابن يدرك أن والديه يبادلانه المحبة والعطف بصورة معتدلة، فقد يهملانه أحياناً ويشعرانه بالتسامح والديمقراطية التي لا تخلو من تقييد وتسلط أحياناً أخرى. هذا القدر المتوسط من المعاملة المتسامحة قد يؤدي إلى درجة من تعثر شخصيته بعض الشئ في اتجاهها نحو النضج العقلي والنفسي والاجتماعي والانفعالي. كما يدرك الابن أيضاً أن والديه يتبعان درجة من العدالة والمساواة في معاملة الأبناء عموماً لا تخلو من تفضيل بعض الأخوة على الآخرين في بعض المواقف والمناسبات. [٢٦]

كما كشفت دراسة أخرى عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب التنشئة أو المعاملة الوالدية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، ومن بين نتائج تلك الدراسة أن الطبقة المتوسطة تستخدم غالباً أساليب في التنشئة من شأنها أن ترتبط بزيادة الاضطرابات في شخصية أبنائها، على عكس الطبقة العليا. [٢٧]

وفي دراسة حول الخلفية الأسرية العامة وعلاقاتها بأساليب التنشئة الاجتماعية والآثار المتوقعة عن تلك الأساليب ، سعت تلك الدراسة إلى الكشف عن تأثير متغيرات اجتماعية مثل (حجم الأسرة وتكوينها ودرجة تعليم الأم ونوع الطفل وترتيبه الميلادي، فضلا عن الجو النفسي العام كما يتمثل في التفاعل بين قبول الأطفال أو رفضهم ، وبين مدى درجة الضبط أو مدى التساهل معهم)، كشفت الدراسة أن الأمهات المتعلمات أكثر قبولا لأطفالهن وأن درجة القبول تتناقص بزيادة حجم الأسرة، وأن درجة الضبط تختلف باختلاف نوع الطفل ذكراً كان أم أنثى. وأن الأمهات المتعلمات أكثر ضبطاً لأطفالهن عن الأمهات الأميات نظراً لما يفرضنه على الطفل من مطالب وضغوط ولوعيهم الزائد بضرورة تنظيم حياة الطفل اليومية. كما أن الأمهات في الأسر متوسطة الحجم أكثر ضبطاً لأطفالهن إذا ما قورن بأمهات الأسر الصغيرة أو الكبيرة. كما أن رفض الوالدين للطفل يحبط حاجته

للحب والأمن والانتماء مما يترتب عليه عدم قبول الطفل لذاته. كما أكدت الدراسة أيضاً على الدور الأساسي لتقبل الأبناء في التنشئة الاجتماعية الإيجابية وفي خفض أشكال التوتر والقلق والصراعات النفسية لديهم. (٢٨)

ولقد أكدت دراسة أخرى على أن تأثير الوالدين على التنشئة يرجع إلى قسمين **الأول** : يتمثل في نوع مصادر التدعيم الوالدي، **والثاني**: يتعلق بممارسة الوالدين للقوة. وبالنسبة للنوع الأول فإن انقطاع الحب أو مجرد التهديد بقطعه هو في حد ذاته واسطة تنشيئية ووسيلة للعقاب النفسي. ومن هذا المنطلق فإن الحب إذا زاد عن حده ينقلب إلى أداة مدمرة. أما القسم الثاني ويتصل بممارسة القوة وهو ميدان لم يعالج معالجة نظرية وافية . وأن منبع أهمية القوة (القوة الجسدية) في التنشئة هو حضاري كما في أدوار الأنوثة والرجولة، وبذلك يبدو الأب لأبنائه مهيمناً قوياً . ويتضح من الدراسات أن مزاوجة القوة الجسدية بالتحكم الدكتاتوري (الاستبداد الأبوي) يزيد أو يقل من طبقة اجتماعية إلى أخرى، وأن دور الأم في عملية التنشئة يبقى أقل وضوحاً في الدراسات الاجتماعية. (٢٩)

وفي السياق ذاته توصلت إحدى الدراسات إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن التذبذب في المعاملة بين استخدام القسوة والتراخي في عملية الضبط حين يلجأ أحد الأبوين لاستخدام أسلوب التساهل واللين، بينما يستخدم الآخر أسلوب مختلف، أو حين يستخدم أحد الأبوين أو كلاهما أكثر من أسلوب في الموقف الواحد، فإن ذلك يخلق تناقضات لدى الطفل تحول دون وعيه بنتيجة ما يتوقعه من الأهل أو الآخرين حين يرتكب فعلاً منحرفاً. (٣٠)

وقد كشفت دراسة أخرى تناولت التنشئة الاجتماعية السوية للطفل أن الاتجاهات الوالدية في تنشئة الأبناء تتميز بالكثير من الممارسات السلبية التي من شأنها رعاية النضج العقلي والانفعالي والاجتماعي. ومن بين تلك الممارسات انتشار أسلوب العقاب البدني، حيث أوضحت الدراسة أن ٧٩٪ من أفراد عينة البحث قد أكدت على العقاب البدني كآلية أساسية في التنشئة الاجتماعية. بالإضافة إلى بعض

الممارسات الأخرى مثل عدم معاقبة الطفل على الإطلاق، والتدريب على أسلوب الطاعة العمياء للكبار سواء عن طريق التسلط أو الحماية الزائدة التي تنتشر في بعض الأحوال بين الطبقات العليا والمتوسطة. (٣١)

نخلص من هذا العرض أن هناك اجماعاً بين معظم الدراسات السابقة التي تناولت عملية التنشئة الاجتماعية وأساليبها المختلفة، وانعكاساتها على الأطفال، ومن مظاهر ذلك الإجماع تأكيدها على عدد من الارتباطات منها ما يلي:

- أن أسلوب الحماية الزائدة والإفراط في هذه الحماية يؤدي إلى ضعف المشاركة الاجتماعية الفعالة للطفل.
- الارتباط بين العدوان والميول العدوانية لدى الأطفال وأساليب التنشئة القائمة على التحيز والتفرقة.
- أن أسلوب التسامح والود والديمقراطية يؤدي إلى نمو الشخصية السوية، بينما يؤدي أسلوب التسلط والقسوة إلى السلوك العدواني.
- الإرتباط بين الاحباطات التي يتعرض لها الطفل خلال عملية التنشئة الاجتماعية وتزايد معدلات العدوان والعنف لدى الأبناء.
- الارتباط بين أساليب المعاملة الوالدية والتنشئة الاجتماعية والمستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة وبعض السمات الابداعية والابتكارية في الشخصية.
- اختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية للأطفال وفقاً لإختلاف الوضع الطبقي للأسرة.
- أن أسلوب العقاب البدني، وتدريب الطفل على الطاعة العمياء يؤدي إلى انحراف الأطفال.

يبقى القول، أنه إذا كانت الدراسات السابقة قد أسهمت بشكل واضح في تحديد أنماط وأساليب التنشئة الاجتماعية وانعكاساتها على نمط وشخصية الطفل، فمن الملاحظ أن تلك الدراسات قد تناولت تلك الأنماط والأساليب من منظور جزئي، حيث ركزت كل منها على نمط أو أسلوب معين دون الأساليب الأخرى. ومن جانب

آخـر جـاءت معظم تلك الدراسات ذات طابع سيكولوجي. وفضلا عن ذلك نجد ندرة في الدراسـات السوسـيولوجية المتخصصـة الـتي تـناولت مشـكلة أطفـال الشـوارع في المجتمع المصري من حيث عواملها وظروف تطورها.

وانطلاقـاً مـن ذلـك، فـإن الدراسـة الميدانيـة الراهنة ستحاول الكشف عن تلك الأنمـاط المختلفة للتنشئة الاجتماعية التي تعرض لها أطفال الشوارع (عينة الدراسة). ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:-

جدول رقم (٩)

أساليب التنشئة الاجتماعية لأطفال الشوارع

المتغيرات	ك	٪
تباين أساليب المعاملة بين الأب والأم	١٩	١٧ر٧٦
عدم شعور الطفل بأهميته في الأسرة	١١	١٠ر٢٨
استغلال الطفل مادياً	١٣	١٢ر١٥
عدم اهتمام الأب بأولاده	١٦	١٤ر٩٥
تقليد الأطفال للأخوة الأكبر سناً	٥	٤ر٦٧
الضرب والقسوة	٢٣	٢١ر٥٠
التمييز بين الأبناء في المعاملة	٢٠	١٨ر٦٩
المجموع	١٠٧	١٠٠

توضـح بيانـات هـذا الجـدول مـدى تباين وتداخل أنماط التنشئة الاجتماعية لأطفـال الشـوارع، حيث جاء أسلوب "الضرب والقسوة" يمثل النمط الأول من أنماط التنشـئة الاجـتماعية حيـث احتل نسبة ٢١ر٥٪ ، فعلى حد تعبير معظم الأطفال " أبويـا بيعامـلني بشـدة يعـني بيضـربني جـامد ولـما مـبرحش الشـغل أو أتأخـر عنه الأسطى بيقوله وييجي يضربني بأيديه ورجليه"، " أبويا كل ما يشوفني يقولي روح شـوفلك شـغلانه وكـان يحبسـني ويقفـل عليه ويضربني ويربطني بالحبل ويضربني

بالخرطوم قدام إخواتي البنات".، " أبويا كان بيضربني كل ما أطلب منه حاجة ويشخط فيه".

في حين إحتل أسلوب " التمييز بين الأبناء في المعاملة" المرتبة الثانية بنسبة ١٨ر٧٪ "أبويا وأمي كانوا بيعاملوا أخويا الأصغر مني أحسن مني"، " أبويا وأمي كانوا بيعاملوا أخويا الكبير أحسن مني عشان هو كان بيجيب فلوس"، " زوج أمي كان بيجيب كل حاجة لولاده وكل مطلب منه شئ يضربني ويقولي دول أحسن منك". ، أما عن نمط تباين أساليب المعاملة بين الأب والأم فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧ر٧٪ وهو يوضح مدى التباين والازدواجية في اتباع أساليب متناقضه في التنشئة الاجتماعية بين الأب والأم حيث يقوم الأب أحيانا بالشدة، وتقوم الأم باللين، وأحيانا العكس. مما يخلق معه تناقضات اجتماعية لدى الأطفال وبالتالي اضطراب الشخصية.

في حين جاء أسلوب اللامبالاه من قبل الأب وعدم اهتمامه بالأبناء في المرتبة الرابعة بنسبة ١٤ر٩٪ . فعلى حد تعبير بعض الأطفال "كان أبويا بيجي بالليل متأخر واحنا طول الليل نلعب عند القهوة وساعات كنا ننام مع جيرانا ومحدش يسأل علينا ، " أنا تركت المدرسة وقعدت في البيت ألعب مع إخواتي وأمي قالتلي هخلي أبوك يضربك لما ييجي ، ولما قلتله قلها فكني إنشا الله مراح" " لما كنت أخرج للشارع وأغيب عن البيت يومين أو أكثر مكنش فيه حد بيسألني كنت فين ولا بتنام فين أو بتصرف منين" .

أما عن أسلوب استغلال الطفل مادياً من قبل الأسرة فقد إحتل المرتبة الخامسة بنسبة (١٢ر١٪) بين أساليب التنشئة الاجتماعية المسئولة عن لجوء الأطفال إلى الشوارع وتشردهم حيث ذهب البعض إلى القول " المهم عند أهلي أني إجيب لهم فلوس وخلاص ومطلوبش منهم أي حاجة ومكنش قدامي إلا إني أهرب للشارع عشان أجيب فلوس". "أبويا كان بيضربني علىطول لو مرحتش يوم الشغل لأن كل اللي كان بيهمه إني أجيب فلوس وخلاص". "جوز أمي كان بيضربني

ويكرشني من البيت كل ما أجبش فلوس وأقوله أجيب منين يقولي معرفش اتصرف". "حتى القبضية اللي باخودها من الورشة اللي بشتغل فيها أبويا بياخذها وبيصرفها على مراته الجديدة، وميدنيش منها غير جنيه ونص بس، ولما بيشوف معايا فلوس بياخدها مني وكله بيلهفه".

بينما جاء عدم إحساس وشعور الطفل بأهميته داخل الأسرة في المرتبة السادسة بنسبة (٣ر١٠٪) وأخيراً جاء تقليد الأطفال للأخوة الأكبر سناً في المرتبة الأخيرة بنسبة (٦ر٤٪) حيث تبين من واقع الدراسة الميدانية أن من أسباب خروجهم وانخراطهم في الشارع هو أسلوب المحاكاة والتقليد لأخوانهم فقد ظهرت خمس حالات اتبعوا هذا الأسلوب.

خلاصة القول أن الادعاء بأن هناك أسلوباً واحداً ومحدداً للتنشئة الاجتماعية هو المسئول عن تلك المشكلة، يُعد أمراً غير مقبول على المستويين النظري والتطبيقي. حيث تبين من التحليلات السابقة أن تلك المشكلة هي انعكاس لمجموعة من الأساليب المتنوعة والمتداخلة والمتشابكة التي لا يمكن فصلها بحال من الأحوال عن بعضها البعض، فهي نتيجة للسياق الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي لأسر حالات الدراسة من ناحية، والسياق المجتمعي العام وما يحتويه من تناقضات على كافة الأصعدة من ناحية أخرى.

فلقد خلصت الدراسة الميدانية إلى نتيجة أساسية مؤداها : أنه إذا كانت معظم الدراسات التي تناولت أساليب التنشئة الاجتماعية قد ركزت على أن هناك أساليباً تتراوح بين التسلط والتسامح، الحماية المفرطة أو الأهمال المفرط، القسوة والتدليل، العدالة أو التفرقة والتمييز، الحزم أو التسيب، وأن من شأن كل أسلوب من هذه الأساليب أن يفرز نمطاً معيناً من الطفولة من حيث سمات الشخصية والقدرات النفسية والاجتماعية والسلوك الاجتماعي، فإن الدراسة الراهنة لم تظهر الجوانب الإيجابية للتنشئة الاجتماعية لأطفال الشوارع (عينة الدراسة) من جانب

أسرهم (الحماية، العدالة ، الحرية والديمقراطية، التسامح، الحب ، القبول، التدليل) وإنما جاءت كلها أساليب غير سوية من التنشئة الاجتماعية، تعكس الواقع الاجتماعي الفعلي الذي يعيشه هؤلاء الأطفال.

٤- الواقع الراهن للمؤسسات التعليمية وأطفال الشوارع:

على الرغم من الاجماع حول أهمية دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وبخاصة في مراحل العمر المبكرة للطفل، فإن هناك إدراكاً متزايداً لدور مؤسسات أخرى في استكمال مسيرة تلك العملية، وتعد المؤسسات التعليمية من أهم تلك المؤسسات. فقد أجمعت معظم الدراسات السابقة على أن كثيراً من الفشل التربوي والتعليمي في معظم المجتمعات العربية يرجع إلى سوء التخطيط والتواء العملية التعليمية التنفيذية وارتباكها ، فضلاً عن غياب العدالة في توزيع الفرص التعليمية بين الأطفال في تلك المجتمعات. وأن غياب تلك العدالة يُعد المحور الأساسي لتفسير كل أشكال وأنماط الاخفاق الأدائي الذي أبتليت به الأجهزة التربوية العربية. وأن نتائج التحصيل الدراسي في المرحلة الابتدائية وما بعدها لدى الأطفال الذين توافرت لهم تربية سابقة على المدرسة (رياض الأطفال) تفوق كثيراً نتائج التحصيل لدى سواهم. وحول واقع الطفولة في المجتمعات العربية أشارت بعض التحليلات إلى عدد من الحقائق منها:

- أن ٨٥٪ من الأطفال العرب يلتحقون بالمدارس نصفهم تقريباً يترك المدرسة قبل الصف الرابع.
- أن ٨ مليون طفل عربي تقريبا محرومون من التعليم.
- ملايين الأطفال يهيمون ويعيشون في الشوارع والأزقة المظلمة.[٣٢]

كما أوضحت بعض الدراسات التي اهتمت بأسباب الفشل الدراسي أهمية ودور العوائق الاجتماعية والثقافية في هذا الجانب . الأمر الذي يعني أن تكافؤ الفرص التعليمية وتكافؤ فرص الحياة بعد ذلك لا يكتمل إلا بالعناية بهذه المرحلة الحاسمة من حياة الأطفال. كما أن مبدأ تكافؤ الفرص لم يعد يعني الآن مجرد فتح أبواب المدارس أمام الراغبين فقط، بل يعني أيضاً تكافؤ فرص النجاح وتجويد نوعية التربية وإتاحة الفرصة والمجال أمام المواهب وتنميتها، فضلاً عن توفير الشروط اللازمة لربط ما تقدمه النظم التعليمية باحتياجات سوق العمل. وعلى صعيد آخر أوضحت بعض الدراسات أن تنمية الطاقات الإبداعية عند الأطفال يتوقف على أمور كثيرة يرجع بعضها إلى العوامل الوراثية، والدوافع الشخصية، والبعض الآخر إلى الظروف البيئية التي تتحكم في تلك الإمكانات وتسمح لها بالظهور.

كما أكدت دراسات أخرى على أهمية الطفولة باعتبارها الثروة الحقيقية للوطن العربي، وأن إعداد تلك الموارد البشرية ينبغي أن يتم بالدرجة الأولى من خلال المؤسسات التعليمية والتربوية، حيث يعد التعليم الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها تزويد الطفل بالمعلومات التي تمكنه من الإحاطة بالظروف الاجتماعية المتغيرة. وأن غاية التربية في أي مجتمع يجب أن تنطلق من أن تعليم الأطفال كيفية تفهم ثقافتهم والتعامل معها يعتبر مسألة هامة وضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي والقادر على تحمل مسئولياته تجاه مجتمعه. (٣٣)

ومن ثم أكدت بعض الدراسات العالمية أنه لا يمكن تطوير العملية التعليمية إلا عن طريق التفاعل بين الطفل والمعلم، وضرورة الاعتماد على الأطفال والوالدين من أجل الإسهام في تحسين نوعية البرامج الدراسية المستقبلية، وتخريج أجيال واعية قادرة على مواجهة تحديات المجتمع وظروفه. (٣٤)

بينما أكدت دراسات عالمية أخرى على أن الأطفال المعرضين للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية عادة ما تكون لديهم خبرات فشل في مراحل الدراسة الأولى، فضلاً عن تأثير انخفاض المستوى التعليمي للأمهات على هذا الجانب، كما تبين

أيضاً وجود علاقة بين إنخفاض تقدير الذات أو الاكتئاب لدى الأمهات وانخفاض سن الأم عند الإنجاب، وأيضا انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة. وأنه إذا ما تعرض الأطفال لكل هذه المخاطرة في نفس الوقت يكونون أكثر عرضه لحدوث صعوبات سلوكية وتعليمية(٣٥).

والحقيقة أن طبيعة العلاقة التي تربط بين المظاهر الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في الطفولة المبكرة من ناحية، والتكيف المدرسي School Adaption فيما بعد من ناحية أخرى لم يتم فهمها حتى الآن بشكل جيد. وإن كانت الدراسات الحديثة قد بدأت في تفسير العلاقة بين العوامل البيئية ذات الخطورة والنتائج المترتبة عليها فيما بعد من خلال تحديد المظاهر النوعية Specific Aspects للبيئة المسببة للحرمان Deprivation والتي ترتبط بالنمو اللاحق . كما أوضحت تلك الدراسات أيضاً أن التفاعل داخل الأسرة يؤثر على ذكاء الأطفال وعلى مشاكل التوافق فيما بعد. (٣٦)

ومن الدراسات الحديثة التي تحاول أن تفسر بشكل أكثر عمقاً العملية التي تربط بين البيئة التي تعد بها الأم طفلها والنمو اللاحق للطفل، دراسة حاولت الكشف عن أثر نوعية سلوكيات الأم أثناء تعلم طفلها (في سن ٢ –٣ سنوات) على السلوكيات الاجتماعية والانفعالية والمعرفية للطفل في سن المدرسة فيما بعد. وقد أجريت هذه الدراسة على أطفال يبلغون من العمر (٢٠-٣٦ شهراً) وذلك من خلال دراسة الظروف البيئية ومحاولة ربطها بسلوكيات الطفل في العام الأول من الدراسة. وتمت ملاحظة سلوكيات الأم وملاحظة سلوكيات الأطفال في الفصول مع قياس الوظائف المعرفية للطفل من خلال مقاييس الذكاء. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن سلوكيات الأمهات التي تمت ملاحظتها أثناء تعليمها لأطفالهن ترتبط بشكل دال وموجب مع سلوكيات الطفل المعرفية والاجتماعية في الصف الأول . كما أشارت نتائج الدراسة أيضا إلى أن السلوك الاجتماعي للطفل في سن المدرسة يعد من العوامل الهامة في نجاحه المدرسي. وهذا السلوك الأكاديمي يستمر لعدة

سنوات ويساهم في نجاح الطفل مدرسياً وتوافقياً فيما بعد. كذلك تلعب العلاقة بين المدرسة –الطفل دوراً في النتائج السلوكية التالية وتعد مؤشراً تنبؤياً للتوافق في السنوات المدرسية التالية. وأن تلك العلاقة قد تكون عامل حماية لفشل الطفل الذي يتعرض لعوامل وظروف بيئية سيئة [٣٧].

غير أن الواقع الفعلي يشير إلى تراجع وقصور واضح في العملية التعليمية على كافة مستوياتها في المجتمع المصري. [٣٨] فعلى الرغم من التوسع الكمي في توفير فرص التعليم العام وزيادة أعداد المدارس والمدرسين والتلاميذ، إلا أن النقص المتزايد في الإمكانات المادية والبشرية والذي انعكس بشكل واضح على ارتفاع كثافة الفصول الدراسية وانخفاض مستوى الأداء وارتفاع معدلات الرسوب، وسوء العلاقة بين المدرس والتلميذ، فضلاً عن عدم التواصل والمتابعة بل وقطع الصلات بين الأسرة والمدرسة، وعدم العدالة في توزيع الخدمات التعليمية بين المناطق الجغرافية المختلفة (ريف وحضر) وتزايد نفقات التعليم والدروس الخصوصية.. الخ، قد أدى إلى زيادة معدلات ونسب التسرب من التعليم والهروب من المدرسة وذلك بسبب سوء تلك الأوضاع التعليمية.

وإذا كانت دور الحضانة في المجتمعات المتقدمة صناعياً تُعد مجالاً خصباً للتنشئة الاجتماعية وبديلاً ملائماً للأسرة في مرحلة عمرية معينة بسبب توجهاتها التربوية وما تحتوي عليه تلك التوجهات من نماذج مرغوبة للتنشئة الاجتماعية، فإن دور الحضانة في كثير من البلدان النامية ومنها مصر من وجهة نظر بعض الخبراء والمتخصصين ما تزال مجرد مكان لإيواء الأطفال وحرمانهم من الأمان والصحة النفسية التي تتيحها الأسرة. ولذلك فإن هؤلاء يرون أن دور الحضانة قبل سن العامين قد تكون مدمرة للشخصية في حالة تحولها إلى مكان للإيواء ، فضلا عن افتقارها للمشرفات والمعلمات المؤهلات لهذا العمل التربوي. [٣٩]

وتشير إحصاءات رياض الأطفال لعام ١٩٩١/٩٠ بوصفها المؤسسات المعاونة للأسرة في مرحلة ما قبل المدرسة في مجال الرعاية والتنشئة الاجتماعية إلى أن جملة

المستفيدين قد بلغ حوالي (٢٠٠ر٠٠٠) طفل في مختلف أنحاء الجمهورية، وأن نسبة الأطفال الذين يلتحقون بها إلى إجمالي فئتهم العمرية تصل إلى ٦ر٦٪ وهي نسبة تشير إلى أن العبء الأساسي للأطفال في هذه المرحلة ما يزال واقعاً على الأسرة. وأن هذه الظاهرة ما تزال محدودة الانتشار على نطاق المجتمع المصري حيث تتركز في ثلاث محافظات هي القاهرة والجيزة والإسكندرية، وذلك لعدة عوامل منها: ارتفاع الكثافة السكانية في هذه المحافظات من جانب، وسياسات التحيز الحضري من جانب آخر، والميل إلى تلبية احتياجات الفئات والشرائح الاجتماعية المتميزة اجتماعياً واقتصادياً والواعية بأهمية تلك المؤسسات من جانب ثالث. [٤٠]

وتذهب بعض التحليلات إلى أن المؤسسة التعليمية وبخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي قد أصبحت شأنها شأن دور الحضانة أماكن لإيواء الأطفال لفترة محدودة من اليوم، حيث فقدت وظيفتها الاجتماعية والتربوية المكملة لوظيفتها التعليمية. بالإضافة إلى النقص الحاد في المعلمين المؤهلين تربوياً وكذلك نقص الأنشطة المدرسية، فضلاً عن تعدد الفترات الدراسية اليومية، والحشو في المقررات واعتماد العملية التعليمية بشكل أساسي على الحفظ والتلقين. [٤١] ومن ثم يمكن القول أن هؤلاء الأطفال يتعرضون إلى قهر تعليمي، إضافة إلى الأشكال الأخرى للقهر التي يتعرضون لها بسبب الأساليب الخاطئة للتنشئة الاجتماعية والتي تنتشر غالباً بين الشرائح والفئات الاجتماعية الأكثر اتساعاً والأكثر فقراً.

ولقد أوضح عدد من الباحثين في دراساتهم لمحتوى التعليم والكتب أن لها تأثيراً على تربية النشئ وإعداده وإكسابه تلك التوجهات التي تفرض الأوضاع القائمة وتكرسها[٤٢].

كما تؤكد بعض الدراسات أيضا على ضرورة وضع آراء الوالدين في تعليم الأطفال والبرامج المقدمة والتفاعل بين الطفل والمعلم، وضرورة الاعتماد على الأطفال والوالدين من أجل الاسهام في تحسين نوعية البرامج المدرسية المستقبلية. ومن ثم فإن البيئة المدرسية School Environment تلعب دوراً محورياً، حيث يكتسب من

خلالها الأطفال العادات والمعايير والقواعد المنظمة للسلوك ، وكيفية الاتصال والتعامل مع الآخرين. كما تؤثر أيضاً في أحلامهم وتوقعاتهم المستقبلية. وتشتمل تلك البيئة على عدد من العوامل منها: إعداد المدرسين، درجة الحرية داخل الفصول الدراسية، فضلاً عن الطبقة الاجتماعية والنوع .. الخ (٤٣).

وتشير بعض الاتجاهات السوسيولوجية الحديثة إلى ما يمكن أن يطلق عليه (الانتهاك الثقافي للطفل) حيث توضح هذه الاتجاهات أن عملية التنشئة الاجتماعية تتضمن الأخذ برؤية الثقافة السائدة " ثقافة البالغين" وتصور البالغين عن الأطفال وتهمل تصور الأطفال عن أنفسهم وعن واقعهم الاجتماعي. ومن المجالات البارزة التي توضح إغفال قدرات الطفل التأويلية والتفسيرية نظم التعليم الدراسي التي تركز على عمليات التلقين والحفظ فقط، ومن ثم فالتعليم بهذا الأسلوب يقمع إيجابية الطفل ويحد من استغلاله لقدراته الإبداعية والابتكارية مما ينعكس على سماته الشخصية والاجتماعية في المراحل التالية. (٤٤)

وتكشف البيانات والمعطيات الميدانية لحالات الدراسة عن مجموعة من العوامل والأسباب المسئولة عن تسرب هؤلاء الأطفال من التعليم واللجوء إلى الشارع والانخراط في تلك الفئة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٠) العوامل المسئولة عن تسرب الأطفال من المدرسة واللجوء للشارع

المتغيرات	ك	٪
عدم رغبة الأسرة والأقارب في مواصلة الأبناء تعليمهم وانخفاض قيمة التعليم	١٦	٩ر١٤
الظروف المادية للأسرة	٢٣	١٣ر١٤
إهمال المدرسة والمدرسين وعدم الرقابة المدرسية لسلوك التلاميذ	١٥	٨ر٥٧
العنف والقسوة من المدرسين	١٩	١٠ر٨٥
بعد المدارس عن السكن	٩	٥ر١٤
كثرة أعداد التلاميذ في الفصل	١٤	٨ر٠٠
ضعف القدرة العلمية والتربوية للمدرسين	١٢	٦ر٨٦
رفاق السوء	١٨	١٠ر٢٨
المباني والمرافق المدرسية	١١	٦ر٢٨
سوء المعاملة بين الأطفال وبعضهم	٢٠	١١ر٤٢
الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية	١٨	١٠ر٢٨
المجموع	١٧٥	١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن الظروف المادية للأسرة قد جاءت في مقدمة العوامل والأسباب المؤدية إلى تسرب هؤلاء الأطفال من التعليم وذلك بنسبة (١ر١٣٪) فعلى حد تعبير بعض الحالات " أنا كنت ممكن أكمل تعليمي لكن الظروف والحياة صعبة ولو كان عندنا فلوس وأبويا قدر يصرف عليّ كنت كملت تعليمي". " أبويا كان مسافر بره لمدة سنة واخواتي مكنش معاهم فلوس عشان يدفعولي مصاريف المدرسة وعلشان كده راحت المدرسة رفدتني". " أهلي فقرا ومش عايزيني اتعلم عشان اجيب فلوس وبس". "كنت بحب التعليم لكن قلة الفلوس هي السبب في أني أسيب المدرسة".

وتختلف تلك الدراسة الراهنة مع بعض النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات العالمية والتي أكدت وجود علاقة موجبة بين اتجاهات الوالدين وأولياء الأمور فيما يتعلق بأهمية التعليم وبين مستوى التحصيل الدراسي للأطفال، الأمر الذي يعني ضرورة التأكيد على خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأطفال الشوارع، مما ينعكس على اتجاهاتهم السلبية نحو التعليم سواء بالنسبة للأطفال أنفسهم أو لوالديهم تلك الظروف التي تعكس الانفصال التام بين الطفل ووالديه من ناحية، وبين أولياء الأمور والمدرسة من ناحية أخرى. (٥٥)

في حين جاء متغير سوء المعاملة بين الأطفال وبعضهم داخل المدرسة في المرتبة الثانية بنسبة (٤ر١١٪) " العيال في المدرسة كانوا بيضربوني ويعوروني " "العيال في الفصل كانوا بيخدوا شنطتي ويشتموني فكرهت المدرسة واللي فيها". "احنا كنا بنسرق كتب وقلام بعض ونبيعه لبتاع اللب". بينما احتل العنف والقسوة من المدرسين المرتبة الثالثة (٩ر١٠٪) ، " المدرسين كانوا بيضربوني علشان الواجب وكنت اهرب من المدرسة عشان كده". معاملة المدرسين هي اللي خلتني أسيبها". "المدرس وأنا في تانية ابتدائي فضل يضربني ضرب جامد كل يوم، وساعات مكنش يرضى يدخلني الفصل عشان كنت أجي متأخر عشان أبوايا كان بيخليني أودي

القدرة بتاعة الفول مكان الشغل وأروح اشتري العيش وأطعه وبعد الدوخة دي بيجي المدرس يكمل عليه.

أما رفاق السوء، والدروس الخصوصية ومجموعات التقوية فقد جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة (٣ر١٠٪) حيث أكد هؤلاء الأطفال أن أصدقائهم وزملائهم في المدرسة هم السبب " العيال اللي كانوا معايا في الفصل هما اللي قلولي تعالى نهرب فخفت فقالولي إن مجيتش معانا هنضربك فرحت معاهم وكانوا سرقين كتب زميلنا واشترينا بيها لب" " أمي كانت عارفه أن واحد من زميلي هو السبب اللي خلاني أهرب" و"اللي خلاني سبت المدرسة أني عرفت أصدقاء وزملاء في الفصل مكنش عندهم استعداد للتعليم زي بالضبط، وكنا بنهرب ونروح نقف في مواقف الاتوبيسات والميكروباص ونتسول ونشحت من الركاب، وساعات كنا بنجيب مناديل ورق ونبيعها عشان نلاقي لقمة نكلها ومنروحش بيوتنا ومحدش يسأل علينا". أما عن الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، فقد جاءت نسبتها أيضا (٣ر١٠٪)، حيث شكلت أحد العوامل والأسباب الهامة التي دفعت هؤلاء الأطفال لترك المدرسة واللجوء للشارع وعدم استكمال تعليمهم. وعلى حد تعبير بعض الحالات: " كل المدرسين عايزينا ناخذ دروس خصوصية، أو ندخل مجموعات تقوية، واللي مش بيدخل المجموعة أو ياخد درس خصوصي بيسقط وبياخد نمر مش كويسه"، " المدرسين كانوا بيضربوني على طول عشان أنا مكنتش باخد دروس وأبويه مكنش معاه فلوس يدخلني في المجموعات ، والعيال كانوا دايما بيضحكوا عليّ عشان كده دايما كنت أهرب من المدرسة". " الولاد اللي كان معاهم فلوس ويقدروا يدخلو المجموعات كانوا ياخدو نمر عاليه، أما ولاد الغلابة والفقرا اللي زينا كانوا بيضربوهم ويسقطوهم".

بينما احتل المتغير الخاص بعدم رغبة الأسرة والأقارب في مواصلة الأبناء تعليمهم ومن ثم انخفاض قيمة التعليم لدى تلك الأسر والأقارب المرتبة الخامسة بنسبة (١ر٩٪) " أنا كنت بحب التعليم قوى لكن أخويا كان رافض فكرة أني أكمل

تعليمي لأنه خرج من الكتاب ومبيعرفش يقرا ويكتب ومش عايزني أكون أحسن منه" " ساعات المدرسة كانت بتبعت لأبويا لكن مكنش بيسمع كلامهم ولا بييجي المدرسة ولا بيسأل فيهم يعني إهمال من أهلى وضرب في المدرسة كرهت عيشتي وحياتي وهربت من المدرسة والبيت". " التعليم ملهوش لزمه وقيمة أي حرفة أحسن منه عشان بتنفع صاحبها ويلقيلوا قرش ". "السبب أني أسيب المدرسة منه لله أبويا وإهماله ليه، أبويا كان بيخليني أسيب المذاكرة عشان أغسل العربية وأجيب الخضار لمراته، وأساعدها في عمل البيت ومكنش يهمه أعمل الواجب وعمره مجاني المدرسة، وطلب مني أكتر من مرة أسيب المدرسة وأتعلملي شغلانه آكل منها شهد." " قرايبنا قلولي طالما إنك كرهت التعليم خلاص كفاية كده ومش لازم تروح المدرسة وشوفلك شغلانه في أي ورشة تنفعك عشان تصرف على نفسك". "طبعا لو كنت اتعلمت كان إحسلي من حياة الشارع اللي أنا عايشها، لكن ملقيتش حد يشجعني من أهلي، أبويا مبيعرفش يقرأ ولا يكتب وأمي كمان وإخواتي كلهم طلعوا من التعليم."

وقد جاء متغير إهمال المدرسة والمدرسين وعدم الرقابة على سلوك التلاميذ في المرتبة السادسة بين العوامل المسئولة عن تسرب الأطفال من التعليم (٦ر٨٪) ، "المدرسين مش بيهتموا بأي حاجة، يدخلوا يشرحوا وخلاص، اللي يفهم يفهم واللي ما يفهمش بيضربوه ويسبوه كده ويقولو له أنت خايب ومش نافع" . " مكنش فيه حد من المدرسين بيسأل علينا هربنا هربنا لغاية العيال مقالوا للمدرسين فبعتولنا فصل من المدرسة". "كان العيال بيضربوا بعض ويعوروا بعض في الفصل ومحدش بيعملهم حاجة وعيل مرة ضربني رحت للمدرس قالي روح أضربه ذي مضربك". " العيال بيسرقوا أقلامي وكراساتي ورحت للناظر ضربني وقلي خلي بالك من حاجتك". في حين جاء العامل الخاص بزيادة عدد التلاميذ في الفصل الدراسي في المرتبة السابعة بين العوامل التي ذكرتها حالات الدراسة بنسبة (٨٪)، وقد جاءت استجابات بعض الأطفال على النحو التالي: " هي المدرسة حتخلي بالها من مين

ولا مين، الفصل فيه ستين تلميذ والمدرسة بتدخل تقولها كلمتين وتمشي". الأطفال في الفصل زي علبه السردين والمدرسين بيشتموا العيال وبيضربوهم ومش بيعلموهم أي حاجة تنفعهم".

بينما جاءت العوامل الأخرى التي ذكرها الأطفال بنسب متقاربة وهي كالتالي: ضعف القدرة العلمية والتربوية للمدرسين (٩ر٦٪)، والمباني والمرافق المدرسية (٣ر٦٪)، وبُعد المدرسة عن السكن (١ر٥٪).

يتضح مما سبق، أن هناك مجموعة من العوامل والأسباب قد لعبت دوراً أساسياً في تسرب هؤلاء الأطفال من التعليم واللجوء للشارع واتخاذه مأواً لهم، وقد احتلت تلك العوامل نسب ومعدلات مختلفة من حيث أهميتها وتأثيرها على تلك المشكلة. فقد تباين تأثير تلك العوامل من حيث: الظروف الأسرية وأساليب التنشئة الاجتماعية، وواقع العملية التعليمية وما تحتوي عليه من أساليب تربوية متردية. فضلاً عن ضعف الإمكانات المادية للمؤسسات التعليمية الحكومية بصفة عامة والتي انعكست على دورها ووظيفتها في عملية التنشئة الاجتماعية والتربوية والتعليمية.

ولا شك أن تلك العوامل جميعها لا ينبغي أن نفصلها عن بعضها، وإنما هي عوامل متداخلة ومتشابكة وتعد إنعكاساً للواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المصري بشكل عام، ولتراجع دور تلك المؤسسات (الأسرة والمدرسة) في القيام بوظائفها الأساسية وخلق جيل من الأطفال قادر على تحمل المسئولية ، ومواجهة الواقع الاجتماعي المتغير الذي يُكون فكر واتجاهات الطفل المصري بشكل عام.

٥- أطفال الشوارع والمؤسسات الإعلامية: تأثير التليفزيون

لقد شهدت العقود الثلاثة الماضية تطورات علمية وتكنولوجية في مجالات الاتصالات والمعلومات والإعلام نتج عنها العديد من التغيرات الاجتماعية والثقافية على صعيد المجتمع بشكل عام والأسرة بشكل خاص. حيث دخلت مصادر إعلامية أهمها: التليفزيون،الفيديو، والقنوات الفضائية إلى صميم الحياة الأسرية. ومن ثم يأتي أهمية المؤسسات الإعلامية كوسيلة أساسية من وسائل التنشئة الاجتماعية

والثقافية للطفل. فضلاً عن الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى في مجال التنشئة والتي من أهمها: استخدامها وتوظيفها لتكنولوجيا العصر بما يخدم تحقيق أهدافها، ويجذب إليها الأطفال، والضعف النسبي لدور المؤسسات التربوية والثقافية الأخرى (الأسرية والمدرسية) مقارنة بما تشهده مؤسسات الاتصال من قوة وفعالية من حيث الشكل والمضمون. بالإضافة إلى تعدد وسائل الاتصال وقدرتها على تطوير نفسها بما يتناسب ومتغيرات العصر على كافة الأصعدة والمستويات (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية) . ناهيك عن قدرة تلك المؤسسات على الانتشار والوصول إلى كافة قطاعات المجتمع متجاوزة للحواجز والحدود واللغات. وفي ضوء ذلك أصبحت العلاقة بين الاتصال والثقافة علاقة تداخل وتشابك إلى الحد الذي جعل بعض الباحثين [٤٦] ينظرون إليهما باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، فالعادات والتقاليد والتراث والخبرات والقيم والمعارف المختلفة تنتقل بين الأشخاص والجماعات والأجيال ، وأن هذا الإنتقال هو ما يعطيها صفة الاستمرارية والبقاء وإعادة إنتاج نفسها.

وهناك إجماع على أن وسائل الاتصال والإعلام بأشكالها وأنماطها المختلفة (مقروءة أو مرئية أو مسموعة) أصبحت تلعب دوراً مؤثراً في تنشئة الأطفال وتنمية شخصياتهم على الصعيدين العربي والمحلي. حيث أصبح الأطفال عرضه لما يترتب على هذه الوسائل من آثار إيجابية وسلبية. ويرى البعض أن من أهم تلك الوسائل التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الطفل العربي كتب الأطفال وإن كان نصيب الدول العربية منها ضئيلاً للغاية إذا ما قورن بالدول المتقدمة. ثم صحف ومجلات الأطفال التي تعلب دوراً مهماً في تنمية الطفولة (عقلياً وعاطفياً واجتماعياً وأدبياً)، علاوة على تكوين العادات ونقل القيم والأفكار والحقائق وإشباع خيال الأطفال. [٤٧] ثم مسرح الطفل الذي يجمع بين أكثر من شكل من أشكال الأدب والقصة المسرحية والموسيقى والأغنية ولذلك يعتبر "مارك توين" أن مسرح الطفل من أهم إنجازات

الفترة الحديثة من حيث تأثيرها على الطفل، كما تُعد سينما الطفل وسيطاً آخر له إمكانات كبيرة في التأثير على الطفل حيث تجمع بين الصوت والصورة والحركة.

وعلى الرغم من أهمية تلك الوسائل إلا أن معظم التحليلات السوسيولوجية قد أكدت على أن التليفزيون يُعد من أهم وأخطر تلك الوسائل الإعلامية وأعظمها تأثيراً على الطفل في جميع مراحل نموه وذلك من حيث استخدامه للصوت والصورة، فضلاً عن الحركة، واللون. كما تؤكد هذه التحليلات أيضاً على أن تلك التأثيرات التي يمارسها التليفزيون ذات طابع تراكمي تتحول في مرحلة معينة إلى تأثيرات كيفية إلى المدى الذي يمكن فيه الحديث عن (جيل تليفزيوني مثلاً) [٤٨] . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أكدت بعض التحليلات أن حوالي ٩٨٪ من الأطفال في عام ١٩٩٠ يشاهدون التليفزيون قبل أن يتعلموا القراءة والكتابة ولذلك لا يُعد وسيلة للتسلية فقط، وإنما يقوم ببرمجة العديد من اتجاهاتهم ومعتقداتهم كما يعكس أيضاً الفروق النوعية، والأدوار الاجتماعية علاوة على تشكيل القيم. [٤٩]

كما تشير العديد من الدراسات إلى أن التليفزيون يلعب دوراً مزدوجاً، ومن ثم فله إنعكاسات إيجابية وسلبية، وأنه مهما تعددت الآثار السلبية للتليفزيون على الطفل فهناك نواحٍ إيجابية كثيرة يمكن أن يستفيد منها الطفل المشاهد إذا ما أُحسن استخدام هذا الجهاز وتوظيفه لتنمية الوعي الثقافي والاجتماعي والبيئي والعلمي والديني والسياسي للطفل.ولذلك لا يُعد التليفزيون وسيلة اتصال إعلانية فقط، بل أنه ـ كما يؤكد " جراند نوبل" Grand Noble ـ مؤثر في مجالات التعليم المختلفة لتحصيل المعلومات وتكوين المهارات والاتجاهات والعادات وأساليب التفكير. كما أصبح يسهم بشكل إيجابي في عملية تحديد تصورات الأطفال عن المهن والأدوار الاجتماعية والوطنية، ويساعد على تحديد المواقف وما يمكن أن ينجزوه في المستقبل. [٥٠]

وانطلاقاً من تلك الأهمية فقد فرض التليفزيون وجوده في حياة الأطفال على مستويات وأصعدة متعددة، فمن خلال قنواته المختلفة أصبح الأطفال قادرين على

التعرف على بيئاتهم والآخرين من حولهم. وقد أدت التطورات السريعة في مجال المعرفة والمعلومات إضافة إلى تعقد الحياة الاجتماعية واتجاهها نحو التخصص مع عجز الأسرة والمدرسة عن أداء دورهما بفعالية في عملية التنشئة الاجتماعية إلى ظهور مفهوم " جمهور الأطفال" لقطاع هام من القطاعات المستقبلة للمضامين الإعلامية التي أصبح لها دوراً ملموساً في بناء شخصية الطفل واتجاهاته وسلوكه، والتي تشكل بالنسبة له مصدراً أساسياً لإكتشاف عالم بعيد كل البعد عن حدود تجربته الذاتية والشخصية. (٥١)

وفي ضوء ذلك إهتمت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية بالكشف عن التأثيرات المختلفة للتليفزيون من خلال برامجه المتنوعة في تشكيل القيم الاجتماعية لدى الأطفال، ويمكننا عرض نماذج لتلك الدراسات وأهم النتائج التي توصلت إليها ومدى اتفاقها واختلافها مع الدراسة الراهنة.

سعت إحدى الدراسات إلى التعرف على البرامج المستوردة للأطفال وما تتضمنه من معلومات وقيم ومدى إفادة الطفل المصري من هذه البرامج. وقد اعتمدت تلك الدراسة على تحليل مضمون هذه البرامج، ودراسة ميدانية لعينة من الأطفال في مرحلة الطفولة المتأخرة تنتمي إلى الريف والحضر والبادية. ولقد كشفت هذه الدراسة عن أن نسبة برامج الأطفال بصفة عامة لإجمالي الإرسال التليفزيوني على القناتين تصل إلى ٩ر٧٪ وعددها أربعون برنامجاً مستورداً. وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للمضمون الأجنبي ٩١٪، وقد انطوت هذه البرامج على ٦ر٥٢٪ من القيم السلبية، و٤ر٤٧٪ من القيم الايجابية، وتمثلت القيم السلبية في الكذب، والغرور، وانكار الجميل، والخيانة والأنانية. (٥٢)

وفي دراسة أخرى حول الطفل العربي ووسائل الإعلام وأجهزة الثقافة خُصص جزء منها لسينما الأطفال في الوطن العربي وكان من أهم نتائجها أن التليفزيون يأتي في مقدمة الجهات التي تعرض أفلاماً للأطفال، يليه دور السينما، وأن كل الدول التي تعرض أفلاماً للأطفال تستورد تلك الأفلام من الخارج. (٥٣)

بينما تناولت دراسة أخرى أفلام الخيال العلمي والطفل المصري كان من أهم نتائجها أنه لا توجد آثار مؤكدة على أن أفلام الخيال العلمي يمكن أن تسهم في تكوين التفكير العلمي لدى الطفل المصري. حيث اتضح من الدراسة أن الاحتياج الأول الذي تُلبيه تلك الأفلام هو الاحتياج الهروبي، أي الاتجاه إلى الهروب من الواقع المعاش، مما يؤدي إلى تشتيت خيال الطفل في تلك المرحلة العمرية. كما أن تلك الأفلام على الرغم من عناوينها البراقة تبدي تساهلاً كبيراً في سبيل إرضاء أذواق جماهيرها العريضة والمتزايدة من الأطفال من أجل تحقيق أرباحاً مرتفعة لمنتجيها.[٥٤]

وفي دراسة عن آثار الإعلانات والمسلسلات العربية في التليفزيون على الطفل، أجريت على عينة من ٤٠٠ تلميذ وتلميذة بالصف الخامس الابتدائي والصف الأول الإعدادي خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن التليفزيون يحقق مشاهدة عالية لدى الأطفال (عينة الدراسة) بغض النظر عن اختلاف الجنس والصف الدراسي والبيئة التي ينتمي إليها الطفل. وترتفع كثافة المشاهدة كلما إنخفض المستوى الاقتصادي والاجتماعي للطفل. وأن تفضيل مشاهدة التليفزيون تنحصر في الفترة ما بين السادسة والتاسعة مما يؤكد بشكل غير مباشر على متابعة الطفل لمضامين المادة الإعلامية التي تُعرض خلال تلك الفترة (المسلسلات ، الإعلانات) . وتتزايد معدلات مشاهدة الطفل للتليفزيون مع تقدم العمر مما يعكس صيغة الاندماج التدريجي بين الطفل وعالم الكبار، وفيها يتعرف الطفل على قيم واتجاهات وسلوكيات الكبار علاوة على المضامين المختلفة كالتعرف على العالم الخارجي. كما أوضحت الدراسة أيضا دور التليفزيون في اكتساب المعلومات بالنسبة للطفل، واعتبارها وسيلة للتسلية والترفيه، وتتصل معظم المعلومات بالتفاعلات والعلاقات السوية وغير السوية التي تسود بين الكبار.

أما فيما يتعلق بردود فعل الطفل المصري تجاه الإعلانات التليفزيونية فقد كشفت الدراسة قدرة التليفزيون على توجيه الطفل وإثاره اهتمامه ببعض السلع

كالحلوى، والإعلانات الخاصة بالعروض السينمائية العربية والأجنبية وخاصة المتصلة بالملابس ومستحضرات التجميل والسلع الاستهلاكية. هذا فضلاً عن أن الإعلانات يمكن أن تصيب الأطفال بالإحباط والتوتر في حالة إحساسهم بالعجز عن اقتناء السلع التي يرغبون فيها، ومن ثم خلق تمايزاً طبقياً وما يعكسه من أثار نفسية واجتماعية على هؤلاء الأطفال. [٥٥] .

وفي نفس الصدد تؤكد دراسة أخرى على أن معظم العاملين في مجال إعداد الإعلانات التليفزيونية يعملون في غياب شبه كامل بخصائص جمهور الأطفال الذين يخاطبونه واحتياجاته ومتطلباته وعليه يركزون على كيفية إبهار الأطفال والترويج للسلع دون مراعاة للإنعكاسات المختلفة المترتبة على ذلك من توتر وسيطرة النزعة الاستهلاكية والعجز والإحباط لدى هؤلاء الأطفال. [٥٦] .

وتذهب دراسة ثالثة لتؤكد على أن تأثير الإعلانات لم يتوقف عند هذا الحد ، بل أدت إلى استخدام الأطفال أنفسهم في الإعلانات بصورة تنتهك طفولتهم في كثير من الأحيان، واستخدام الأطفال من الفتيات بصورة تتسم بالهبوط والاسفاف، مما يتيح الفرصة لانتشار نماذج من السلوك والشخصية غير السوية، وخلق أنماطاً استهلاكية تثير لدى الأطفال احتياجات غير حقيقية ولا تتناسب وظروفهم وواقعهم الاجتماعي. [٥٧]

وحول دور التليفزيون في التنشئة الاجتماعية للطفل توصلت إحدى الدراسات إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن التليفزيون المصري يذيع بين قنواته الثلاث التي تُشاهد بالقاهرة (مع استبعاد القنوات المحلية الخمس والقنوات الفضائية) ٣٩ برنامجاً للأطفال أسبوعياً كما تبلغ نسبة مدة إرسال برامج الأطفال أسبوعياً في المتوسط (خلال ٣ شهور) نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٩ ويناير ١٩٩٠ (٢٪) من مجموع ساعات إرسال القنوات الثلاث مقابل (١٥٪) في دول أوروبا الغربية و (٢٠٪) في إنجلترا. أن عدد ساعات المشاهدة ٧ ساعات أسبوعياً للأطفال من ٢ ـ ٣ سنة، تزيد إلى ١٧ ساعة في الأسبوع للأطفال من ٤ ـ ٥ سنوات وإلى ٢٨ ساعة في الأسبوع

للأطفال من ٦ ـ ١٠ سنوات. كما أن أطفال ما قبل المدرسة يفضلون الكرتون ـ الحيوانات المستحدثة ـ الأراجوز ـ التمثيليات الفكاهية ـ البرامج التي يشترك فيها أطفال. وأن أكبر نسبة من الأطفال في سن من ٦ ـ ١٨ سنة يفضلون مشاهدة مواقف وسلوكيات العنف (الملاكمة، المصارعة، المغامرة، والعنف المميز). وأن أكثر الأطفال عدواناًهم الذين يشاهدون برامج العنف لمدة أطول. كما وجد ارتباط بين العدوان وضعف التحصيل الدراسي وزيادة المشاهدة لبرامج العنف، وزيادة القدوة بنجوم العنف Identification Modeling وهؤلاء يتبعون اتجاهات تفضيل العنف والعدوان كأسلوب لحل مشكلاتهم وصراعاتهم واحباطاتهم. وأخيرا أن هناك ارتباط بين مشاهدة التليفزيون والتأثير السلبي على الاستيعاب والتركيز في المدرسة لدى هؤلاء الأطفال.[٥٨]

إن تحليلاً نقدياً لتلك البحوث والدراسات التي تناولت قضية الطفولة والإعلام بصفة عامة والتأثيرات المختلفة للتليفزيون بخاصة، تشير إلى أن هناك قصوراً واضحاً في وظائف تلك المؤسسات بالنسبة للطفل المصري في المجالات المختلفة لعملية التنشئة الاجتماعية بكل ما تتضمنه من تنمية للقدرات والإمكانات لدى الطفل، فضلاً عن تكوين شخصيته بكل أبعادها وخصائصها. فقد ركزت كل دراسة على جانب معين دون ربطه بالجوانب والأبعاد الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في الرؤية والتحليل والتفسير. هذا فضلاً عن تجزئة المشكلة وعزلها عن سياقها الاجتماعي العام. ومن جانب آخر فإن ثمة قصوراً ملموساً يتمثل في عدم وجود سياسة إعلامية وتليفزيونية تضع في اعتبارها الفروق النوعية بين الأطفال من حيث الانتماءات الاجتماعية والطبقية وكذلك الفروق الايكولوجية.

وعلى صعيد آخر فإن ندرة الدراسات السوسيولوجية المتخصصة التي تناولت تأثير التليفزيون في خلق وإفراز أنماطاً من الأساليب المتنوعة التي أسهمت بشكل أو بآخر في تدعيم مشكلة أطفال الشوارع وتزايد معدلاتها في السنوات الأخيرة تجعل الدراسة الراهنة ذات أهمية في وصف وتشخيص دور التليفزيون في هذا المجال.

ويمكننا توضيح تلك الأمور من خلال البيانات والمعطيات الواردة في دليل دراسة الحالة من واقع الدراسة الميدانية. ومن ثم سوف نحاول الكشف عنها من خلال ثلاثة محاور أساسية تتمثل في :

- **نوعية البرامج التليفزيونية التي يفضلها أطفال الشوارع.**
- **أنماط الشخصية المرغوبة وغير المرغوبة من وجهة نظر أطفال الشوارع.**
- **القيم الإيجابية والسلبية كما تعكسها البرامج التليفزيونية، وآثارها المختلفة من وجهة نظر أطفال الشوارع.**

أما فيما يتعلق بنوعية البرامج التليفزيونية التي يفضلها أطفال الشوارع فيمكن توضيحها من خلال بيانات هذا الجدول:

جدول رقم (١١)

نوعية البرامج التليفزيونية التي يفضلها أطفال الشوارع

المتغيرات	ك	٪
الكابتن ماجد	١٥	٨ر٣٣
النينجا	٦	٣ر٣٣
مازينجر	٨	٤ر٤٤
البرامج الرياضية (كرة القدم)	٥	٢ر٧٧
الأغاني	١٧	٩ر٤٤
المسلسلات العربية والأجنبية	٢٠	١١ر١١
أفلام /العنف، البوليسية/ الجنسية/الهندية	٢٢	١٢ر٢٢
دنيا الأطفال	٢٠	١١ر١١
الكاراتية	١٥	٨ر٣٣
الكارتون	١٦	٨ر٨٨
الإعلانات	٢٤	١٣ر٣٣
الرسوم المتحركة	١٢	٦ر٦٦
المجموع	١٨٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن هناك تنوعاً في البرامج التي يفضل أطفال الشوارع مشاهدتها من خلال التليفزيون تراوحت بين برامج العنف والترفيه

والتسلية من جانب، والبرامج الرياضية من جانب، آخر. حيث جاءت الإعلانات في المرتبة الأولى بنسبة (١٣٫٣٪). وإذا كان البعض يعتقد أنها وسيلة من وسائل التسلية والترفيه بالنسبة للطفل، فإنها نظرة سطحية لا تعكس المضمون الحقيقي لها. حيث أكدت الدراسة أن لتلك الإعلانات جوانب سلبية كثيرة منها أنها تخلق تمايزاً طبقياً بين الأطفال لتحيزها للأطفال القادرين على اقتناء السلع المعلن عنها، بينما الغالبية العظمى من الأطفال وبخاصة الفقراء والمحرومين منهم سواء في الريف أو في المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائية لا يستطيعون إقتناء تلك السلع لضعف قدراتهم المادية والاقتصادية. الأمر الذي يؤدي إلى تمايزات وتناقضات طبقية صارخة تنعكس في الواقع على الحالة النفسية والاجتماعية لهؤلاء الأطفال.

وهذا يعني أن معظم العاملين في مجال إعداد الإعلانات التليفزيونية يعملون في غياب شبه تام لمعرفة خصائص جمهور الأطفال الذين يخاطبونه وسماتهم واحتياجاتهم ومتطلباتهم وإنتمائتهم الاجتماعية والثقافية والايكولوجية المختلفة. مما يجعلهم يركزون في المقام الأول على كيفية إثارة انتباه الأطفال والترويج للسلع دون الوضع في الاعتبار ما يمكن أن تعكسه تلك السياسات من توترات وإثارة للتطلعات الإستهلاكية، فضلاً عن تنمية وتعميق الاحباط والإحساس بالعجز. ومن هنا تأتي أهمية ما طرحناه من تساؤلات قبل ذلك: عن أية أطفال نتحدث؟ هل نتحدث عن أطفال الأسر الغنية أم الفقيرة؟ هل نتحدث عن أطفال الريف أم الحضر؟ ولذلك فإن وضع سياسة إعلامية لتلك البرامج المقدمة للطفل ينبغي أن تضع في الاعتبار تلك الفروق والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والطبقية والايكولوجية، ناهيك عن الفروق النوعية بين الأطفال. ومن هنا تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة وبخاصة "دراسة هويدا محمد لطفي ١٩٩٢، فاطمة القليني ب ـ ت، محمد فريد ١٩٩٠".

في حين إحتلت الأفلام وبخاصة أفلام العنف والجنس والأفلام البوليسية والهندية، والأفلام التي تناقش المشكلات الناتجة عن التفكك الأسري "المواطن

مصري، زوجة الأب .. الخ" . في المرتبة الثانية بين البرامج التي يفضلها أطفال الشوارع بنسبة ٢ر١٢٪ وما تعكسه تلك البرامج من آثار سلبية سوف نناقشها فيما بعد . بينما جاءت برامج دنيا الأطفال والمسلسلات العربية والأجنبية في المرتبة الثالثة بنسب متساوية (١ر١١٪) لكل منهما. أما الأغاني فقد جاءت نسبتها (٥ر٩٪) ، تليها أفلام الكرتون بنسبة (٩ر٨٪) في حين إحتلت المرتبة السادسة كل من برامج الكاراتيه والكابتن ماجد بنسبة (٣ر٨٪)، أما الرسوم المتحركة فقد جاءت في المرتبة السابعة (٧ر٦٪) تليها برامج أخرى مثل (مازينجر والنينجا والبرامج الرياضية) بنسب متقاربة (٤ر٤٪، ٣ر٣٪، ٨ر٢٪) على التوالي.

وتشير إستجابات أطفال الشوارع إلى أن البرامج التليفزيونية التي يشاهدونها قد عرضت أنماطاً مختلفة من الشخصيات منها المرغوب والآخر غير مرغوب بالنسبة لهم. فالأنماط المرغوبة من وجهة نظرهم قد تمثلت في (أ) الطفل القوى الشجاع الذي يستطيع أن يدافع عن نفسه وعن حقوقه وعلى حد تعبير بعض الأطفال " أنا بيعجبني أفلام الكرتون علشان بيكون فيها الطفل القوي اللي بيواجه الشر وينتصر عليه في النهاية". "لابد الواحد يضرب الي يضربه وياخد حقه ومش مهم يحصل إيه". "أنا أحب أتفرج على الأفلام اللي فيها ضرب أصلها بتعلم الواحد ازاي يدافع عن نفسه لو حد ضربه في الشارع، وكمان الأفلام الهندية والأجنبية". (ب) الطفل المغامر : أي الطفل الذي يستطيع القيام بمغامرات من أجل اثبات ذاته كما شاهدوها في البرامج التليفزيونية المختلفة فعلى حد تعبيرهم " أنا بحب الأفلام الأجنبية اللي العيال فيها بتقوم بمغامرات كبيرة ونفسي أبقى زيهم". "أحب أتفرج على الأطفال بتوع التليفزيون اللي بيفكو حاجات ويركبوها تاني زي اللعب" (ج) الطفل الهادئ والمطيع: "أنا أحب الطفل الهادي اللي بيسمع الكلام"، (د) الطفل الكسيب: أي الطفل الذي يستطيع العمل والاعتماد على نفسه. "أنا أفضل العيل الكسيب اللي بيعمل في أي عمل حتى لو كان منحرف

ليصرف على نفسه وأسرته حتى لو كان مبيستحق الفلوس دي". "أنا مبحبش أشوف في التليفزيون غير العيال الكسيبه اللي بتشتغل ". (هـ) **الطفل الذي ترعاه أسرته في كل شئ"** " طفل التليفزيون نظيف وله عيله تحبه وتفسحه وعنده لعب وياكل ويلبس أحسن حاجة ويروح النادي ويربي كلب وقطه ومش محروم من أي شئ، لكن الي زينا محروم من كل الحاجات دي ومش لاقي حتى أكل الكلب بتاعهم ولولا الجمعية أنا كنت أجيب أكل ولبس منين". " أنا بحب العيال اللي عيشين مع أهلهم وأبوهم وأمهم وله أوضه بتاعته وبيودوه النادي". "أنا بحب الطفل اللي أبوه وأمه بيخلوه يشترك في نادي ويلعب ويتعلم أحسن تعليم وياكل أحسن أكل ".

أما بالنسبة لأنماط الشخصية غير المرغوبة من وجهة نظرهم فقد تم حصرها في الأنماط التالية(أ) **الطفل الضعيف المغلوب على أمره**: فعلى حد تعبير بعض الحالات " أنا مبحبش العيل الغلبان اللي مرات أبوه بتضربه وهو ذي الخايب وميعرفش يعملها حاجة" " الصبي اللي بيشتغل في ورشه والأسطى دايما يضربه". (ب) **الطفل الشقي والمتمرد والعنيف** "ساعات كتير بشوف في التليفزيون عيال أشقية يضربوا إخواتهم والولاد في الشارع." "أنا بشوف عيال عايزه ضرب النار في التليفزيون هو عايز ايه بياكل كويس ويلبس كويس وبيروح مدرسة ونادي ليه بيتكلم ولا ينطق". (ج) **الطفل المنحرف**: المتسول، النشال والمتعاطي للمخدرات والمنتمي لعصابة من العصابات : حيث أكدت بعض الحالات على هذا النمط بقولهم " التليفزيون بيقدم جرايم وحاجات مش كويسه بيتعلمها الأطفال وبالذات إللي في الشارع زينا زي النصب والسرقة والمخدرات وشرب السجاير " . "أنا عارف عيال كانوا معايا شافوا فيلم عن المخدرات قعدنا نقلدهم ونشم دقيق وبعدها راحوا واشتغلوا مع تاجر مخدرات كان عندنا في الحي بتاعنا". " أنا مرة ملقتش أكل نزلت الشارع ومكنتش عارف أعمل ايه ومره وأنا بتفرج على التليفزيون شوفت

تمثـليه وفيها عيال بتشحت والمعلمة مقعداهم عندها رحت وشحت زيهم". " في مرة عيـل من صحابي اللي في الشارع شاف فيلم فيه طفل بيسرق وعمل زيه وبعدين كان بختته مايل البوليس مسكه".

وفـيما يتعـلق بـالمحور الـثالث والخـاص بطـبيعة القيـم الاجـتماعية الـتي تعكسـها الـبرامج التـليفزيونية وآثارهـا المختـلفة من وجـهة نظر أطفال الشوارع، فيمكننا الكشف عنها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٢)

القيم الإيجابية والسلبية كما تعكسها البرامج التليفزيونية وآثارها المختلفة من وجهة نظر أطفال الشوارع

القيم	ك	٪
١- القيم الإيجابية		
اكتساب معلومات جديدة لم نعرفها من قبل	٢٢	٦ر٤١
معرفة عميقة بالأمور والأشياء	١٨	٥ر٢٤
معرفة الجزاء الذي تلاقيه زوجه الأب	٢٣	٦ر٧٠
الأب القاسي سينال عقابه من الله	٢٤	٦ر٩٩
التعليم (محو الأمية)	١٢	٣ر٤٩
القدوة والمثل الأعلى	٩	٢ر٦٢
٢- القيم السلبية		
الضرب والعنف والقسوة	٢٢	٦ر٤١
النهب والسرقة والنصب	٢١	٦ر١٢
التسول	١٨	٥ر٢٤
الاعتقاد في الخرافات والشعوذه	١٧	٤ر٩٥
إثارة النزعة الاستهلاكية	٢٣	٦ر٧٠
عدم تحقيق العدالة الاجتماعية	٢٥	٧ر٢٨
إهمال المدرسة والدراسة	١٣	٣ر٧٩
النظرة العدائية للمجتمع	١٩	٥ر٥٣
تعاطي المخدرات	١٦	٤ر٦٦
عدم سماع أو تصديق أية برامج عن الوعظ والارشاد	٢٠	٥ر٨٣
تعلم المقالب وكيفية استعمالها مع بعضهم	٢٠	٥ر٨٣
الكذب وأن هذه البرامج لا تمس الحقيقة	٢١	٦ر١٢
المجموع	٣٤٣	١٠٠

يمكننا تقسيم تلك القيم الاجتماعية من واقع البيانات الميدانية إلى نوعين أساسيين هما: قيم إيجابية، وأخرى سلبية. أما بالنسبة للقيم الإيجابية فقد جاء ترتيبها على النحو التالي: أن الأب القاسي سينال عقابه من الله، فقد احتلت هذه القيمة المرتبة الأولى بين القيم التي ذكرها الأطفال وذلك بنسبة ٩٩ر٦٪. حيث أكدت معظم حالات الدراسة أن معظم البرامج التي شاهدوها في التليفزيون قد أوضحت شخصية الأب الذي يفرط في أبنائه ويهملهم سوف تأتى نهايته بنوع من العقاب الإلهي في الدنيا والآخرة. وكذلك الحال بالنسبة لزوجة الأب التي تعامل أبناء زوجها بقسوة وعنف ولا تأخذها بهم رحمة سوف تنال جزائها هي الأخرى وقد حظيت على نسبة ٧٠ر٦٪. وفي حقيقة الأمر تكشف تلك القيم الاجتماعية عن ظروف التنشئة الاجتماعية التي تعرض لها هؤلاء الأطفال ولذلك وجدوا أن التنفيس عنها يتم التعبير عنه من واقع البرامج التليفزيونية. ومن ثم احتلت أعلى القيم. ومن القيم الإيجابية الأخرى اكتساب معلومات جديدة من البرامج المختلفة، وقد حظيت تلك القيمة على المرتبة الثالثة بنسبة ٤١ر٦٪، تليها القيم الخاصة باكتساب معرفة عميقة بالأمور والأشياء حيث جاءت نسبتها ٢٤ر٥٪. أما الاستفادة من برامج محو الأمية والبرامج العلمية فقد جاءت في المرتبة الخامسة ٤٩ر٣٪، في حين جاءت القيمة الأخيرة والتي تتلق بالقدوة والمثل الأعلى في المرتبة السادسة بنسبة ٦٢ر٢٪.

وعلى الرغم من أن تلك القيم الإيجابية تمثل جانباً هاماً من الجوانب التي تتضمنها البرامج التليفزيونية التي يشاهدها أطفال الشوارع، إلا أن هناك مجموعة من القيم السلبية والتي كان من أبرزها: عدم تحقيق العدالة الاجتماعية والتي جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٢٨ر٧٪ فعلى حد تعبير معظم الحالات "العيال اللي بيكونوا في التليفزيون هما العيال اللي شكلهم حلو ويعرفوا يقروا ويكتبوا ولبسين هدوم حلوه وبيشربوا لبن واللي بيكوني في مدارس خاصة." طبعاً برامج الأطفال اللي بيقدمها التليفزيون كلها لعب في لعب مفيش حاجة فيها بتمس الحقيقة لأنها

بتكون لأطفال مخصوصين عندهم كل شئ، لكن مفيش برامج مخصوصة لنا". "أنا بكره الأطفال الأغنية عشان مرفهين أكتر من اللازم وبيملكوا كل شئ، وأنا عايز أكون أحسن منهم لكن ظروفي متسمحش لأني فقير وعايش في الشارع ومعنديش عمل ومش متعلم".

وفي واقع الأمر تكشف تلك الاستجابات لهؤلاء المبحوثين عن مدى الحرمان الذي يعانون منه، فضلاً عن التناقضات الطبقية التي تعكسها تلك البرامج والتي تعبر عن السياق الاجتماعي وما يشتمل عليه من تناقضات مختلفة، وتتفق تلك النتيجة مع بعض الدراسات السابقة وبخاصة دراسة (هويدا لطفي، ١٩٩٢). أما القيم الخاصة بإثارة النزعة الاستهلاكية لدى الأطفال فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة ٧٠ر٦٪ "التليفزيون علم العيال تسرق عشان بيشوفوا حاجات وميقدروش يشتروها عشان مفيش معهم فلوس". " التليفزيون بيجيب كتير برامج وإعلانات عن حاجات تخلي العيال يشبطوا فيها ومبيقدروش يشتروها". "كل يوم بنشوف بسكوت وشيكولاته وملبس واحنا محرومين منها عشان كده الأصول نسرق علشان نبقى زيهم إش معنى همه". " بتوع التليفزيون فكرين أن كل الأطفال يقدروا يشتروا الحاجات اللي بيقولوا عليها، دي حاجات يشتريها أولاد الأغنية بس.

بينما جاءت القيم المعبرة عن الضرب والعنف والقسوة في تلك البرامج في المرتبة الثالثة بنسبة ٤١ر٦٪ "بحب اتفرج على الأفلام اللي فيها ضرب زي أفلام فريد شوقي والأفلام الهندية والأجنبية بيكون فيها قوة وضرب ولعب كاراتيه عشان اتعلم من التليفزيون الضرب وأكون قوي". في حين جاءت البرامج التي تعكس قيم النهب والسرقة والنصب وكذلك البرامج التي تدعم قيم الكذب عند الأطفال في المرتبة الرابعة بنسب متساوية ١٢ر٦٪ لكل منهما. "ساعات التليفزيون بيقدم جرايم وحاجات مش كويسه بيتعلمها الأطفال خصوصاً اللي في الشارع عن السرقة والنصب" . " في بعض الأفلام بيستخدموا فيها الأطفال في السرقة والتسول وهو ده مصير اللي ملهوش عيله ولا أسرة ترعاه ويقع في أيد اللي لايرحم ولا يسيبه في

حالـه. " كـتير من الأفلام اللي بنشوفها في التليفزيون بتعرض لناس كدابين وبيقولوا كـلام مبيحصـلش زي فيـلم أحمـد ذكـي." وجـاءت قيـم عدم تصديق أية برامج عن الوعـظ والارشـاد، وتعـليم الأطفـال المقـالب وكيفيـة استعمالها مع بعضهم في المرتبة الخامسـة (٨٣ر٥٪) لكـل مـنهما، حيـث ذهـب أطفـال الشـوارع إلى القـول " يعـم بيجيـبولك شـيخ يعقـد يقـول كـلام عـن الأسرة واللي مفروض يعمله الأهل لأولادهم ومحدش بيسمع أي حاجة "، " أنا بحب أتفرج على الكرتون وبالذات القط والفار، وتومي وجيري لأنها ظريفة وبيعملوا مقالب كتيرة في بعض".

في حـين جاءت القيم العدائية للمجتمع في المرتبة السادسة بنسبة ٥٣ر٥٪، " أنـا أحـب أشـوف فيـلم العفـاريت لأن السيدة اللي بتستغل الأطفال فيه زي أمي في قسـوتها."، "أنا بكره كل الأطفال الغنية وعايز انتقم منهم"، "هو المجتمع ده عملنا أيـه جـاب لينـا أب وأم ياريـتهم مـاجم"، " الواحـد بيـتغاظ لما بيشوف الأطفال في التليفزيون لها بيوت عيشين فيها ومعاهم فلوس كتيرة الحاجات دي بتخلي الواحد يفكـر في الموت والانتحار عشان ملناش لزمة في الحياة." وهناك قيم سلبية أخرى قد تمثـلت في (التسـول، الاعـتقاد في الخـرافات والشـعوذة وتعـاطي المخدرات، وإهمال المدرسـة والدراسـة). حيـث جـــاءت نسـبتها على التوالـــي ٢٤ر٥٪، ٩٥ر٤٪، ٦٦ر٤٪، ٧٩ر٣٪.

يتضـح مـن العـرض السـابق أنـه إذا كانت البرامج التليفزيونية المختلفة التي يشـاهدها هـؤلاء الأطفـال قـد كونت لديهم بعض القيم الإيجابية، إلا أنها في الوقت ذاتـه قد شكلت بالنسبة لهم مجموعة أخرى من القيم السلبية قد لعبت دوراً أساسياً إلى جانب العوامل المجتمعية الأخرى في تشردهم وانخراطهم في تلك الفئة. وأن تلك القيـم السـلبية لا تؤثـر فقـط في سمـاتهم الشخصـية والسـلوكية، ولكـنها تؤثر أيضاً بشـكل مـلموس في اتجاهـاتهم العدائيـة نحـو الآخرين من ذويهم، فضلاً عن ميولهم العدوانيـة تجاه أطفال الأسر الغنية، والمجتمع بشكل عام. ومن ثم تعكس تلك القيم السـلبية الـتي اكتسـبها هـؤلاء الأطفـال مـن تـلك البرامج التليفزيونية المختلفة التي

يفضلون مشاهدتها آثارها على شخصياتهم واتجاهاتهم وتطلعاتهم من ناحية، كما تُنمي لديهم مشاعر الإحباط والحقد والإضطهاد والنقمة على الآخرين وعلى المجتمع برمته من ناحية أخرى، وهذه الضغوط جميعها يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تحويل هؤلاء الأطفال إلى منحرفين وفئة يمكن استغلالها في أعمال تخريبية مختلفة داخل المجتمع.

نخلص من التحليلات الكمية والكيفية السابقة إلى حقيقة أساسية مؤداها أن مشكلة أطفال الشوارع شأنها شأن المشكلات الاجتماعية الأخرى، التي انتشرت وبشكل واسع النطاق على صعيد المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة هي نتاج لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة تعكس الواقع الاجتماعي الفعلي الذي يعيشه هؤلاء الأطفال. وأنه لا يمكننا بحال من الأحوال فصل تلك العوامل أو تجزئتها ، حيث تشكل في مجموعها السياق الاجتماعي العام الذي يكون منظومة الفكر والواقع والاتجاهات لدى هؤلاء الأطفال. ومن ثم فمن الصعوبة تحليل الأوضاع الأسرية بأبعادها المختلفة والأساليب المتنوعة والمتباينة للتنشئة الاجتماعية التي تعرض لها هؤلاء الأطفال، بمعزل عن الواقع الراهن للمؤسسات التعليمية بكل ما تتضمنه من نظم وأساليب تربوية أسهمت في خلق وتدعيم تلك المشكلة. وعلى صعيد آخر لا نستطيع أن نفصل بين تلك المؤسسات (الأسرة والمدرسة) والمؤسسات الإعلامية وبخاصة التليفزيون، حيث أسهمت تلك العوامل جميعها بدرجات متفاوتة في خلق وانتشار تلك المشكلة.

٦- التنشئة الثقافية لأطفال الشوارع:-

الواقع أن الحديث عن التنشئة الثقافية للأطفال بعامة وأطفال الشوارع على وجه الخصوص يتطلب منا الانطلاق من معنى محدد للثقافة باعتبارها مجموعة من القيم والخبرات والمعايير والاتجاهات والمهارات والتصورات عن العالم المحيط والتي تمكن الطفل من التعامل مع ذاته من جانب، وفهم مواقف الحياة المختلفة والتعامل معها بشكل إيجابي من جانب آخر، وتهيئته عقلياً وفكرياً واجتماعياً للتعامل مع

قضايا مجتمعه ومشكلاته من جانب ثالث. وهذا يعني أن عملية التنشئة الثقافية للطفل هي عملية تأهيل وإعداد للطفل لمواجهة الحاضر والتعامل بفعالية وإيجابية مع التحديات المستقبلية .

وإذا كانت الأسرة قد أصبحت غير قادرة على أداء وظائفها التقليدية في عملية التنشئة الاجتماعية (بمفهومها الشامل) والتنشئة الثقافية للطفل على وجه الخصوص وذلك في ظل التطورات العالمية الراهنة، فإن تلك التطورات تفرض ضرورة دعم وتطوير المؤسسات الأخرى خارج نطاق الأسرة مثل (دور الحضانة والمدرسة وأجهزة الإعلام، والأجهزة الثقافية) في المجتمع بصفة عامة. هذا بالإضافة إلى ضرورة خلق مؤسسات جديدة متفرغة تماماً لهذه المهمة. أي مهمة إنتاج المعرفة وإتاحتها للطفولة في مراحل نموها المختلفة (البرامج والكتب والأفلام والقصص والروايات والمجلات) والتي أصبح عليها أيضاً أن تقدم الإنتاج المعرفي بأسلوب بسيط يتناسب والأعمار المختلفة للأطفال ومراحل نموهم المختلفة من جانب ، وتباين مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر، وتوزيعهم الايكولوجي من جانب ثالث.

وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة قد شهدت إهتماماً مكثفاً في مجتمعنا بثقافة الطفل وتنشئته وإعداده للمستقبل، وإتاحة الفرص المتنوعة والمتعددة لمصادر المعرفة ، تمثلت في (إنشاء وتدعيم مركز لثقافة الطفل يتبع وزارة الثقافة)، فضلاً عن الاهتمام الواضح ببرامج ثقافية هامة للطفولة (مثل برامج مكتبات الأطفال) والتي أصبحت منتشرة في الكثير من المناطق السكنية الحضرية والمجتمعات الريفية، وبرامج القراءة للجميع.. وغيرها. إلا أن هذه الأنشطة ما تزال في حاجة إلى أن تنطلق من سياسة ثقافية محددة المعالم، تستند إلى فلسفة عامة واستيراتيجية عامة لثقافة الطفل تحقق التنسيق والتكامل، والاستمرارية في الأنشطة والبرامج الثقافية الموجهة للأطفال.[٥٩] .

وعلى الرغم من أهمية الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية للطفل، إلا أن التطورات الثقافية والعلمية والفكرية العالمية تجعلها غير قادرة إلى حد كبير على الأداء الفعال والمتابعة الكافية لهذه العمليات. هذا فضلاً عن المعوقات البنائية الأخرى التي يمكن أن تحول دون قيامها بهذه المهام. وهي معوقات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة ذاتها والتي تتمثل في (تدني المستوى الاقتصادي والمادي والفقر والبطالة والتضخم وزيادة عدد الأبناء وكثرة الضغوط التي تواجهها) . تلك الظروف المتدنية لا تحرم الطفل فقط من فرص إكتساب المعرفة والنضج العقلي، ولا تمنع الأسرة فقط من تطوير القدرات الإبداعية لأطفالها وإعدادهم الإعداد الذي يتناسب والتفاعل مع معطيات الحاضر وتحديات المستقبل، بل أنها تحرم هؤلاء الأطفال الفقراء من إشباع إحتياجاتهم الأساسية اللازمة للبقاء المادي والنمو الجسمي والعقلي. ومن ثم تؤدي إلى تدني مستوى الفرص المتاحة لأية تنمية ثقافية (٦٠).

وفضلاً عن ذلك، فإن استمرار ارتفاع معدلات الأمية وبخاصة الأمية الثقافية يعكس آثاراً كبيرة على عملية التنشئة الثقافية للأطفال . ومن ثم فإن تساؤلاً هاماً يطرح نفسه مؤداه: كيف نتوقع أن تهتم قطاعات واسعة من الأسرة وبخاصة الأسر الفقيرة (الريفية والحضرية)، أو تعي وتدرك تلك الأسر مفاهيم كالثقافة أو التنمية الثقافية أو عملية التنشئة الثقافية للطفل؟ وبخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث وهن الأمهات اللاتي يتولين هذه العملية أساساً . واللائي لا تتجاوز زخيرتهن الثقافية قصص الجن والعفاريت وحكايات السحر والخرافة على اختلاف أشكالها ومستوياتها (٦١).

ولقد كشفت إحدى الدراسات الميدانية في بعض الأحياء الشعبية في مدينة القاهرة عن بعض المشكلات المتصلة بالتنشئة الثقافية في محيط فقير عن بعض النتائج منها : أن الطفل في هذه المستويات الفقيرة يجد نفسه مفتقراً للعديد من الخدمات الاجتماعية والثقافية والخدمات الأساسية الأخرى، وأن ظروف الفقر

والإهمال قد ساهمت في خلق شخصية تتميز عادة بقدرة فائقة على الرضا بالقليل والمزج بين الدين والسحر والقدرية والتحلي بالصبر والتغلب على المشكلات الشخصية والاجتماعية من خلال النكته والابتسامة والسخرية. كما كشفت الدراسة أيضاً عن أن أطفال الفقراء هم عادة أطفال الشوارع، فالمسكن أو الحجرة لا تتسع لأداء المهام المنزلية (الطبخ والغسيل)، وأنه يضم بالكاد قطع الأثاث المتهالك الخاص بالأسرة ، وأن هؤلاء الأطفال يفتقرون إلى الحيز المكاني الذي يمكنهم من الحركة واللعب والاستذكار والراحة، ومن ثم يكاد يخلو هذا المسكن المتواضع من الأطفال طوال اليوم [٦٢].

وإنطلاقاً من ذلك، فإن الكشف عن ملامح التنشئة الثقافية لأطفال الشوارع يُعد مطلباً ضرورياً للتعرف على الواقع الثقافي الذي يعيشه هؤلاء الأطفال، وكيف يؤثر هذا الواقع في تشكيل وعيهم الثقافي والاجتماعي؟ ودور الأسرة والمؤسسات الثقافية في هذا المجال. حيث كشفت البيانات والمعطيات التي أوردها الأطفال عن أن المناطق السكنية التي يقيمون فيها تفتقر تماماً لوجود المؤسسات الثقافية وبخاصة المكتبات ، فضلاً عن عدم إمكانية الاستفادة من تلك المكتبات — إن وجدت— نظراً لارتفاع معدلات الأمية بينهم بسبب خروج معظمهم من المراحل الأولى للتعليم. بالإضافة إلى أن الواقع المادي والظروف الاقتصادية والثقافية المتدنية التي يعيشون في ظلها وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي للآباء، وارتفاع نسبة الأمية على مستوى أسرهم، كل هذه الظروف تحول دون إمكانية شراء الكتب والقصص والاستفادة منها.

وقد جاءت تلك الأمور واضحة في العبارات التي أوردها معظم هؤلاء الأطفال ومنها على سبيل المثال: " أنا عايش في حي فقير مفيش فيه مكتبات زي اللي بنشوفها في التلفزيون وبنسمع عنها في الأحياء التانية"، و " أنا عايش في مقابر مجري العيون وما عندناش مكتبات ولا كتب نقراها"، " أنا عارف كويس أن القراءة مهمة، لكن القسوة اللي شفتها من المدرسين في المدرسة خلتني أكره المدرسة

والقراءة، حتى في الجمعية هنا ساعة الدرس مبروحشي مع الولاد". " مفيش أي مكتبة عندنا في المنطقة اللي أنا عايش فيها"، " أنا زعلان على نفسي علشان مبعرفشي أقرا واكتب، وساعات أحب أكتب لأمي جواب لكن مبعرفش". " أنا بحب القراءة لأني اتعلمت منها حاجات كتيرة في الدين، لكن مش بيبقى معايا فلوس عشان أشتري قصص، وأنا هنا في الجمعية أقرا بعض الكتب الدينية والقصص الموجودة زي قصة المسلم الصغير"، " المنطقة اللي ساكنين فيها فقيرة جداً ومفيش فيها مكتبات غير اللي بتبيع الكراسات"، " القرية اللي أنا عايش فيها مفيش فيها مكتبات للقراية زي اللي بنشوفها في التليفزيون وبنسمع عنها". بينما أشارت إحدى الحالات " أنا بحب أقرا الجرايد والقصص والحواديت الي بتيجي فيها وبالذات القصص البوليسية وقصص الحوادث".

وفيما يتعلق بدور الحكايات والحواديت في التنشئة الثقافية لهؤلاء الأطفال، فقد كشفت البيانات الميدانية أن معظمها جاء متمحوراً حول الحكايات الخرافية والأساطير التي ينقلها الآباء والأمهات والأجداد لهؤلاء الأطفال ومنها على سبيل المثال: الشاطر حسن، أمنا الغولة، ست الحسن والجمال، قصة الماعز الثلاثة ، حكاية الساحرة الشريرة، والجنية، وحكايات عن العفاريت، . وغيرها من الحكايات والأساطير التي تنمي التفكير الخرافي لدى الأطفال وتشكل معوقاً للتفكير العقلي والنمو المتوازن لقدراتهم العقلية والفكرية بالشكل الذي يحول دون نموهم الثقافي السليم.

ومن ثم ، نستطيع القول أنه إذا كان هؤلاء الأطفال يعانون من الحرمان المادي والمعنوي والعاطفي والأمني، فإنهم يعانون أيضاً من الحرمان الثقافي. وعل صعيد آخر، إذا كان هؤلاء الأطفال يعانون من الأمية الأبجدية (عدم معرفة القراءة والكتابة) ، فإنهم يعانون كذلك من الأمية الثقافية والتي تمثل نتاجاً للظروف المتدنية والسياق الاجتماعي الاقتصادي والثقافي المتخلف الذي تنمو شخصياتهم في إطاره.

وانطلاقاً من تلك الرؤية فإن التعرف على الأشكال المختلفة للحرمان التي تعرض لها هؤلاء الأطفال يمثل مطلباً ضرورياً لاستكمال تلك الرؤية الشمولية للمشكلة، وذلك لما تعكسه هذه الأشكال من أثار مختلفة على مستوى الطفل والأسرة والمجتمع.

٧- أشكال الحرمان [٦٣] من الطفولة وآثارها المختلفة:

تشير بعض الدراسات والتحليلات[٦٤] إلى أن هناك مظاهر متعددة للحرمان يمكن إجمالها فيما يلي: فقدان الرعاية الجسمية والغذائية، نقص أو إنعدام الرعاية الصحية للطفل (وقاية وعلاجاً)، إساءة معاملة الطفل جسمياً واجتماعياً ونفسياً، غياب الإشراف والتوجيه من قبل القائمين على رعاية الطفل. الحرمان من التعليم واللعب والترويح، القسوة في المعاملة وعدم القبول والتشرد والإساءة الخلقية، فقدان الإحساس بالأمان والشعور بالانتماء. بالإضافة إلى الزج بالأطفال إلى الإشتغال بالتسول والسمسرة وتجارة السلع والمواد المحرمة (المخدرات وغيرها) . وإستغلال هؤلاء الأطفال نتيجة عدم وقوعهم تحت طائلة القانون بحكم اعتبارهم أحداثاً، أو دفعهم إلى العمل في مجالات لا تتناسب وقدراتهم البدنية والنفسية والتي تؤدي إلى حرمانهم من التعليم وإشباع حاجاتهم الأخرى وبخاصة إذا ما كانت ظروف هذا العمل غاية في القسوة أو الخطورة.

وقد يتخذ الحرمان عدة أشكال يتصف بعضها بأنه دائم، بينما يتصف البعض الآخر بأنه مؤقت وذا تأثير محدود، كما أن مستويات الحرمان في حياة الطفل قد تكون ضئيلة وقد تكون أكثر تعقيداً. فهناك الحرمان الكلي أو الشامل من حيث عدم الاهتمام والرعاية في جميع النواحي (الجسمية، الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية، النفسية، والتربوية..الخ). وفي هذا المستوى تتنامى تأثيرات الحرمان وتزداد خطورة وفقاً لسن الطفل وقدراته واستعداداته، وقد تصل درجة الخطورة إلى تهديد حياة الطفل ذاتها. وهناك الحرمان الجزئي الذي يقتصر على ناحية أو

أخرى من نواحي الرعاية التي يتطلبها الطفل في نموه النفسي والجسمي والاجتماعي (كالحرمان من العواطف الأبوية أو الرعاية الصحية أو التعليم) أو القصور في جانب أو آخر من جوانب تلك الرعاية.[٦٥] وهذا يعني أن الحرمان يُعد مسألة نسبية تختلف من مجتمع لآخر، ومن سياق لآخر، بل وفي المجتمع الواحد من مرحلة لأخرى، بل وفي المرحلة الواحدة وفقاً للتمايزات الاجتماعية والاقتصادية والطبقية والايكولوجية.

وإذا كان هناك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت ظاهرتي عمالة الأطفال والأحداث الجانحين، فإن الواقع الفعلي يشير إلى أن ثمة مشكلة أخرى أفرزتها الأشكال المختلفة للحرمان تتمثل في أطفال الشوارع أو الأطفال المشردون والتي لم تحظ بعد بالاهتمام سواء من قبل المتخصصين أو واضعي السياسات المختلفة على مستوى الدولة، على الرغم من خطورتها على كافة الأصعدة والمستويات. حيث أضحت تلك المشكلة تمثل بيئة صالحة لإعداد المنحرفين بأشكالهم وأنواعهم المختلفة والتي تهدد مستقبل التنمية في المجتمع المصري وبخاصة في ظل التحولات التي يمر بها في الآونة الأخيرة، ومن هنا تأتي أهمية تلك الدراسة.

وإنطلاقاً مما سبق فإننا نرى أن الكشف عن أشكال ومستويات الحرمان المختلفة التي تعرض لها أطفال الشوارع يُعد مطلباً ضرورياً لتحقيق أحد الأهداف الأساسية للدراسة الراهنة من ناحية، كما يتطلب أيضاً النظر إلى تلك المستويات والأشكال في ضوء تداخلها وتشابكها بحيث يصعب إيجاد حدوداً فاصلة بينها، وذلك لتداخل وتنوع احتياجات الطفل ومتطلبات نموه خلال مراحل حياته المختلفة من ناحية أخرى. بالإضافة إلى تأثير مستوى معين من الحرمان على المستويات الأخرى. فالحرمان من الرعاية الطبية أو عاطفة الأمومة والأبوة قد يكون سبباً في حدوث مستويات أخرى للحرمان أكثر تعقيداً وتأثيراً على نمو الطفل ومستقبل حياته.

ويمكننا الكشف عن الأشكال المختلفة للحرمان التي يعاني منها أطفال الشوارع من واقع بيانات الدراسة الميدانية كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

أشكال الحرمان من الطفولة

المتغيرات	ك	٪
الحرمان من التغذية	٢٥	١٤ر٢٨
الحرمان من اللعب	١٧	٩ر٧١
الحرمان من الحيز والمكان الذي يساعده على الحركة	٢٤	١٣ر٧١
الحرمان من التعليم	٢٥	١٤ر٢٨
الحرمان من الحب والعطف والحنان	٢٤	١٣ر٧١
الحرمان من وجود القدوة	٢٠	١١ر٤٢
الحرمان من الأمان	٢١	١٢ر٠٠
الحرمان من الهوية والهدف	١٩	١٠ر٨٥
المجموع	١٧٥	١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن هؤلاء الأطفال يعانون من أشكال مختلفة ومتداخلة ومتشابكة من الحرمان. حيث جاء الحرمان من التغذية ليحتل المرتبة الأولى بنسبة (١٤ر٢٨٪)، وكذلك أيضاً الحرمان من التعليم. فقد أكد معظم أفراد العينة على الحرمان من التغذية والتعليم (١٤ر٢٨٪). فعلى حد تعبير هؤلاء الأطفال " أنا في الشارع ساعات بكون جعان قوى لكن مش بلاقي فلوس عشان آكل فشحت من الناس واللي ربنا بيرزقني بيه أشتري بيه أكل."، " أنا بآكل وجبتين داخل النادي وفي الغدا باكل كتير عشان مضمنش لما أخرج ألاقي أكل تاني ولا لأ".، "أنا ساعات كتيرة أشعر بالظلم من أمي وأبويا، الله يخرب بيتهم هما اللي خرجوني من المدرسة وكان نفس ابقى بني أدم وأكمل تعليمي". ، " أنا خرجت من سنة رابعة لأن

إخواتـي عددهم كبير وأبويا ميقدرش يصرف علينا كلنا"." أنا كنت لما أجوع فو كنت أروح أدور في صناديق الزباله عن لقم عيش".

في حـين جـاء الحـرمان مـن الحـب والعطـف والحنان، والحرمان من الحيز المكـاني الـذي يعيـش فيـه ويسـاعده على الحركة في المرتبة الثانية بنسبة ١٣ر٧١٪ لكـل منهما" مفيـش حـد مـن أهلى بيُيجي يزورني هنا في الجمعية ، الكل مشغول عـني حـتى أخويـا الكـبير أناني وبيكرهني"."لا أجد إلا المعاملة القاسية والسيئة ودي الـلي جعـلني أكـره أبويـا وأمـي وأنـا مبحـبش إلا أخـتى الصغيرة اللي كانت تعطف علي". "كل الناس سابوني حتى أبويا وأمي مش عايزني". " في العيد بحس بالحسـرة لمـا بشـوف الأطفـال بيلعـبوا مـع أهـاليهم في الجـناين". "أنـا بشعر دايما بالاختناق وأروح الشارع عشان المكان ضيق، وساعات كتيرة كنت بنام في الشارع أنا وأخـتي الصـغيرة". و" أنـاحتي معـنديش مكـان يكون ليه فيه أبسط حاجة، حرية الحـركة نفسـها أنـا محـروم منها ومعـنديش مكـان ليـة"، " صحيح أحنا نبقى في الشارع لكن منقدرشي نلعب بحرية لأننا دايما خيفين".

في حـين جـاء الحرمان من الأمان في المرتبة الثالثة بنسبة (١٢ر٠٠٪) "مفيش أمـان وخيفـين دايمـا مـن أي حـد يمسكنا وخصوصا أن فيه بينا الكتير اللي اتمسك واتعـامل أسـوء معامـلة عشـان كـده تلاقيـنا نجـري في الشارع من الخوف ومبنصدق بـيجي الـليل عشـان محـدش يقـدر يشـوفنا"، " إزاي نشعر بالأمان في المجتمع ده واحنا أهالينا طردونى والشرطة بتقبض عليا في أي لحظة".

أمـا الحرمان من وجود القدوة فقد جاء في المرتبة الرابعة بنسبة (١١ر٤٢٪) " أنـا معـنديش حـد غـير المدرسين اللي اتعرفت عليهم في الدار وأبويا مينفعش في أي حاجـة". " يعـني أنـا هنطـلع زي مين ياحسرة زي أبويا المكوجي ولا أخواتي اللي بتشتغل عند ميكانيكي." واحتل الحرمان من الهوية والهدف ، وكذلك الحرمان من الـلعب المرتبـتان الخامسـة والسادسـة بنسـبة مـتقاربة (١٠ر٨٥٪ و ٩ر٧١٪ عـلى التوالي.

أما عن الآثار المترتبة على هذه الأشكال المختلفة للحرمان والتي وقع ضحيتها هؤلاء الأطفال، فقد أسهمت في ظهور أنماط من السلوك الانحرافي كما يتضح من هذا الجدول:

جدول رقم (١٤)

أنواع السلوك الانحرافي لأطفال الشوارع

المتغيرات	ك	٪
التسول	٢٤	١٩ر٠٤
تعاطي المخدرات (الكله)	١٩	١٥ر٠٧
الاعتداءات الجنسية	١٠	٩ر٩٣
الاعتداءات البدنية	٢٠	١٥ر٨٦
السرقة	٢١	١٦ر٦٦
الوقوف في إشارات المرور لمسح السيارات	١٧	١٣ر٤٩
بيع المناديل الورق في الشوارع	١٥	١١ر٩٠
المجموع	١٢٦	١٠٠

تكشف البيانات الإحصائية الواردة في الجدول السابق عن وجود أنماط مختلفة للسلوك الإنحرافي يمارسها أطفال الشوارع، حيث احتل السلوك الخاص بالتسول المرتبة الأولى بنسبة ١٩ر٠٤٪ من إجمالي حالات الدراسة، وربما يرجع ذلك إلى انعدام الدخل وعدم وجود رعاية أسرية مما دفع هؤلاء الأطفال بالاتجاه إلى الشارع تحت ضغط الظروف والعوامل المختلفة التي مروا بها . بينما جاءت السرقة في المرتبة الثانية بنسبة ١٦ر٦٦٪ ، وقد أكد الأطفال أنهم قد لجأوا إلى هذا السلوك المنحرف عندما عجزوا عن الحصول على المال سواء من طرق مشروعة أو عن طريق التسول من أجل الحصول على لقمة العيش. بينما جاءت الاعتداءات البدنية في المرتبة الثالثة ١٥ر٨٦٪، تليها تعاطي المخدرات وبخاصة تعاطي (الكله) وذلك من أجل الهروب من الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه (١٥ر٠٧٪)، ثم الوقوف في إشارات المرور لمسح السيارات المارة وذلك للحصول على مورد مالي (١٣ر٤٩٪)،

وبيع بعض السلع وبخاصة مناديل الورق في الشوارع (٩٠ر١١٪) وأخيراً تأتي الاعتداءات الجنسية في المرتبة الأخيرة بنسبة (٩٣ر٩٪).

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ظهرت العديد من الآثار السلبية الأخرى المختلفة مثل انتشار الأمراض بين هؤلاء الأطفال وبخاصة الأمراض الجلدية ، هذا فضلاً عن اتجاهات هؤلاء الأطفال ونظرتهم لأنفسهم وأسرهم والمجتمع، ولا سيما النظرة العدائية والانتقامية ، وتفريطهم في الذات مقابل أي شئ مادي، مما يجعلهم من أكثر الفئات الاجتماعية تهديداً لواقع المجتمع ومستقبله.

سادساً: استخلاصات الدراسة:-

كشفت الدراسة على الصعيدين النظري والميداني عن مجموعة من النتائج الهامة نذكر منها ما يلي:

١- على الرغم من أن قضايا الطفولة تعتبر من القضايا الأساسية والمحورية التي ترتبط ببنية المجتمع وكيانه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلا أنها ظلت لفترة طويلة قضايا هامشية ، إلى أن تزايدت معدلاتها وتنامي حجمها وأفرزت العديد من المشكلات الاجتماعية التي أصبحت تمثل تهديداً وخطراً بالغاً ليس فقط على الصعيدين المحلي والقومي، ولكن أيضا على الصعيدين الإقليمي والعالمي. الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضايا والمشكلات، حيث شهدت السنوات الأخيرة إهتماماً متزايداً من قبل المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية بتلك القضايا والمشكلات لمواجهتها والحد من خطورتها. ولقد برزت مشكلة النمو المتزايد لأطفال الشوارع أو الأطفال المشردين من بين تلك المشكلات التي تعبر عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي الذي يعيش في ظله هؤلاء الأطفال والأشكال المختلفة من الحرمان التي يتعرضون لها وبخاصة في

البلدان النامية بوجه عام والمجتمع المصري بوجه خاص، وفي المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائية على وجه الخصوص.

٢- أن تشخيص الواقع الاجتماعي الراهن لأطفال الشوارع في المجتمع المصري تطلب ضرورة الإنطلاق من إطار فكري ونظري يضع تلك المشكلة في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والأيكولوجي. ومن ثم ضرورة الوعي بأن ذلك السياق يتميز بالتخلف والتبعية وعدم التجانس على كافة المستويات . ومن جانب آخر، الوعي بأن تلك المشكلة تعد مشكلة معقدة وذات أبعاد وجوانب كثيرة متداخلة ومتشابكة، كما أنها نتاج لمجموعة من العوامل والظروف البنائية التي لا يمكن عزلها عن السياق المجتمعي العام.

٣- وفيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لأطفال الشوارع، فقد كشفت التحليلات الميدانية عن مجموعة من النتائج منها: أن معظم حالات الدراسة قد جاءت في الفئة العمرية من ١٢-١٤ سنة، تليها الفئات من ١٠-١٢ سنة، و١٤-١٦ سنة وأخيراً الفئة أقل من عشر سنوات. وهذا يعني أن تلك المشكلة تظهر بوضوح في مرحلة الطفولة المبكرة وبخاصة سن عشر سنوات . وأن مرحلة الطفولة تعد من أخطر المراحل التي يتم فيها تشكيل شخصية الطفل وهويته وتطلعاته المستقبلية. كما كشفت الدراسة الميدانية أيضاً أن معظم حالات الدراسة تقيم في مدينة القاهرة حيث بلغت نسبتها (٥٢٪) بواقع (١٣) حالة من إجمالي العينة، وقد جاءت هذه الحالات من المناطق الشعبية الفقيرة والمناطق العشوائية المنتشرة على مستوى مدينة القاهرة. مما يؤكد على أن تلك المناطق تعتبر بيئات مهيأة لإفراز تلك الفئات. أما من حيث المستوى التعليمي لحالات الدراسة، فقد كشفت البيانات الميدانية أن معظم الحالات تقع في فئة يقرأ ويكتب حيث بلغت نسبتها (٤٨٪) تليها فئة أمي بنسبة (٣٦٪). الأمر الذي

يؤكد على أن ثمة علاقة وارتباطاً بين التسرب من التعليم والإنخراط في الشارع والانضمام إلى تلك الفئة. كما كشفت الدراسة أيضا عن وجود علاقة قوية بين حجم الأسرة وعدد الأبناء والضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها أسر هؤلاء الأطفال وتدني مستوياتهم المعيشية والمهنية والتعليمية وإتجاه هؤلاء الأطفال للتشرد واللجوء إلى الشارع.

٤- كشفت التحليلات الميدانية عن وجود مجموعة من العوامل والأسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة أطفال الشوارع وتزايد معدلاتها. فقد جاءت الظروف الأسرية والأوضاع الاقتصادية المتدنية والضغوط المادية التي تواجهها الأسر الفقيرة، فضلاً عن تدهور الظروف المعيشية والسكنية للأسر التي ينتمي إليها هؤلاء الأطفال وما تعكسه تلك الظروف من أشكال مختلفة للحرمان يتعرضون لها. تلك الظروف قد شكلت أحد العوامل الأساسية المسئولة عن خروج هؤلاء الأطفال للشارع واتخاذه مأوى لهم على الرغم من المخاطر المتعددة التي يتعرضون لها خلال حياتهم اليومية. ومن ثم تشكل تلك الظروف عوامل طارده لهؤلاء الأطفال تدفعهم لترك أسرهم والانضمام لتلك الفئات.

٥- وفيما يتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الأطفال، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن تباين تلك الأساليب وتنوعها حيث تراوحت ما بين (الضرب والقسوة، والتمييز بين الأبناء في المعاملة وذلك من حيث السن والنوع، والازدواجية في المعاملة من جانب الوالدين أو أي منهما، وعدم الاهتمام والرعاية بهؤلاء الأطفال، وعدم الاهتمام بهم من جانب الوالدين . بالإضافة إلى أساليب أخرى مثل استغلال الطفل مادياً وعدم الاهتمام بتعليمه وعدم شعور الطفل بأهميته في الأسرة) . ومن ثم أكدت الدراسة على أن هؤلاء الأطفال قد تعرضوا – وما يزالون يتعرضون لتلك الأساليب من جانب أسرهم وأنهم يعانون من القهر بكافة أشكاله ومستوياته: المادية

والمعنوية والعاطفية، الأمر الذي يجعلهم يفضلون حياة الشارع ويرفضون العودة إلى أسرهم بسبب تعرضهم لتلك الضغوط من جانب أفراد الأسرة والأقارب والجيران.

٦- كما تبين من التحليلات الميدانية أن المستوى التعليمي للوالدين يلعب دوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية لأطفالهم، حيث جاءت نسبة الأمية بين الآباء والأمهات مرتفعة (٦٠٪) للآباء و(٨٨٪) للأمهات ، الأمر الذي انعكس على عدم اهتمامهم بعملية التعليم بالنسبة للأبناء وبالتالي تشجيعهم في بعض الحالات إلى ترك التعليم والاشتغال في أي حرفة. ومن ثم ، فانخفاض المستوى التعليمي والوعي الثقافي والاجتماعي للوالدين قد انعكس بشكل واضح على عدم وعيهم بالأساليب السوية للتنشئة الاجتماعية، فضلاً عن نقص المعرفة باحتياجات ومطالب النمو المختلفة لدى هؤلاء الأطفال. ولذلك شكلت هذه الأساليب إحدى العوامل المسئولة عن هروب الأطفال من منازلهم واللجوء للشارع واتخاذه مأوى لهم وعدم الرغبة في العودة مرة أخرى لأسرهم. وعلى صعيد آخر، فقد كشفت البيانات والتحليلات الميدانية عن اختفاء تام للأساليب الإيجابية لعملية التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الأطفال (الحماية، العدالة، الحرية والديموقراطية، التسامح، الحب، القبول، التدليل)، وإنما جاءت كلها أساليب غير سوية تعكس الواقع الاجتماعي الفعلي الذي يعيشه هؤلاء الأطفال.

٧- أما عن الواقع الراهن للمؤسسات التعليمية وتزايد معدلات أطفال الشوارع، فقد كشفت التحليلات الميدانية أن هناك مجموعة من العوامل المسئولة عن تسرب هؤلاء الأطفال من التعليم، تلك العوامل تعكس مستوى التدهور الذي تعاني منه تلك المؤسسات على المستويين الكمي والنوعي من ناحية، وتؤكد على إخفاق النظام التعليمي وسياساته المختلفة كأحد العوامل المسئولة عن تزايد تلك المشكلة. وقد جاءت استجابات الأطفال متمركزة حول عدد من

العوامل منها: الظروف المادية للأسرة، عدم رغبة الأسرة والأقارب في مواصلة الأبناء تعليمهم وانخفاض قيمة التعليم لديهم، وإهمال المدرسة والمدرسين وعدم الرقابة والمتابعة لسلوك الأطفال. وأساليب العنف والقسوة التي يتبعها المدرسون، بعد المدارس عن السكن، كثرة أعداد التلاميذ داخل الفصول ورفاق السوء، وتدهور مستوى المباني والمرافق المدرسية، وإنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.. وغيرها من العوامل الأخرى. وأن هذه العوامل جميعها مسئولة عن تسرب هؤلاء الأطفال من التعليم في مرحلة مبكرة. وهي عوامل لا ترتبط فقط بواقع المؤسسات التعليمية وإنما ترتبط كذلك بالأوضاع الأسرية المادية والثقافية والبيئية، فضلاً عن الظروف السكنية وأساليب التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يؤكد على أن العلاقة بين المدرسة والأسرة هي علاقة تفاعلية وأن كل منهما ليس منفصلاً أو منعزلاً عن الآخر.

٨- كما أوضحت الدراسة أيضاً أن ثمة قصوراً واضحاً في دور أجهزة الإعلام وبخاصة التليفزيون من خلال البرامج المختلفة التي يقدمها ، والبرامج التي يفضل هؤلاء الأطفال مشاهدتها والتي كانت عاملاً أساسياً ودافعاً قوياً لخروجهم للشارع. حيث تبين أن الصورة التي تتم بها تلك البرامج ومنها الإعلانات على سبيل المثال تؤدي إلى استفزاز الأطفال وإثارة النزعات العدائية لديهم مما ينمي لديهم القيم السلبية ومشاعر الحقد والتمرد. وأن صورة الطفل التي تقدمها الإعلانات التليفزيونية والبرامج الأخرى تدعم وتعمق الفروق والتناقضات الطبقية بما تنطوي عليه من تحيز واضح لفئة معينة من الأطفال وبخاصة الأطفال الأغنياء الذين يعيشون في ظروف مادية واقتصادية وثقافية وبيئية تختلف إختلافاً جذرياً عن تلك الظروف التي يعيشها الأطفال سواء في المجتمعات الريفية أو في المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائية بوجه عام، والظروف الواقعية لأطفال الشوارع على وجه الخصوص. وأن هذه البرامج لا تعبر عن الاحتياجات الفعلية لهؤلاء

الأطفال، كما أنها لا تؤدي إلى تنمية قدراتهم وتفكيرهم بقدر ما تدعم وتنمي مشاعر الحقد والقيم والاتجاهات العدائية لديهم ، ليس فقط تجاه أطفال الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية التي تعبر تلك البرامج عن احتياجاتهم ورغباتهم، ولكن أيضاً مشاعر الحقد والعدوان تجاه المجتمع بشكل عام. ومن ثم تعكس تلك القيم السلبية التي إكتسبها هؤلاء الأطفال من تلك البرامج التليفزيونية المختلفة التي يفضلون مشاهدتها آثارها على شخصياتهم واتجاهاتهم وتطلعاتهم من ناحية، كما أنها تنمي لديهم مشاعر الإحباط والحقد والاضطهاد والنقمة على الآخرين وعلى المجتمع برمته من ناحية أخرى. فضلاً عن أن تلك الضغوط يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تحويل هؤلاء الأطفال إلى منحرفين وفئة يمكن استغلالها في أعمال تخريبية مختلفة داخل المجتمع.

٩- لقد كشفت التحليلات الكمية والكيفية عن حقيقة أساسية تتمثل في أن مشكلة أطفال الشوارع شأنها شأن المشكلات الاجتماعية الأخرى التي تزايدت معدلاتها بشكل واضح على صعيد المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة هي نتاج لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة تعكس الواقع الاجتماعي الفعلي الذي يعيشه هؤلاء الأطفال. وأنه لا يمكننا فصل تلك العوامل أو تجزئتها ، حيث تشكل في مجموعها السياق الاجتماعي العام الذي يكون منظومة الفكر والواقع والاتجاهات لدى هؤلاء الأطفال. ومن ثم يصبح من الصعوبة تحليل الأوضاع الأسرية بأبعادها المختلفة والأساليب المتنوعة والمتباينة للتنشئة الاجتماعية التي تعرض لها هؤلاء الأطفال بمعزل عن الواقع الراهن للمؤسسات التعليمية بكل ما تتضمنه من نظم وأساليب تربوية أسهمت في خلق وتدعيم تلك المشكلة. ومن جانب آخر، لا يمكننا أن نعزل تلك المؤسسات (الأسرة والمدرسة) عن المؤسسات الإعلامية

وبخاصة التليفزيون، حيث أسهمت تلك العوامل جميعها بدرجات متفاوته في خلق تلك المشكلة وتنامي معدلاتها.

١٠- ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضاً أن هناك أشكالاً مختلفة للحرمان يعاني منها هؤلاء الأطفال منها: الحرمان من التغذية، والحرمان من الحب والحرمان من الحيز والمكان الذي يساعده على الحركة، والحرمان من اللعب، والحرمان من الحب والعطف والحنان، وعدم وجود القدوة، فضلاً عن الحرمان من الإحساس بالأمان وعدم وجود هوية وهدف. بمعنى آخر " الحرمان من الطفولة " بكل ما تعنيه من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وعاطفية وعقلية وجسدية.. إلخ.

١١- أن أشكال الحرمان المختلفة التي يعاني منها هؤلاء الأطفال قد أسهمت في ظهور العديد من الانحرافات الخلقية والسلوكية بينهم منها: التسول، والسرقة، والاعتداءات البدنية وممارسة بعض الأعمال الهامشية (البيع في الطرقات وإشارات المرور)، فضلاً عن الاعتداءات الجنسية وتعاطي أنواع من المخدرات(الكلة). وقد جاءت هذه الإنحرافات بنسب مختلفة تعكس الظروف والأوضاع المتدنية التي أفرزت هؤلاء الأطفال.

سابعاً: أطفال الشوارع وتحديات المستقبل: رؤية استشرافية

لا شك أن التحولات التي يشهدها العالم المعاصر في ظل العولمة Globalization والهيمنة المطلقة للنظام الرأسمالي العالمي على كافة الأصعدة والمستويات سوف تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الداخلية للبلدان النامية بعامة والمجتمع المصري بخاصة. كما تنعكس أيضاً بصورة أو بأخرى على أوضاع الطفولة ومشكلاتها في تلك المجتمعات والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يعيشه أطفال الشوارع على وجه الخصوص. ومن ثم لا ينبغي فهم تأثيرات العولمة من خلال التركيز على أحد أبعادها وأهدافها وتجاهل الأبعاد والأهداف الأخرى. فهي ظاهرة جديدة وآلية حديثة تستخدمها القوى الرأسمالية العالمية (أمريكا وأوروبا الغربية) من

أجـل فرض هيمنتها وسيطرتها الاقتصادية والسياسية والثقافية على كافة المجتمعات وبخاصـة في ظـل تـراجع وانهيـار المعسـكر الاشتراكي في بداية التسعينيات من القرن العشرين. وفي ظل تلك التطورات فإن ثمة تساؤلات هامة تفرض نفسها مؤداها:

١- مـا هـي السياسـات الـتي تتبعها القوى الرأسمالية العالمية من أجل فرض سيطرتها وهيمنـتها الاقتصـادية والـثقافية والتكـنولوجية خـلال المراحل القادمة؟

٢- مـا هـو موقـع البـلدان الـنامية على الخريطة العالمية في ظل تلك الظروف والتطورات؟

٣- مـا هـو الـدور المرتقب من الدول والنظم السياسية لمواجهة تلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؟

٤- مـا هـي الآثـار المختلفة التي تعكسها تلك التطورات العالمية على الأوضاع الداخلية للبلدان النامية بعامة والمجتمع المصري بخاصة؟

٥- مـا هـي الإجـراءات والسياسـات الـتي يمكن أن تتبناها الحكومة المصرية والمؤسسـات الأهـلية لمواجهـة مشـكلات الطفولـة بعامـة وأطفـال الشوارع بخاصة؟

فعـلى الصـعيد الإقتصـادي، تهـدف العولمة الاقتصادية إلى إنتقال مركز القرار الاقتصـادي مـن الجـانب الوطـني إلى العـالمي ومـن الشـركات الوطـنية إلى الشـركات المـتعددة الجنسـيات والعابـرة لـلحدود ومـن مؤسسـات الدولـة إلى المؤسسـات الماليـة العالميـة الكـبرى. ويعتـبر نمـو حجـم التجارة وتـنوعها وانـتقال رؤوس الأمـوال عبر الحـدود والنشـاط المـتزايد المتنامي لهذه الشركات من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، فضلاً عن مجالات أخرى كتحرير التجارة والليبرالية الاقتصادية بمضامينها المختلفة.

وعـلى الصـعيد السياسـي، فقـد ارتـبط تحريـر الأسـواق في ظـل العولمة بمبدأ تقـليص دور الدولـة في الاقتصاد من خلال أدوات وأساليب متعددة منها: الخصخصة وتخفيـف العـبء عـلى رأس المـال لتشجيع الاستثمار والانتقال عبر الحدود. ومن ثم

فإن تلك السياسات والتوجهات تعد وسيلة لانتقاص من السيادة الوطنية باعتبار أن آلياتها وأنظمتها تحد من مرونة القرار الاقتصادي الوطني الذي يجب في ظلها أن ينسجم مع مبادئ الحرية التجارية وفتح السوق وعالمية رأس المال مما يؤثر سلباً على برامج التنمية في الدول النامية. ولا شك أن تلك السياسات العالمية المفروضة تؤدي إلى تغييرات في هيكل الإيرادات والإنفاق الحكوميان وستكون الخيارات المتاحة أمام صانعي القرار المالي والاقتصادي مختلفة في ظل العولمة عن تلك التي كانت متاحة خلال السنوات السابقة. أي أن دور الدولة في الاقتصاد لن ينتهي بل سوف يعاد تعريفه وتختلف محدداته وأدواته. وهذا هو التحدي الرئيسي للعولمة بالنسبة للدول النامية وأنظمتها السياسية.

وعلى الصعيد الثقافي، يمكننا القول أن التطور السريع الكمي والنوعي في وسائل الإعلام (القنوات الفضائية والأقمار الصناعية وتكنولوجيا المعلومات) أدت إلى تغيرات واضحة المعالم ومترامية الأطراف على الصعيد الثقافي ليس فقط على المستوى العالمي ولكن أيضاً علىمستوى البلدان النامية. بحيث أصبح العالم منفتحاً على بعضه من هذه الناحية. ولم تعد الحدود السياسية أو أساليب الحماية والرقابة قادرة على منع هذا الاختراق الإعلامي المباشر. الأمر الذي يؤكد على أن العولمة لها جوانب وأبعاد متنوعة ومتشابكة وأنه من الصعوبة الحديث عن الجانب المادي والاقتصادي للعولمة بمعزل عن جوانبها وأبعادها الأخرى السياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية، فضلاً عن جوانبها الاجتماعية.

ومن جانب آخر، لم تعد الأساليب التقليدية ذات أهمية بالنسبة للعولمة الثقافية (أي الاعتماد على الكلمة المكتوبة)، وإنما أصبح الاعتماد الآن بشكل مكثف على التقنيات الحديثة التي تتمثل في الصوت والصورة أي الكلمة المرئية والمسموعة. ومن ثم أصبح التليفزيون يشكل عنصراً فعالاً في عمليات النقل والانتشار الثقافي على المستوى العالمي وذلك لتجاوزه لحدود والزمان والمكان من جانب، ولحدود الأمية التي ترتفع معدلاتها في البلدان النامية من جانب آخر. غير أن سؤالاً هاماً يطرح

نفسه مؤداه: ما مدى تأثير التليفزيون في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية في البلدان النامية في ظل هذه التطورات الثقافية العالمية والتحديات التي تفرضها العولمة الثقافية؟ وما هو الدور الذي ينبغي أن تلعبه تلك المؤسسة على الصعيد المحلي في تشكيل الوعي الثقافي والاجتماعي بالشكل والأسلوب الذي يتناسب ومواجهة تلك التحديات؟

غير أن التركيز على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية للعولمة ليس معناه إغفال البعد الاجتماعي، فالتغيرات الاقتصادية والثقافية السريعة والمتلاحقة سوف تنعكس دون شك على الواقع الاجتماعي للمجتمعات المستقبلة للعولمة، ليس فقط على مستوى القيم الاجتماعية وتغير أنماط وأساليب الحياة، ولكن أيضاً على مستوى العلاقات الاجتماعية وعملية التنشئة الاجتماعية والمؤسسات المختلفة التي تتولى تلك العملية وبخاصة الأسرة. فإذا كانت الأدوار التقليدية للأسرة في البلدان النامية والمجتمعات العربية بعامة، والمجتمع المصري على وجه الخصوص قد تراجعت خلال السنوات الماضية وبخاصة في ظل عمليات التحضر السريع، وتطور الأجهزة التعليمية والإعلامية وغيرها، فإن التطورات المتلاحقة والسريعة التي تمر بها تلك المجتمعات الآن سوف تعكس تراجعاً أكثر وضوحاً وأكثر قوة خلال السنوات القادمة. ومن ثم فالأمر يتطلب ضرورة المراجعة والاهتمام بتحسين أوضاع الأسرة المصرية وبخاصة الأسر الفقيرة ورفع مستوى وعيها الثقافي والاجتماعي لتحسين أدائها وأدوارها في عملية التنشئة الاجتماعية لإعداد جيل من الأبناء تتوافر لديهم المقومات التي تمكنهم من التعامل مع تلك التحديات بفعالية.

ومن جانب أخر، فإنه لا يمكننا بحال من الأحوال الفصل بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية للعولمة وجوانبها الاجتماعية، فلاشك أن تلك التغيرات سوف تعكس آثاراً عديدة على مستوى البنى الاجتماعية لتلك البلدان المستقبلة للعولمة. فحرية التجارة وتبادل السلع وفتح الأسواق وتزايد المنافسة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسية وسيطرتها على الاقتصاد العالمي من ناحية وتراجع دور

الدولة في دعم المشروعات الاقتصادية المحلية من ناحية أخرى، يتوقع معه تراجع دور المؤسسات الإنتاجية المحلية بسبب الضغوط والتحديات التي ستواجهها في ظل التطورات العالمية والتي من أهمها: الجودة في الإنتاج وأن تتناسب أسعار تلك المنتجات مع القوة الشرائية في الداخل، والمنافسة في الأسواق الخارجية في الخارج على الصعيدين: الإقليمي والعالمي. ففي ظل تلك الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية المتغيرة من التوقع أن تتزايد المشكلات الاجتماعية ومن أهمها : البطالة والجريمة والسلوك الانحرافي، والفقر، الأمر الذي ينعكس دون شك على الأوضاع السياسية والأمنية.

وبناءً على ذلك ، إذا كان أطفال الشوارع أو الأطفال المشردون هم نتاجاً للظروف الأسرية المتدنية، إلى جانب العوامل والظروف الأخرى المجتمعية، فمن المتوقع في ظل تلك التغيرات البنائية السريعة والمتلاحقة أن تتزايد معدلات الفقر (الريفي والحضري) ومن ثم تتزايد نسبة الأسر الفقيرة وتزداد أوضاعها سوءاً، الأمر الذي يعكس آثاراً سلبية على عملية التنشئة الاجتماعية وعلى واقع الأسرة المصرية بعامة والأسر الفقيرة بخاصة مما يؤدي في النهاية إلى تزايد معدلات الإنحراف والجريمة والتشرد ليس فقط بين الأطفال، ولكن أيضاً بين الشباب بوجه عام. مما يجعل تلك المشكلات وكيفية مواجهتها والتصدي لها من أهم التحديات التي ستواجهها حكومات البلدان النامية والعربية بعامة، والحكومة المصرية بخاصة خلال السنوات القادمة.

وانطلاقاً من تلك الرؤية الموجزة للتطورات والتغيرات التي يشهدها المجتمع المصري كجزء من سياق إقليمي واسع يتمثل في العالم العربي والبلدان النامية، والتأثيرات المختلفة التي يتعرض لها خلال المرحلة الراهنة والمراحل القادمة في ظل تطورات النظام الرأسمالي العالمي وآلياته الجديدة التي تتمثل في العولمة بأبعادها المختلفة، يبقى الحديث عن واقع ومستقبل الطفولة ومشكلاتها المتعددة، وأطفال الشوارع بوجه خاص في ظل تلك التطورات . هذه النظرة المستقبلية تتطلب منا وضع

مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تفيد في مواجهة تلك المشكلة خلال السنوات القادمة والحد من خطورتها وبخاصة إذا ما ترجمت هذه التوصيات إلى خطط وبرامج عملية يتم تنفيذها من قبل الهيئات المسئولة عن رعاية الطفولة وأطفال الشوارع.

ولذلك يمكننا القول أنه طالما أن عوامل وأسباب مشكلة أطفال الشوارع متعددة ومتشابكة ومتداخلة تعكس واقعاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً متخلفاً ، فإن التوصيات التي نقدمها في هذا المجال نسعى إلى أن تتضمن المحاور والأبعاد المختلفة للمشكلة حتى تتسق ورؤيتنا الشمولية للمشكلة من جانب، ونتائج دراستنا الميدانية من جانب آخر.

توصيات الدراسة:

١- ضرورة أن يحتل البعد الاجتماعي في التنمية أهمية خاصة ، ومن ثم ينبغي أن تكون هناك سياسات واضحة ومحددة في مجال الطفولة على أن تشارك في تنفيذها كافة الأجهزة والمؤسسات العاملة في مجال الطفولة بعامة، وأطفال الشوارع بخاصة على الصعيدين الحكومي والأهلي.

٢- ينبغي إعادة النظر في قانون تشرد الأحداث، وأن يأخذ في الاعتبار التحولات الجديدة التي يمر بها مجتمعنا المصري على المستويين المحلي والقومي . تلك التحولات التي أفرزت أطفال الشوارع والتي أسهمت بشكل واضح في تزايد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة.

٣- ضرورة إعادة النظر في دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتنمية وتطوير تلك المؤسسات بحيث لا تصبح فقط مجرد أماكن لإيواء هؤلاء الأطفال المشردين الذين اعتادوا لفترات طويلة على حياة الشارع. ومن ثم تجميع هؤلاء الأطفال تحت إشراف ورقابة هيئات قومية تضم وزارات مختلفة تهدف إلى تنمية مقدراتهم والاستفادة منهم وتحويلهم إلى فئات منتجة بدلاً من تعرضهم

للانخـراط في عصابات المخدرات وجماعات العنف وما يمثله ذلك من خطورة أمنية وسياسية على المجتمع. وضمان عدم العودة للشارع مرة أخرى.

٤- ينـبغي التوسـع في مشـروعات رعايـة أطفـال الشـوارع وذلـك مـن أجـل تغيير الأوضـاع الماديـة والاقتصـادية والسلوكية والنفسية لهؤلاء الأطفال والعمل على إعـادة تكيفهـم في المجـتمع والاسـتفادة مـنهم وذلـك مـن خـلال إعداد برامج متكاملة لمواجهة تلك الاحتياجات وإشباعها.

٥- إن مواجهــة المشـكلات المعقـدة والمتداخـلة الـتي تعكـس الواقـع الاجـتماعي لـلطفولة في المجـتمع المصـري، وكذلـك الظـروف البـنائية التي أفرزت أطفال الشـوارع والأطفـال المشـردين لا ينبغي أن تتم في غياب دور الدولة وبخاصة في مجـال تقديـم الخدمـات المختـلفة لهـؤلاء الأطفـال الذيـن يعانون من الأشكال المختـلفة لـلحرمان وبخاصـة في ظل السياسات والتوجهات القائمة الآن والتي تنطـلق مـن الخصخصة والتكيف الهيكلي والتحول الرأسمالي، وهي توجهات تدعـم التراجـع التدريجي للدولة على كافة الأصعدة والمستويات. وفي ظل هذه الظـروف، فـإن الأمر يتطلب أيضاً تعظيم دور المنظمات الأهلية (أو الجمعيات غـير الحكوميـة) لتقديم بعض الخدمات والقيام بأدوار هامة لمواجهة مشكلات هـؤلاء الأطفـال. وهـي الأدوار الـتي مـن المفـترض أن تقـوم بهـا المؤسسـات الحكوميـة الـرسمية. وعـلى صعيد آخر، إذا كانت الجمعيات الأهلية (جمعية قـرية الأمـل) على سبيل المثال قد قامت بدور واضح – وما تزال – تقوم بهذا الـدور في مجال رعاية أطفال الشوارع وتقديم الخدمات المختلفة لهم، فإن ذلك لا يعني إغفال الدور الذي يجب أن تقوم به الأجهزة المختلفة للدولة وبخاصة تلك الأجهزة القائمة على رعاية الطفولة.

٦- ينـبغي ضـرورة إعـادة الـنظر في السياسات الخاصة بتقديم الخدمات بصورتها الراهـنة والـتي تركز على المناطق الحضرية الراقية في مقابل قصورها في المناطق الحضـرية الفقـيرة والعشـوائية، نـاهيك عـن قصـورها الواضـح أيضا في المناطق

الريفية بصفة عامة. الأمر الذي يعكس فروقاً وتناقضات أيكولوجية واضحة على مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي لهؤلاء الأطفال الذين ينتمون إلى تلك البيئات المتباينة. ومن ثم يجب التخلي عن سياسات التحيز الحضري والمركزية الحضرية في تقديم تلك الخدمات والتي تعكس آثاراً سلبية متعددة على الواقع الاجتماعي الراهن لهؤلاء الأطفال، وأن استمرارها بهذا الشكل يمكن أن يؤثر بشكل سلبي أيضاً خلال السنوات القادمة الأمر الذي يزيد من خطورة المشكلة.

٧- الدعوة إلى تكثيف الجهود من قبل المتخصصين ومراكز البحوث لإجراء المزيد من البحوث والدراسات الميدانية للكشف عن الواقع الراهن للمشكلة وذلك من خلال المسح الاجتماعي لقطاع كبير من أطفال الشوارع من أجل بناء قاعدة معلومات يمكن أن تمثل إطاراً لسياسة واستيراتيجية فعالة وعملية لمواجهة تلك المشكلة مستقبلاً.

٨- ضرورة أن تتضمن السياسات والبرامج في كل الوزارات مشكلة الطفولة بعامة وأطفال الشوارع تحديداً وأن يتم التنسيق بين تلك الوزارات والهيئات لمواجهة المشكلة والحد من تزايد معدلاتها.

٩- العمل على تغيير النظرة إلى طفل الشارع واعتباره مواطناً فعالاً وصالحاً، ومن ثم إعادة دمجه في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير صورة الطفل لذاته ويعيد إليه ثقته بنفسه. والتخفيف من نظرته العدائية للآخرين وللمجتمع.

١٠- إن إعداد أسرة قادرة على تبني أساليب سوية وخلاقة في مجال التنشئة الاجتماعية يتطلب ضرورة تحسين الأوضاع الأسرية على كافة الأصعدة : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكنية بالشكل الذي يسمح بتكوين أسر مؤهلة لأن تقوم بهذه المهمة والوظيفة الاجتماعية الأساسية المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والمساهمة في خلق جيل من الأطفال يستطيع التعامل مع تلك

المعطيات الجديدة بفعالية من ناحية، وإعادة إنتاج المجتمع بصورة أكثر تقدماً من ناحية أخرى.

١١- أن الحديث عن أطفال الشوارع ومواجهة تلك المشكلة يتطلب مراجعة موضوعية للسياسات التعليمية القائمة بكل أبعادها. كما أن تحليل وتقييم تلك السياسات يتطلب مراعاة تمثيل كافة المصالح بحيث لا تعلو مصلحة فئة على فئة أخرى، وأن تكون الأولوية للفئات الفقيرة التي تحتاج إلى الدعم والمساندة.

١٢- لا شك أن مواجهة مشكلة تسرب الأطفال من التعليم والتي تعتبر إحدى العوامل الأساسية المسئولة عن تزايد معدلات أطفال الشوارع وبخاصة في السنوات الأخيرة يتطلب ضرورة تطوير النظام التعليمي على المستويين: الكمي والكيفي . **فعلى المستوى الكمي**، يجب التوسع في طاقة المدارس وقدراتها الاستيعابية وبخاصة في مراحل التعليم الأساسي. ويتطلب تحقيق ذلك تكثيف الجهود الحكومية والأهلية بصورة أو بأخرى لوضع حلول لتلك المشكلة. فضلاً عن ضرورة توفير الأعداد المناسبة للمدارس والتي تتلاءم وظاهرة النمو السكاني المتزايد، على أن يكون هذا الاهتمام متحرراً من التحيزات والتمايزات الطبقية والايكولوجية.

وعلى **المستوى الكيفي**، فإن المسألة تتطلب تطويراً نوعياً للمناهج والمقررات الدراسية والتي تعتمد في صورتها الحالية على الحفظ والتلقين واستبدالها بمقررات تساعد على تنمية القدرات الابتكارية والابداعية والعقلية للطفل. فضلاً عن الاهتمام بتعليم الأطفال مهارات البحث واستخدام التكنولوجيا التعليمية الجديدة وذلك لإكسابهم بعض المهارات والقدرات العلمية والعملية. ولا ينبغي أن يقتصر هذا الاهتمام فقط على المدارس الخاصة دون المدارس الحكومية وذلك للتقليل من حدة الفروق والتناقضات الاجتماعية والطبقية والايكولوجية. وعلى صعيد آخر لابد وأن تمثل السياسة الاجتماعية

جزءاً هاماً من السياسة التعليمية وذلك لحماية الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة سواء في المناطق الريفية أو في المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائية.

١٣- ضرورة وضع سياسة تهدف إلى تطوير الإعلام الموجه للأطفال وبخاصة الارتقاء ببرامج الأطفال المقدمة من خلال التليفزيون والتي تهدف في الواقع الحالي فقط تقديم التسلية بأسلوب قد يبعث إلى الملل، والاتجاه إلى تنمية القدرات والمهارات لدى الأطفال بصورة تتناسب والتحديات المستقبلية وتمكنهم من التعامل بشكل أكثر إيجابية مع المعطيات الجديدة.

١٤- ضرورة أن تتضمن السياسة الإعلامية تقديم برامج تثقيفية من خلال التليفزيون لتوعية الآباء والأمهات وتهيئتهم للقيام بدورهم في عملية التنشئة الاجتماعية والأساليب السوية التي يجب أن يمارسونها في تربية أبنائهم. وذلك من أجل إعداد جيل من الأطفال لديه القدرة على تحمل المسئولية وعلى وعي ثقافي واجتماعي بالتطورات المحيطة على الصعيدين :المحلي والعالمي.

١٥- وفيما يتعلق بتنمية الوعي الثقافي للطفل ، ينبغي إدراك العلاقة الوثيقة بين الثقافة والتربية والنمو والتعليم والمرحلة العمرية للطفل، ونوعية الزاد الثقافي المناسب للطفل (الأدب، القصص ، الحكايات، البرامج والأفلام).

١٦- العمل على تنمية الفكر الإبداعي والابتكاري للطفل كهدف استراتيجي لأي تنشئة ثقافية. ومن ثم ضرورة تنسيق الجهود بين المؤسسات المختلفة العاملة في هذا الميدان وأن تتجاوز التناقضات التي قد تظهر في مضمون الثقافة الموجهة للأطفال.

١٧- التأهيل الثقافي للآباء أنفسهم بما يؤهلهم لأن يكونوا مصدراً للثقافة الملائمة للعصر.

وأخيراً ، فإننا نعتقد أن ترجمة هذه التوصيات إلى برامج وخطط وسياسات عملية سواء على المدى القريب أو البعيد يمكن أن يسهم في مواجهة النمو المتزايد

لأطفال الشوارع أو لأطفال المشردين ومن ثم الحد من خطورة تلك المشكلة على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، والاستفادة من هذه الطاقات البشرية مستقبلاً وتحويلها من قوى مستهلكة وعالة على الاقتصاد القومي إلى قوى فعالة ومنتجة.

المراجع والهوامش

(١)مريم حسن الخليفة، حقوق الطفل العربي بين النظرية والتطبيق، مجلة الطفولة العربية، العدد ٢٢، الكويت، أبريل ١٩٩٠، ص ص ٥ ـ٦.

(٢)اليونيسيف، الأطفال أولاً: الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل (كما أقرها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل)، نيويورك، ١٩٩٠.

(٣)أحمد عبد الله، خدمات رعاية الطفل في اليابان، مجلة الطفولة العربية، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت، أكتوبر ١٩٨٨. ص ص ١٠-١١.

(٤)اليونيسكو، نحو خريطة قومية لثقافة الطفل العربي، تونس، ١٩٩٤.

(٥)محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعي للطفل المصري، تحليل نقدي ورؤى مستقبلية، رئاسة مجلس الوزراء، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص : ٧ ـ ٨.

(٦)أحمد عبد الله ، دعوة للتحالف من أجل الطفولة، مجلة الطفولة العربية، العدد ١٦، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٨، ص١٣.

(٧) أنظر:

- حسن الإبراهيم، موقع الطفل على خارطة التنمية الاجتماعية في العالم العربي، مجلة الطفولة العربية، العدد ١٨، الكويت، أبريل ١٩٨٩، ص ص ٢ ـ٣.
- مريم حسن الخليفة، حقوق الطفل العربي بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق، ص٨

(٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مراجعة استيراتيجية تطوير التربية العربية، تونس، ١٩٩٥. ص٧٣ وما بعدها.

(٩) عبد الفتاح عبد النبي وآخرون، الأحداث المعرضون للإنحراف في مصر، قراءة إحصائية اجتماعية، المجلة الجنائية القومية، المجلد ٣٧، العدد ٣، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٤، ص ص ١١١ - ١١٢.

(١٠) محمود عودة، مكون الطفولة والأمومة في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الواقع الاجتماعي (٩٦/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢)، رئاسة مجلس الوزراء، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٦.

(١١) عبد الفتاح إبراهيم عبد النبي، التناول الإعلامي لمشكلة الطفولة المشردة في مصر، أطفال في خطر، المؤتمر العلمي الثاني لمعهد الدراسات العليا للطفولة ٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٩٤، ص٥٦٥.

(١٢)عبد الفتاح عبد النبي وآخرون، الأحداث المعرضون للانحراف في مصر، مصدر سابق، ص ص ١١٨ - ١١٩.

(13) See:

- Walters and Carl M. Briggs, "The Family Economy, Evidence from the Early Twentieth – Century south, American Sociological Review, Vol, 58, N.2 (April 1993. p. 178).
- Report of the 11,5 Director General, Geneva, 1982, p,12.
- White, Child labour Dilermman for goverments and activities in Alumni magazine, institute of social affect, Netherlands, V.2, 1994, p.7.
- The Institution of child labour in pakistan – Discovering the Working child, its abegining, UNICEFF,1990.

(١٤)أنظر:

- أحمد زكي صالح، علم النفس التربوي، ط١١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٦٨.
- المعجم الوسيط، ط١، مجمع اللغة العربية، ١٩٦٠، ص١٨١.
- Fredrick. E& Gerald. H., The Child and Society, New York, Random House, 1977, p.20.

(١٥) قدري حفني، حول الطفولة والمستقبل، المؤتمر العلمي الخامس (الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي): الواقع والمستقبل، الجزء الأول، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، أبريل ١٩٩٢، ص ص ١٥٩ - ١٦٠.

(١٦)أنظر:

- رئاسة مجلس الوزراء، المجلس القومي للطفولة والأمومة، الطفل - الشارع - العمل، تقرير الندوة المصرية الفرنسية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٨٢،ص ١٢٤.
- عبد الفتاح عبد النبي وآخرون، الأحداث المعرضون للإنحراف في مصر: قراءة إحصائية اجتماعية، مصدر سابق، ص١١٣.

(١٧)جمعية قرية الأمل، مدخل لحل مشكلة أطفال الشوارع في مصر، منشورات الجمعية.

(١٨)بثينة كامل، أحمد عبد الله، أطفال الشوارع يتكلمون ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، كراسات الجيل، العدد٤، القاهرة، ١٩٩٥.

(١٩)عبد الفتاح إبراهيم عبد النبي، التناول الإعلامي لشكلة الطفولة المشردة في مصر، مصدر سابق، ص ص ٥٧٤ - ٥٧٥.

(٢٠)أنظر:

- الحسانين اسماعيل طمان، دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفل في جمهورية مصر العربية، المؤتمر السنوي الثاني للطفل المصري، مركز دراسات الطفولة ، جامعة عين شمس، ٢٥ - ٢٨ مارس١٩٨٩، المجلد الثاني ، ص ص١٣ - ١٧.
- ممدوح الصدفي وسالم هيكل، تربية الطفل المصري بين ممارسات الواقع وطموحات المستقبل، المؤتمر السنوي الأول للطفل المصري،

مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، ١٩ - ٢٢ مارس ١٩٨٨، المجلد الثاني، ص ص ٢٧ - ٢٩.

(٢١)عادل عازر وناهد رمزي، عمالة الأطفال في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٣١ - ٤٥.

(22) Walters and Carl M. Briggs, "The Family Economy, child labor and schooling, Evidence from the Early Twentieth – Century South, op,cit, p.164

(٢٣) محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعي للطفل المصري: تحليل نقدي ورؤى مستقبلية، مصدر سابق، ص ص ١٣ - ١٤.

(٢٤) فاطمه يوسف القليني، دور وسائل الإعلام في تدعيم القيم لدى الطفل المصري، في: علياء شكري (اشراف)، الأسرة والطفولة: دراسات اجتماعية وانثروبولوجية، ط١، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ب . ت، ص٣٣٥.

(٢٥) سامية عبد الرحمن، أثر العلاقات النفسية داخل الأسرة على تنشئة الطفل، ندوة دور الأم في تنشئة الطفل، ١٦ - ١٧ مارس ١٩٨٨، وزارة الشؤون الاجتماعية، دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ١٠٣ - ١٠٦.

(٢٦)أنظر:

- محمد مصطفى مياسا، الاتجاهات الوالدية في التنشئة وارتباطها بشخصية الأبناء في المستويات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٩، ص ص ٢٣٩ - ٢٤١.

(٢٧)محمـود السيد أبو النيل، علم النفس الاجتماعي، دراسات عربية وعالمية، ج٢ ، دار النهضـة العـربية ، بـيروت، ١٩٨٥، ص ص ٢١٧ - ٢٢٤.

(٢٨)ممدوحـة محمـد سلامة، أسـاليب التنشـئة وعلاقاتهـا بالمشـكلات النفسية في مرحـلة الطفولـة الوسـطى، رسـالة دكـتوراة، معهـد الدراسات العـليا لـلطفولة، جامعـة عين شمس، ١٩٨٤، ص ص ٣٢١ - ٣٢٩.

(٢٩)خـلدون الـنقيب، الطفولـة والتنشـئة بـين عـلم الاجـتماع وعلم النفس ، مجلة الطفولة العربية، ص ٨

(٣٠)حسـين الـرفاعي، الوقايـة مـن انحـراف الأحـداث، مـبادئ الـرياض التوجيهية،مجـلة الفكـر الشـرطي، الشـارقة، المجـلد الأول، العـدد الثاني، أكتوبر ١٩٩٢، ص١٣٩.

(٣١) نـاهد رمـزي، معـايير نمو طفـل مـا قـبل المدرسـة (مـلخص الدراسة)، رئاسة مجـلس الـوزراء، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة ، ١٩٩٤، ص١٠.

(٣٢) خديجـة زعـزع، رؤيـة المجـلس العـربي لـلطفولة والتـنمية لمشـكلات الطفولة المحـرومة في القاهـرة، المجـلس القومـي للطفولة والأمومة، تقرير الندوة المصرية الفرنسية: الطفل، الشارع العمل، القاهرة ١٩٩٥، ص٣٨.

(٣٣)أنظر:

- المجـلس العـربي للطفولة والتنمية، خطة عمل ووثيقة مشاريع، الطفولة العـربية، الجمعيـة الكويـتية لـتقدم الطفولة العربية ، العدد ١٤، مارس ١٩٨٨.

- حسـن الإبـراهيم، كتابـنا السـنوي الخـامس، الأطفـال وقضـية العـدل التربـوي، الطفولـة العـربية، الجمعيـة الكويـتية لتقدم الطفولة العربية، المجلد ١٦، أكتوبر ١٩٨٨، ص ص ٢ - ٣.
- منير بشـور، تكـافؤ الفرص التعليمية في البلاد العربية، المصدر السابق، ص ص ٦-٧.
- L.P. Peter, Relationship between home environments and Academic achievement among Italian Canadian Pre- school Children in Toronto, Diss Abs. Int., 54, 9A, 3380.

(34) See:

- -R. Rosenthal D-1 Vandell, Quality of care at school Aged child-care programs: Regulatable features, observed expeiences, child perspectives and parent perspectives, child development, V. 67, No5, 1996, pp. 24-34.
- Walters and David R. James, " Schooling for some: child labor and school Enrollment of black and white children in the Early Twentieth – Century south, American Sociological Review. Vol 57, N.5 (October 1992), p 639.

(35) See:

-Kelly, J.F. Morisset, C.E, Barnard K. E, Patterson, D.L. "Risky beginning: Low maternal Intelligence as risk factor for children's intellectual development. Infants and young children, 8, 11, 1996. p. 23.

- Luster, T, Mcadoo - H.P. " Factors related to the achievement and adjustment of young African American Children, Child Development, 65, 1994, pp. 1080 – 1094.
- Anglum, B.S, Bell, M.L. & Roubindk, D.L. "Prediction of elementary student reading . achievement from specific home Environment Variables. Reading Improvement, 27, 3, 1990. pp. 173-184
- Ramy, C.T & Campbell, F.A." Poverty, Early childhood Education, and Academic Competence: the Abecedarian experience. In Ahuston (ed) children reared in poverty, New York , Cambridge University, press. 1991. pp. 190 - 221.

(36) See:

- Bradley, R. H Caldwell, B.M. "The relation of infants, home environment to achievement test. Performance in first grade: Afollow- up study . child Development , 55, 1984. pp 803-809.
- Alexander, K, & Entwistle, D. " Achievement in the first 2 years of School: patterns and processes, Monograph of the Society for Reasearch In child Development, 53, 2, 1988. P.218.

(37) See:

- Jean F. Kelly, " Early Maternal Behaviors During Teaching in a High Social Risk Group: A precursor to children's later School Behavior, In Child Study Journal, Vol 26, N.4 1996. pp. 335-344.

(٣٨) سعيد اسماعيل على، محنة التعليم في مصر، كتاب الأهالي، العدد الرابع، نوفمبر ١٩٨٤، ص ٩٥.

(٣٩)أنظر:

- كاميليا عبد الفتاح، المستقبل والأمل، ورقة عمل، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد الرابع، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣٠.
- ممدوح الصدفي وسالم هيكل، تربية الطفل المصري بين ممارسات الواقع وطموحات المستقبل، مصدر سابق، ص ص ١٨ - ٢٠.

(٤٠)أنظر:

- محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعي للطفل المصري: تحليل نقدي ورؤى مستقبلية، مصدر سابق، ص ٢١.
- المجلس القومي للطفولة والأمومة، مكون الطفولة والأمومة في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢ - ١٩٩٧، الإطار العام (الواقع - الأهداف - المشروعات)، المجلد الأول، يونيو ١٩٩٢، ص ٢١.

(٤١) محمد عماد الدين اسماعيل، الأطفال مرآة المجتمع، النمو النفسي الاجتماعي للطفل في سنواته التكوينية ، عالم المعرفة، العدد ٩٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

(٤٢) زينب شاهين، تنشئة الأطفال الإناث في مصر (دراسة في انتهاك الحقوق)المؤتمر الدولي السابع عشر للإحصاء وعلوم الحاسوب وتطبيقاته العملية، المجلد الرابع، بحوث اجتماعية، أبريل ١٩٩٢، ص ١٥١.

(43) Charles Zastrow & Karen K.Kirst – Ashman understanding Human Behavior and the social environment , Nelson - Itall Publishers, Chicago, 1994, p. 187.

(٤٤)محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعي للطفل المصري، مصدر سابق، ص ص ٢٢ ـ ٢٣.

(45) V.I Cherian, L. Cherian, Attitudes of parents and guardians twords education, school and teachers and childern's acdemic achievement, psy-chological Reports, V. 79, N. 3, 1996, pp. 13 – 87.

(٤٦) أحمد أبو زيد، الاتصال، عالم الفكر، العدد الثاني، المجلد الحادي عشر، الكويت، سبتمبر ١٩٨٠، ص ٣٢٦.

(٤٧) هادي نعمان الهيتي، ثقافة الطفل، عالم المعرفة ، الكويت، ١٩٨٩، ص ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٤٨) محمود عودة ، الواقع الاجتماي للطفل المصري، مصدر سابق، ص٢٦.

(49) Johm J. Macionis, Society the Basics, Second Ed., Prentice- Hall Englewood Gliffs. New Jersey, 1994, p.63.

(50) See:

- Grand Noble, "Children in Front of the small screen," California, Sage Publication, 1995, pp. 39 –42.
- فاطمة يوسف القليني، دور وسائل الإعلام في تدعيم القيم لدى الأطفال، مصدر سابق، ص ص ٣٣٦ ـ ٣٣٨.
- ليلى عبد المجيد ، السياسات الاتصالية والإعلامية وأثرها في الثقافة والتربية، عالم الفكر، المجلد ٢٣، العدد الأول والثاني، ديسمبر ١٩٩٤، ص ص ٧٥ ـ ٧٧.

(51) See:

- Edward Jay Whethmore A. "Media American From, Content and Consequence of mass communication," Belmont Calife, Wads Worth publishing INC., N.Y,. 1982, P.296.
- أحمد البطريق، انتحار طفل، مسئولية من؟، الأهرام ، القاهرة، ١٩٨٧/١/٨، ص٦.

- سمية أحمد فهمي، تطبيق علم النفس في برامج الإذاعة والتليفزيون الموجهة للأطفال، بحث غير منشور، حلقة بحوث برامج الأطفال في الراديو والتليفزيون، القاهرة، ١٩٧١، ص٤٦.

(٥٢) حسن علي محمد، البرامج المستوردة الموجهة للأطفال في التليفزيون المصري، دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة ، قسم الإعلام وثقافة الطفل، ١٩٩٢، ص ص ٢١٢ ـ ٢١٩.

(٥٣) عاطف عدلي العبد، عبد التواب يوسف، الطفل العربي ووسائل الإعلام وأجهزة الثقافة، دراسة ميدانية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ص ١٠ ـ١٥.

(٥٤) اعتماد خلف، أفلام الخيال العلمي والطفل العربي، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. مجلد ٣٢، العدد ٣، سبتمبر ١٩٩٥،ص ص ١ ـ ٣١.

(٥٥) هويدا محمد لطفي أحمد، تأثير الإعلانات والمسلسلات العربية بالتليفزيون على الطفل المصري، رسالة دكتوراه ، كلية الأعلام. جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١٦٥ ـ ١٨٦.

(٥٦) فاطمة يوسف القليني، أبعاد الإعلان التليفزيوني وآثاره الإيجابية والسلبية، مصدر سابق، ص ص ٣٩٨ ـ ٤٠٢.

(٥٧) محمد فريد محمود عزت، وسائل الإعلام السعودية والعالمية: النشأة والتطور، ط ١، جدة ، دار الشروق، ١٩٩٠، ص ٤٢٣.

(٥٨) عثمان لبيب فراج، ملخص بحث تطور نمو الطفل المصري من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ندوة الطفولة في مصر ٣ ـ ٤ مايو ١٩٩٥ ، مفهوم الطفولة في مصر: التغيرات الثقافية ونتائجها، مؤسسة هانس زايدل، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٤٣ ـ ٥٠.

(٥٩)أنظر:

- محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعي للطفل المصري، تحليل نقدي ورؤى مستقبلية..، مصدر سابق، ص ص ٣٩-٤٠.
- المجلس العربي للطفولة والتنمية، التقرير الإحصائي السنوي لواقع الطفل العربي. مركز التوثيق والمعلومات، ١٩٩٤. ص ص ١٥٧-١٥٨.

(٦٠) محمود عودة وآخرون. المصدر السابق، ص ٤٠.

(٦١) إلهام عفيفي عبد الجليل، التنشئة الثقافية للطفل المصري، المؤتمر السنوي الثاني للطفل المصري " تنشئته ورعايته"٢٥-٢٨ مارس١٩٨٩. المجلد الأول. مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٩. ص ص ٥-٧.

(٦٢)أنظر:

- ثروت اسحق." البيئة الاجتماعية والثقافية للطفل المصري في حي شعبي" نحو مستقبل أفضل للطفل المصري، المؤتمر العلمي الأول ١٤-١٦ فبراير ١٩٩٣، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٣. ص ص ١-١٩.

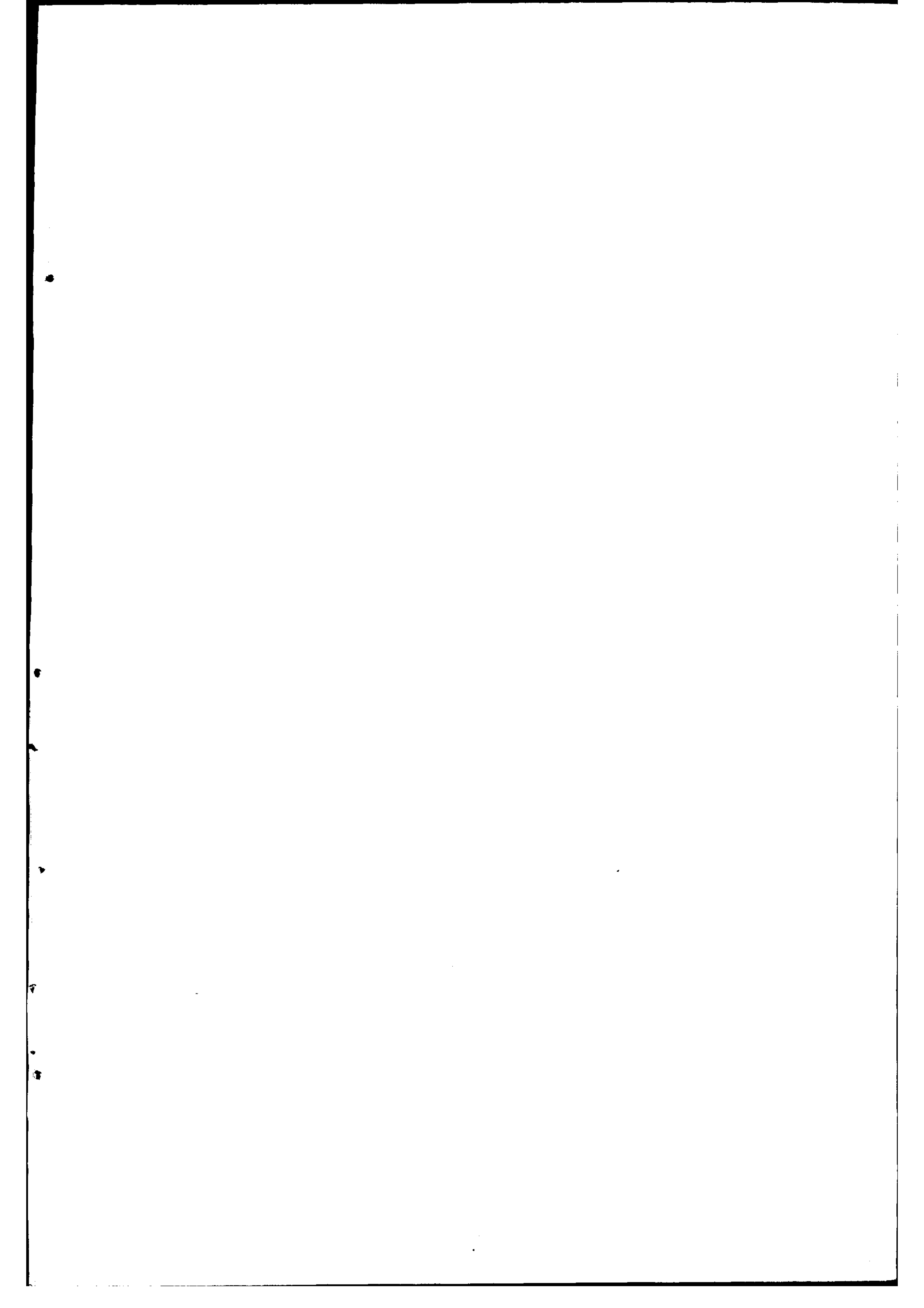
(٦٣) يشير مفهوم الحرمان في اللغة إلى (العجز عن الحصول على الرزق أو الخدمة أو خسران حق أو حاسة أو ممتلكات)، أما التعريفات العلمية للحرمان فإنها تعالجه بوصفه ينطبق على الطفل الذي لا ينال الرعاية الكافية المادية والمعنوية أو الذي يحرم من الإشباع المناسب أو يعاني من الرفض وعدم القبول. كما يطلق هذا المفهوم أيضا على اللقطاء أو المعاقين أو ضعاف العقول، وينسحب كذلك على المتخلفين عقلياً والجانحين والمنبوذين ومن لا يستطع أباؤهم تربيتهم بشكل عادي أو حتى أولئك الذين يشكل أباؤهم خطراً عليهم. ومعنى هذا أن الطفل قد يكون محروماً مع وجوده في أسرة غير قادرة على رعايته أو فهم حاجاته ومتطلبات نموه أو إشباعها. إنظر:

- محمود عودة، الواقع الاجتماعي للطفل المصري، مصدر سابق، ص ٤٦.
- محمد ابراهيم، أطفال في ظروف صعبة، المجلس القومي للطفولة والأمومة، يناير ١٩٩٦، ص١١.

(٦٤)أنظر:

- عبد السلام بشير الدويبي وآخرون، رعاية الطفل المحروم، الأسس الاجتماعية والنفسية للرعاية البديلة للطفولة. معهد الأنماء العربي، بيروت، ١٩٨٩، ص ص ١٤ - ١٧.
- مكتب العمل الدولي، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦ - ٩٨، التقرير السادس حول عمل الأطفال، ط١، جنيف، ١٩٩٦.ص ص ٣ - ٤.
- Ahmed Abdalla, Leather Tanning in Cairo, in Assefa and Joboyden (ed.s.) Combating child labour, Ilo, Geneva, 1988
- نادر فرجاني، عمل الأطفال في البلدان العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩٣.
- علاء حمروش، الطفل والفلسفة، دار مايا للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٨.
- أنور الشرقاوي، انحراف الأحداث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٢٩ - ٣٠.
- أحمد عبد الله، عمل الأطفال وفجاجة الاستغلال الاجتماعي، القاهرة، ١٩٩٣.
- UNICEFF, The State of Egyptian Children, 1988, p.9.
- ثروت اسحق، البيئة الاجتماعية والثقافية للطفل المصري في حي شعبي، نحو مستقبل أفضل للطفل المصري، مصدر سابق، ص ص ١-١٩.

(٦٥)عبد السلام بشير الدويبي، رعاية الطفل المحروم، مصدر سابق، ص١٩.



الملاحق

دليل دراسة الحالة

أطفال الشوارع بين الواقع المعاصر وتحديات المستقبل

دراسة سوسيولوجية لظروف النشأة، وعوامل التطور

أولاً: البيانات الأساسية:-

- الاسم:
- السن:
- الديانة:
- محل الميلاد:
- محل الإقامة الحالي:
- المستوى التعليمي:
- المستوى التعليمي للأب:
- مهنة الأب:
- المستوى التعليمي للأم:
- مهنة الأم:
- إجمالي عدد الأبناء في الأسرة:
- ترتيب الطفل بالنسبة للأبناء:
- إجمالي الدخل الشهري للأسرة:

ثانياً: الأوضاع الأسرية وأنماط العلاقات الأسرية والقرابية

١- طبيعة العلاقة بين الطفل وأفراد أسرته(الأب، الأم، الأخوة والأخوات) قبل الخروج للشارع وبعد الانخراط فيه.

٢- طبيعة العلاقة بين الطفل والأقارب والجيران والأصدقاء قبل الخروج للشارع وبعد الخروج للشارع والانخراط فيه.

٣- أساليب التنشئة الأسرية التي تعرض لها الطفل قبل الخروج للشارع وبعد الهروب من المنزل والانخراط في الشارع.

ثالثاً: الواقع الراهن للمؤسسات التعليمية وأطفال الشوارع.

١- جوانب القصور في المؤسسات التعليمية.

٢- العوامل المسئولة عن تسرب الأطفال من التعليم واللجوء للشارع.

رابعاً: أطفال الشوارع والمؤسسات الإعلامية: تأثير التليفزيون

١- نوعية البرامج التليفزيونية التي يفضلها أطفال الشوارع.

٢- أنماط الشخصية المرغوبة وغير المرغوبة من وجهة نظر أطفال الشوارع كما تعكسها البرامج التي يفضلون مشاهدتها.

٣- القيم الإيجابية والسلبية كما تعكسها البرامج التليفزيونية وآثارها المختلفة من وجهة نظر أطفال الشوارع.

خامساً: التنشئة الثقافية لأطفال الشوارع.

١- الواقع الثقافي لأطفال الشوارع.

٢- المؤسسات الثقافية (المكتبات والمراكز الثقافية).

٣- دور الحكايات والحواديت في التنشئة الثقافية للطفل.

سادساً: أشكال الحرمان من الطفولة وآثارها المختلفة:

١- الأشكال المختلفة للحرمان التي يعاني منها أطفال الشوارع.

٢- الآثار المترتبة على الحرمان الذي يعاني منه أطفال الشوارع.